

دراسات اشرالية

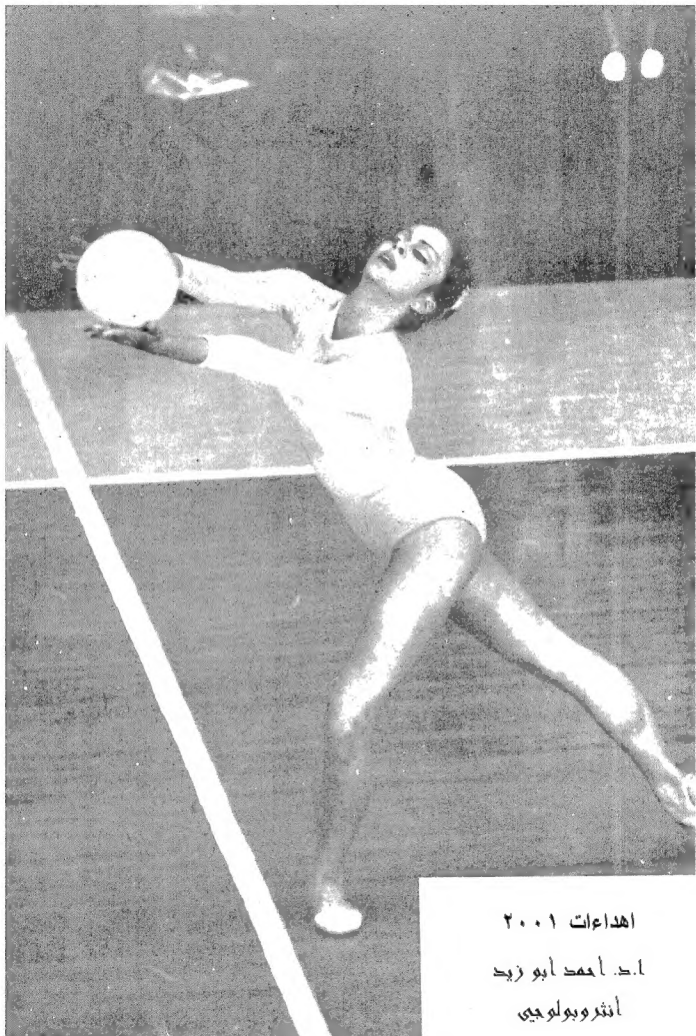
- التغيرات العالمية والبلدان النامية
- قبرص والطريق إلى الديمقراطية
- نحو مستقبل مشرق لأطفال العالم
- رسالة واشنطن:

السيناريو الجديد

السنة السابعة



يولية ١٩٧٨



اهداءات ۲۰۰۱

۱. د. احمد ابو زيد

انثروبولوجي



دراسات اشرالية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة السابعة "٧" • يولية ١٩٧٨

● رسالة واشنطن :

السيناريو الجديد ٢

● قبـرص :

الطريق الى الديمقراطية ١٥

● الدراسة الاولى :

التغيرات العالمية والبلدان النامية ٢٨

كاريكاتير ٣٧

● الدراسة الثانية :

رأس المال المالى فى الولايات المتحدة الأمريكية ٣٨

● الدراسة الثالثة :

مواجهة التخلف ٥١

● اقتـصـاد :

الاتجاهات التوسعية للاحتكارات فى جمهورية المانيا الاتحادية ٦٢

● فى العام العالمى للطفولة :

نحو مستقبل مشرق لاطفال العالم ٧٤

● أحداث الشهر :

٨٧

● ايرينا ديويو جينا • من الباليه الى الرياضة

السيناريو الجديد

بقلم: جون بيتمان

« النزعة الثلاثية » مصطلح جديد في قاموس الامبريالية . وقد انشئت اللجنة الثلاثية التي صاغت هذا المصطلح بمبادرة من واشنطن في يوليو ١٩٧٣ . وتقول الملاحظات الايضاحية في مطبوعاتها ان اللجنة تضع امام نفسها مهمة ليست اقل من « تجديد النظام الدولي » . بيد انها تقر بان النظام الدولي المجدد « سيتطلب عملية خلق ٥٠٠ لابد ان تنطوى على اجراء مفاوضات طويلة + وعلى اللجنة - في تعزيزها للعادات والممارسات المشتركة بين المناطق الثلاث - ان تساعد على توفير الاطار لهذه الجهود اللازمة » .

فما هي « المناطق الثلاث » ؟ وأى الخطوات تتخذ « لتعزيز العادات والممارسات المشتركة » بينها ؟ ومن هم أعضاء اللجنة ؟ وما يعنون « بنظام دولي مجدد » ؟

تحدد الملاحظات الإيضاحية المناطق الثلاثة بأنها اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . وهي توصف بأنها « مناطق ديمقراطية صناعية » يقال أنها تمثل « جماعة متطابقة وقلابحيا » لجهود شاملة لإقامة نظام دولي مجدد . غير أن القراء لن يجدوا صعوبة في إدراك أن هذه « المناطق » هي بلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية . ولا شك في أنها « قلب حي » للامبريالية العالمية : غير أن غياب المساواة الاجتماعية الواضح فيها جميعا يتناقض مع ادعاء الديمقراطية .

وأما عن « تعزيز العادات والممارسات المشتركة » فإن اللجنة تصف نفسها بأنها « منظمة ذات توجه سياسي » تسمى « إلى تطوير اقتراحات عملية للعمل المشترك » على أساس « تحليل المسائل الرئيسية التي تواجه المناطق الثلاث » . وتقوم بوضع مشروعات تحليل المسائل الرئيسية فرق ثلاثية .

ويقوم بإعطاء التعليمات النهائية لفرق العمل موظفون في هيئة اللجنة الدائمة أو سكرتاريتها ، ومستشارين يمثلون الوكالات والمؤسسات ومجموعات العقول التي يثق بها رأس المال الاحتكاري في المناطق الثلاث ، وتعقد الفرق اجتماعات في بلدان المناطق الثلاث ، ويعد مشروع أو أكثر للتحليلات ، وتناقش في هذه الاجتماعات قبل أن تكتمل وتنشر « كأبحاث ثلاثية » . وتوجه هذه التقارير إلى الدوائر الحاكمة في الدول الثلاثة وتكيف حججها مصطلحاتها مع عمليات تفكير ومواقف هذه الدوائر . وتعتبر حكومات البلاد الثلاثية اقتراحات العمل المشترك التي تجسدها هذه المشروعات توصيات للعمل .

كما تصف اللجنة نفسها « مبادرة خاصة أمريكية شمالية - أوروبية - يابانية فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية المشتركة » وتذكر الملاحظات الإيضاحية لأبحاثها الثلاثية أنها تتألف من « مواطنين أفراد » - « أكثر من المواطنين البارزين في المناطق الثلاث » ، من مختلف الأوساط الاجتماعية .

لكن « مواطنين أفراد » و « من مختلف الأوساط الاجتماعية » عبارتين لا تطبيقين مخففتين عن قصد تضفيان انطباع الاهتمام غير المتحيز الذي يقف فوق الطبقات . غير أن سريرة حياة الأعضاء ونشاطهم تتناقض مع هذا الانطباع . ففي ١٥ أغسطس ١٩٧٥ كانت اللجنة تضم ٢١٦ عضوا « أمريكا الشمالية ٧٣ عضوا ، أوروبا الغربية ٧٩ عضوا ، اليابان ٦٤ عضوا » ولها

هيئة تنفيذية تتألف من ٢٤ شخصا منهم ٢ يمثلون رأس المال المالى ، و ١١ يمثلون الاحتكارات المحلية وفوق القومية « متعددة الجنسية » و ١١ من المسؤولين الحكوميين أو المسؤولين فى المؤسسات الامبريالية الدولية و ٧ من المفكرين واثنتين من النقابيين . ويتمشى هذا التكوين مع تركيب العضوية فى مجموعة : ٣٢ من المالىين ورجال البنوك ، ٥٨ من الهيئات التنفيذية للاحتكارات المحلية وفوق القومية « متعددة الجنسية » ، ٥٤ من مسئولى الحكومات او المنظمات الدولية ، ٥٧ من المفكرين ، و ١٥ من المسئولين فى النقابات او الحركة العمالية .

وقضلا عن هذا فان دراسة تكوين عضوية اللجنة وأسلوب عملها توضح أن النزعة الثلاثية - رغم كل ما تلعبه من « مطامع مشتركة » تحمل علامة « صنع الولايات المتحدة » .

فالنزعة الثلاثية سلبية ثانى أقوى مجموعة مالية وصناعية و لا تفوقها سوى مجموعة ج. ب. مورجان « فى العالم غير الاشتراكى وهى مجموعة روكفلر (١) » . وليس تاريخ مولدها محددا بالدقة ، كما لا تتوفر تفصيلات دقيقة عن الطريقة التى أشرف بها دافيد روكفلر رئيس مجلس ادارة بنك تشيزمنهاتن على طقوس ميلاد سلبية أسرته ، ويقال أنه بدأ الدعوة الى اقامة الجماعة الثلاثية فى عام ١٩٧٢ . وتزعم الملاحظات الايضاحية فى الابحاث الثلاثية أن « جذورها التاريخية يمكن ارجاعها الى التوترات الجديدة التى ظهرت فى السبعينات فى العلاقات بين اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية » بيد أنه اذا كانت هذه « التوترات الجديدة » تشير الى وقت مولد للجنة فان حملها ومخاضها قد حدثا قبل ذلك .

ففى الخمسينات دعا آل روكفلر الى طراز ثلاثى وشجعوه فى شكل اجتماعات كل أربع سنوات للمالىين ورجال البنوك والاحتكاريين تحت اسم المؤتمرات الصناعية العالمية . وكانت مجلة « تايم » هى التى نظمتها فى البداية ، الا أن هذه المهمة تولتها فيما بعد منظمات صلتها بروكفلر أقل وضوحا .

وأشرف معهد شافنورد للابحاث على الاجتماع الخامس من ١٧ - ٢١ سبتمبر ١٩٧٣ ، واجتذب « أكثر من ٦٥٠ من كبار المدراء فى أكبر البنوك والشركات الصناعية فى سبعين بلدا الى جانب مجموعة واسعة من موظفى الحكومات والوكالات الدولية » على حد تعبير أحد المعلقين .

(١) انظر فيكتور بيرلو « الامبريالية الامريكية : قاعدة الجبروت » فى قضايا السلم والاشتراكية ، ابريل ١٩٧٨ .

ويلاحظ هذا المعلق في حديثه عن مدائح المشتركين العناية « للحرية » و « السلام » والاتجاه نحو « عالم واحد » أنه « كان من الصعب ان تذكر ان كثيرا من هؤلاء المتحمسين الجدد قد ناصروا الحرب الباردة من قبل » (١) ثم يلخص ملاحظاتهم كما يلي : « كان موضوع المؤتمر الصنلعي العالمى هذا العام هو « المؤسسة الرأسمالية والصالح العام » ، وقد تحولت مناقشته الى احتفاء حى بالشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » .. ودفاع يتحدى الكثير من منتقديها (٢) .

وفى الوقت الذى كانت تعقد فيه اجتماعات المؤتمرات الصناعية العالمية تقريبا بدا كبار رجال البنوك والشخصيات السياسية فى اوربا والولايات المتحدة ، يجتمعون فى بيلديرج فى هولندا بلعسوة من الامر برنارد زوج ملكة هولندا . وفى مؤتمر بيلديرج عام ١٩٧٢ دعا دافيد روكفلر الى اقامة جماعة ثلاثية ، « حيث لقيت الفكرة قبولا عاجلا » .

كما يتجلى خاتم « صنع فى الولايات المتحدة الامريكية » على النزعۃ الثلاثية من بعض الجوانب الأخرى التى تحمل طابع روكفلر . فقد تراس دافيد روكفلر الهيئة التنفيذية للجنة ، وانتقى الاعضاء الرئيسيين والخبراء العاملين الذين يوجهون انتاج الابحاث الثلاثية (٣) . وتقدم الاقتراحات الاولى لمثل هذه الابحاث والمذكرات الاولى للفرق المنتقاة فى واشنطن . وكان تريجينيف برجنزسكى - الذى يتمتع برعاية روكفلر - مديرا تنفيذيا للجنة ومنسقا لكل نشاطها الى حين تعيينه فى عام ١٩٧٦ مستشارا لكارتير فى حملته الانتخابية للرئاسة .

غير أن الامر الأكثر دلالة هو طرف يثير القلق ، وهو أن أنصار النزعة الثلاثية فى حكومة الولايات المتحدة يشملون رئيس الولايات المتحدة ونائب رئيسها ، ووزراء الخارجية والدفاع والخزانة ، ونائبى وزيرى الخارجية والخزانة ، ومستشار الرئيس الأمريكى لشئون الامن القومى ، وممثل الولايات المتحدة فى هيئة الأمم المتحدة ، ومدير وكالة الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح ، وكلاء وزارة الخارجية لشئون الامن والشئون الاقتصادية وشئون شرق آسيا والمحيط الهادى . ويوحى هذا بأن المبادرات والاقتراحات الصادرة عن جمعية « الاعضاء الافراد » هذه تحمل على الاقل طابع الحكومة الامريكية شبه الرسمى .

-
- (١) ستيف وايزمان « طبقة حاكمة جديدة للعالم » ذى نيشن ، ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) كريستوفر ليدون ، « الكشف عن جيمى كارتير » ، اثلاثيك مانثلى ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٥٢ .

ويتجلى ما يخبئه رجال اللجنة الثلاثية للبشرية في البحث الثلاثي رقم ١٤ ، وهو كتيب من ٦٨ صفحة بعنوان « نحو نظام دولي مجدد » . ويشغل ريتشارد ن . كوبر أحد واضعي البحث الاربعة منصب وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشئون الاقتصادية حاليا ، أما روبرت ر . باوى الاستاذ فى جامعة هارفارد والذي اكمل مراجعة المشروع قبل اصداره فى عام ١٩٧٧ فهو الآن نائب مدير المخابرات المركزية لشئون المخابرات القومية للحكومة الأمريكية ، والمؤلفان الاخران هما كارل كايزرو الاستاذ فى جامعة كولونيا - وهو الآن مدير معهد الأبحاث التابع للجمعية الالمانية « الفرية » للشئون الخارجية ، وماساتاك كوساكا الاستاذ فى جامعة كيوتو الذى اكتسب حق المشاركة فى وضع هذه الوثيقة بعمله السابق فى جامعة هارفارد وفى المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن . ويؤكد واضعوا هذا الكتيب أن السيناريو الوارد فيه يستند الى أفكار عدة أبحاث ثلاثية صدرت قبل ذلك حول موضوعات خاصة (١) ، وأنه « استعراض واسع لعملية تجديد النظام الدولى » (٢) .

والمسلمتان الرئيسيتان للبحث هما : أولاً أن « النظام الدولى الذى اقيم بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد قادرا على مواجهة القضايا الشاملة الجديدة وعمليات التغير ، وثانياً ، أن « أكثر سمات الوضع الراهن انتشارا هو الاتساع الثابت لشبكة التكافل وتوتقها » . ويستخلص البحث من هاتين المسلمتين أن « ادارة التكامل أصبحت أمرا لا غنى عنه للنظام العالمى » . ويتطلب هذا استراتيجية للعمل تحدد « الاهداف الاساسية للمنى الطويل - للعتد أو للعتدين التالين » و « مجموعة من التوجيهات للأعمال والقرارات المحددة » . ويستطرد واضعوا الكتيب قائلين « وتشمل الاهداف الأساسية للاستراتيجية الشاملة المحافظة على السلام ، وادارة الاقتصاد العالمى ، والإسهام فى التنمية الاقتصادية ، واشباع الاحتياجات الانسانية الأساسية ، وتطوير حقوق الانسان »

(١) الأبحاث الثلاثية التى نشرت قبل ذلك هى : ١ - نحو نظام نقدى عالمى مجدد (١٩٧٣) ، ٢ - أزمة التعاون الدولى (١٩٧٤) ، ٣ - نقطة تحول فى العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب (١٩٧٤) ، ٤ - توجيهات للتجارة العالمية فى سبعينات القرن (١٩٧٤) ، ٥ - الطاقة : ضرورة المعالجة الثلاثية (١٩٧٤) ، ٦ - الطاقة : استراتيجية للعمل الدولى (١٩٧٥) ، ٧ - منظمة الدول المصدرة للنفط والعالم الثلاثى والبلدان النامية - ترتيبات جديدة للتعاون فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ (١٩٧٥) ، ٨ - أزمة الديمقراطية (١٩٧٥) ، ٩ - نظام جديد للمحيطات (١٩٧٦) ، ١٠ - البحث عن تكيف جديد فى الأسواق السلعية العالمية (١٩٧٦) ، ١١ - اصلاح المؤسسات الدولية (١٩٧٦) ، ١٢ - قضايا المشاورات الدولية (١٩٧٦) ، ١٣ - التعاون مع البلدان الشبوعة قه ، معالجة القضايا الشاملة : دراسة للمخيارات (١٩٧٧) .

(٢) هنا وفيما بعد - ما لم نقر الى غير ذلك - أخذت الاقتباسات عن البحث الثلاثى رقم ١٤ نيويورك ١٩٧٧ .

ويتسم ايدولوجيو كل من رأسمالية ما قبل الاحتكار والامبريالية بانهم يسعون جاهدين الى اخفاء المصالح الطبقة الضيقة لحمايتهم وإلى المطابقة بينها وبين آماني الجماهير وأهدافها المشتركة . ويزداد بروز هذا الاتجاه في الظروف الحاضرة ، وتعد الأبحاث الثلاثية مثالا لصورته « الحديثة » . وهكذا تعرض المسلمات والأهداف الواردة في هذا السيناريو في تعميمات لا طبقية . انهم يعدون بكل شيء لكل طبقات الناس في العالم غير الاشتراكي وفي عبارات يحرضون على أن تخلو من أية إشارة إلى المصالح الطبقة المتنافرة وإلى الصراع الطبقي سواء في الساحة الوطنية أو الساحة الدولية .

غير أن هناك فارقا : فإذا كانت وعود البرجوازية الصاعدة « بالحرية والإخاء والمساواة » تنسجم مع رغبات الطبقات المستغلة في ذلك الحين وأهدافها فإننا لا نستطيع أن نقول الشيء نفسه عن وعود الامبريالية اليوم . انها لا تفي باحتياجات الجماهير العاملة وحركات التحرر الوطني والاستقلال الوطني ومطالبها . ان أنصار النزعة الثلاثية يعلنون ادراكهم « للشورة في الآمال والمشاكل » وسماحهم بها ، لكنهم على ما يبدو يقللون كثيرا من نطاق هذه « الثورة » وعمقها وقدرتها على إعادة تركيب بنية العلاقات الدولية بما يتفق مع مصالح المستغلين . ويفصل رجال النزعة الثلاثية « ستمين منتشرين » آخرين من سمات الوضع الراهن ، هما تقدم الطبقة العاملة إلى الصفوف الأولى لصانعي التاريخ ، وتزايد تأثير الشعوب التي كانت مستعمرة مقهورة على مسار الأحداث .

ويحفز هذه العمليات الجديدة التفاعل بين الاسرة الاشتراكية البصارة والدول الأقل تطورا التي يقطنها ٦٠٪ من سكان العالم ، والطبقة العاملة في الدول الرأسمالية المتطورة ، والمنظمات والحركات الدولية العديدة ذات المنحى التقدمي . وتعرف الشعوب التي تمثل القوة المحركة لهذه العمليات تعميمات سيناريو أنصار النزعة الثلاثية بما يتفق مع مصالحها ، ولعريفاتها تختلف بالتأكيد عن تعريفات هؤلاء .

فهؤلاء الاخيرة ينكرون عزمهم على التركيز على الإبقاء على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم ، وهم يعلنون حرصهم على اشراك البلدان الأقل تطورا بشكل واسع في جهود مشتركة لضمان نظام عالمي أكثر عدالة « حسبما تقول ملاحظاتهم الايضاحية : لكن الاجراءات المحددة الواردة في السيناريو الذي يقدموه لا تتفق من ضرورات أداء هذه المهمة .

وعلى سبيل المثال قد يكون من المفيد أن ندرس اقتراحاتهم المحددة لبلوغ الهدف الذي حددوه وهو الاسهام في « التنمية الاقتصادية » وإشباع الاحتياجات الانسانية الأساسية « في « البلدان الاقفر » في العالم ،

والمسألة هنا - في نظر أنصار النزعة الثلاثية - هي مسألة الاستقرار والتغيرات البنيوية في الاقتصاد .

أما الاستقرار فيقولون انه ينبغي أن يبدأ في أوطانهم ، أي في البلدان الثلاثية حتى يمكن لاقتصادياتها « أن تضمن طلبا ثابتا قريبا على الواردات التي هي المصدر الرئيسي لدخل البلدان النامية من العملات الأجنبية » (ص ٢٤) . ويمكن أن تكمل هذا « خطط لتثبيت كل من دخول تصدير البلدان النامية وأسعار بعض المنتجات الأولية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية سواء كمستوردة أو كمصدرة » ، مع تقديم « قروض خاصة للبلدان التي هبطت دخولها من التصدير الى أدنى من معايير تاريخية معينة » (ص ٢٥) .

وينعكس هذا في جعل « النظام العالمي أكثر عدلا » متوقفا على الاستقرار الاقتصادي في بلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية - وهو احتمال لم يتحقق أبدا في كل قرون الرأسمالية الماضية ، وليس أكثر قابلية للتحقيق اليوم . ففي الوقت الحالي فشلت أفضل خطط تنظيم رأسمالية الدولة الاحتكارية في التغلب على « الركود التضخمي » الذي يمسك بخناق هذه البلدان . ولاشك في أن هذا لا يمثل ضمانة كبيرة للبلدان النامية .

والإشارة الى هبوط دخول التصدير في البلدان الأقل تطور من « معايير تاريخية معينة » هي اعتراف ضمني بعدم انصاف شروط التبادل التجاري والتحقق من أن آثارها ستحفز الطلب على القروض والاستثمارات الأجنبية ، ولاشك في أن هذا الجانب من السيناريو سيروك للاحتكارات المالية والصناعية فوق القومية « متعددة الجنسية » في المنطقة الثلاثية ، وبخاصة تلك التي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يسيطر عليها آل روكفلر .

وينطبق الشيء نفسه على الإجراءات المقترحة لتغيير بنية الاقتصاد . فالإقتراحات هي أن تشجع بلدان المنطقة الثلاثية إقامة « صناعات تحويلية للاعداد الأولى » للمواد الخام في البلدان الأقل تطورا « حيث توجد المواد الخام » ومن المقترح أيضا النظر في بنية الرسوم الجمركية لتوفير أسواق مفتوحة لتدفق المنتجات المصنوعة من البلدان الثلاثية ، وتوجه النصيحة للبلدان الأقل تطورا بأن « ترحب بالشركات الأجنبية بالشروط المقبولة » التي سيساعد البنك الدولي في إجراء المفاوضات بشأنها (ص ٢٦) .

ولسنا بحاجة الى بحث تحليلي لتبين في هذه الاقتراحات تفويضا كاملا للشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » التي تقع مقراتها في الولايات

المتحدة والتي جنت فروعها في البلدان الاقل تطورا في عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - وفقا لما تقوله صحيفة « سيرفي أوف كارنت بيزنيس » ، واشنطن ، مارس ١٩٧٦ - (٢٣٣٠٠) مليون دولار في شكل أرباح وعوائد وفوائد ، فضلا عن إعادة استثمارها في مؤسساتها المحلية (١٣٠٠٠) مليون دولار مستمدة أساسا من الأرباح غير الموزعة التي تحققت في هذه البلدان . ويرتبط هذا الاقتراح بالانفتاح على البورجوازية المحلية في البلدان الاقل تطورا ، فهي العميل المحتمل للمؤسسات الاقراض والاستثمار في المنطقة الثلاثية .

إن الاجراءات المقترحة للتخفيف من الفقر تشمل زيادة حجم المساعدة « التي تفرض عليها رقابة دقيقة » ، واجراء تحويلات من « مشروعات تتطلب استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي » نحو « تحسين انتاج الغذاء ، وتوفير مرافق الرعاية الصحية البسيطة (التي تشمل توفير المياه الصحية والمرافق الصحية والمساعدة في تخطيط الأسرة) وتوسيع مكافحة الامية » ، وينبغي استكمال هذه الاعمال « بسياسات تزيل بعض العوائق التي ما زالت تواجه البلدان النامية في جهودها للاقتراض من الخارج » (ص ٢٨) .

غير أن كل هذه الاجراءات - على مزاعمها الخيرية - إنما هي وصفة للابقاء على تقسيم العمل الدولي القائم في العالم غير الاشتراكي ، والابقاء على البلدان الاقل تطورا كمصدرة للمواد الخام وملحقات لصناعات لدول المنطقة الثلاثية . كما أن التيسير المقترح للقروض يعد دعوة لهذه البلدان لان تزدد غرقا في الديون ، رغم أن بعض المصادر يقدر أن مديونيتها الحالية تتجاوز (٣٠٠٠٠٠) مليون دولار (ص ٧) .

تلكم هي اقتراحات أنصار النزعة الثلاثية المحددة في مجال العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاقل تطورا . إنها أشبه بالجبل الذي تمخض فولد فارا . ولا يمكن الا أن نلاحظ في هذه التقارير اغفال أنصار النزعة الثلاثية وازدراءهم لنشاط الجماهير ، كما نلاحظ سيادة نزعة الصفوة : « ... ان المسؤولية عن استقرار الاقتصاد العالمي تقع بصورة غالبية على البلدان الثلاثية وبخاصة على الولايات المتحدة وألمانيا (كذا !) واليابان » (ص ١٧) .

وهذه الدعوة المكشوفة الى شوفينية الدولة الكبرى وانتهاج « رسالة التمدين » ليس من شأنها تسهيل الحصول على تعاون البلدان الاقل تطورا الذي يعتبره أنصار النزعة الثلاثية أساسا لانهاء « المواجهة بين الشمال والجنوب » . فحتى مثل هذا التعبير يعرقل التعاون لانه يستخدم لتعمية

الجوانب الطبقية في العلاقة بين دول المنطقة الثلاثية والبلدان الأقل تطورا .
ولتبرئة الاولى من مسئولية التركة الاستعمارية المتمثلة في تخلف الدول
الفنية ، وذلك بإدراج بلدان الاسرة الاشتراكية فيما يسمى بـ « الشمال »
اذ أن أربعة منها - هي الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية
وتشييكوسلوفاكيا وبولندا - تعد بين الدول الصناعية العشرة الاولى . وتتفق
هذه الخدعة اللفظية تماما مع هدف أنصار النزعة الثلاثية وهو تقويض
التحالف بين الاسرة الاشتراكية والبلاد الأقل تطورا .

ويبدو أنه ليس من قبيل المصادفة أن تظهر مبادرات رأس المال الاحتكاري
هذه في وقت أصبحت فيه تأميمات الممتلكات الاجنبية أشبه بالموجة الصاعدة
في البلدان الأقل تطورا ، وهو أيضا الوقت الذي بلغت فيه هذه البلدان
مستوى مرتفعا من الوحدة والعمل المشترك من أجل إعادة تركيب جذرية
لبنية العلاقات مع بلدان المنطقة الثلاثية رغم الاختلافات التاريخية والفوارق
في مستويات التطور وتنوع اتجاهاتها السياسية .

لقد أرست هذه البلدان - اذ تغلبت على تحفظات دول المنطقة الثلاثية
ومعارضتها ، ولقيت مساندة دول الاسرة الاشتراكية - أسس نظام اقتصادي
عالمى جديد في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في
أبريل ١٩٧٤ ، والدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة فيما بين سبتمبر
وديسمبر ١٩٧٤ . وقد أوضح الصراع من أجل اصدار القرارات الاساسية -
اعلان اقامة نظام اقتصادي عالمى جديد ، وبرنامج العمل وميثاق حقوق الدول
وواجباتها الاقتصادية - ان هذه البلدان تفهم « التكامل » فهما مختلفا تماما
عما يفهمه أنصار النزعة الثلاثية .

ان أنصار النزعة الثلاثية « التكافل » التي يرغبون في فرضها على العالم
تتناقض مع الوضع القائم في عصرنا ، فهم اذ يفتلون الطبيعة المتغيرة للاعتماد
المبادل يجعلون من التقدير المبالغ فيه لاكتفائهم الذاتي أمرا مطلقا ، ويقللون
من شأن القدرات الاقتصادية والسياسية للبلدان الأقل تطورا . غير أن من
المعروف جيدا أن البلدان الأقل تطورا تنتج ما بين ٧٥٪ و ١٠٠٪ من بعض
المواد الخام الحيوية التي تستهلكها المنطقة الثلاثية مثل القصدير والتنجستين

والحديد والالومنيوم والكروم والكوبالت والنحاس والمطاط الطبيعي والبتترول . فضلا عن ذلك فان اعتماد صناعات المنطقة الثلاثية على واردات المواد الخام من البلدان الاقل تطورا التي تنخفض وانما ستزيد .

غير انه في ظل شروط التبادل الحالية غير المتكافئة - التي تلعب فيها سياسة احتكارات المنطقة الثلاثية في رفع الاسعار وتحديد دورا حاسما - لا يعكس هيكل التجارة المتغير الطبيعة المتغيرة للاعتماد المتبادل . فالمساواة - أى شروط التبادل المتكافئة - لازمة التكافل الحقيقي في نظر البلدان الاقل تطورا . غير أن سيناريو أنصار النزعة الثلاثية لا يأخذ في اعتباره هذا الامر ، حق البلدان النامية بلا نزاع في السيطرة على مواردها الطبيعية والتصرف فيها .

وتوضح الاجراءات المحددة المقترحة لبلوغ هدفين آخرين لاستراتيجية أنصار النزعة الثلاثية سمة أخرى من سمات الرأسمالية . والهدفان هما ادارة الاقتصاد العالمي وحماية حقوق الانسان . وتتجلى هذه السمة في الهوة بين الوعود والتنفيذ .

ومن الامور ذات الدلالة أن منظرى النزعة الثلاثية يؤكدون طول الاجل اللازم حتى لتنفيذ وعودهم المتواضعة . وهكذا فان « ... الجهود اللازمة للوصول الى جذور كثير من هذه القضايا ستستغرق وقتا طويلا حقا » . فستحتاج ازالة مصادر النزاع والمنافسة « بين الشرق والغرب » امد طويلا للغاية . وبالمثل هدف اشباع الاحتياجات الانسانية الاساسية للمليار أو أكثر من أفقر الناس . فتحقيق تقدم كبير على نطاق واسع سيستغرق عقودا حتى لو بذلنا جهودا عاجلة نشيطة » وما الى ذلك (ص ١٠) .

ومثل هذه النغمة التي تتكرر ، المرة تلو الأخرى ، تحمّل الرنين المألوف لترنيمة « الفطيرة في السماء وداعا وداعا » . ويمكن أن نفسر مثل هذا الانحاح على الحاجة الى الوقت لتنفيذ وعودهم بأنه دعوة للتفهم بروح الصبر، وهو أمر ينكرونه بشدة على الدول الاشتراكية ، اذ يحشرونها جميعا « كبُلدان شيوعية » بصرف النظر في الاختلافات في مستويات التطور الاشتراكي ، حتى يستطيعوا أن يهاجموا على نحو أفضل أوجه الاختلاف بينها وبين الشيوعية الناضجة .

ان افتراض أنصار النزعة الثلاثية أن لديهم القدرة على ادارة اقتصاد

العالم ، وبالأحرى تجديده - يشعر بذاته الى عدم استعدادهم لتقبل الواقع .
فلقد كان من المتوقع أن يؤدي فشل مداولاتهم في رامبويه في نوفمبر ١٩٧٥
وفي بورتوريكو في يونيو ١٩٧٦ وفي لندن في مايو ١٩٧٧ الى أن تشوب
مزايعهم نغمة من التواضع . فهم رغم تعهداتهم بالعمل معا لانعاش اقتصاداتهم
ونموها ، ورغم خبرة علمائهم الجهابذة وفرق عقولهم ، عاجزون تماما عن
التوصل الى علاج للتضخم والبطالة الواسعة التي تعاني منها بلدانهم ، غير
انهم هنا أيضا يعلنون عزمهم على تنسيق سياسة الاقتصاد الكبير ، والموامة
بين « التنسيق على مستوى السياسة » و « التكامل على مستوى السوق » .
وكأنما بون على استعداد لتقبل مطالبة واشنطن بزيادة معدل نموها
الاقتصادي ، وكان طوكيو ستقرر رغبة السوق المشتركة في أن تقلب الميزان
التجاري على الفور لصالح الأخيرة . فضلا عن ذلك فإن كل حديث عن
« التجارة الحرة » بين أولئك العمالقة الاحتكاريون هو - كما وصف لينين
حتين كاوتسكي الجارف الى هذا الاثر من آثار عهد مضى « خداع اصلاحي »
(المؤلفات الكاملة - المجلد ٢٢ ، ص ٢٨٩) .

وأما عن حماية حقوق الانسان فالجدير بالذكر أن أنصار النزعة الثلاثية
قد اعترفوا أخيرا بضرورة أن يعبروا على الأقل عن القلق على حالة الحريات
الانسانية في بلدانهم (ص ٣٠) لكن هذا الجزء من السيناريو يبرز بدوره تلك
الهوة السحيقة بين الأقوال والأفعال .

فتعاليمهم في الثناء على التعددية تكذبها سياساتهم لزعزعة نظم الحكم غير
المتوافقة معهم (كما حدث في شيلي) ومناوراتهم لاحتباط العمليات الدستورية
التطورية التي يمكن أن تصل بالاحزاب الشيوعية الى الاشتراك في الحكومات
(كما في البرتغال وفرنسا وإيطاليا) . وينبغي المقابلة بين تأييد أنصار
النزعة الثلاثية لمبدأ التعددية وبين تأييدهم لنظم الحكم التي تنكر على شعوبها
الحقوق المدنية الاساسية والحريات السياسية (كما في البرازيل وباراجواي
وبوليفيا وأورجواي وهايتي وجواتيمالا وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية
 وإيران وأندونيسيا وكثير غيرها) .

ولا يتسجم تنشيطهم الحالي للسياسات التي تعزز التقسيم العنصري
للعمل ، والابقاء على « الجيتو » العنصري في الولايات المتحدة الامريكية مع
اخلاصهم المزعوم للحريات الفردية . كما أنه ليس ثمة اشارة في السيناريو
الذي وضعوه عن حقوق الانسان للحق في العمل والتحرر من الاستغلال ودونهما
تقدو ممارسة كل الحقوق والحريات أمرا مستبعدا أو محدودا .

وليس ثمة جزء في سيناريو انصار النزعة الثلاثية أكثر دلالة على التناقض بين ما يقولون وما يفعلون مثل القسم الخاص بـ « المحافظة على السلام » .
وجدير بالذكر هنا أيضا - كأحد علامات العصر - أن بعض قادة المال والصناعة هؤلاء الذين وجها الحرب الباردة وأبقوا العالم على شفا الهاوية طيلة ربع قرن يبدو الآن وكأنهم يعيدون النظر في مواقفهم . وتتجلى آثار تغير ميزان القوى العالمية وفقدان تفوق الامبريالية العسكرية في اعترافهم بأن « الأسلحة النووية يمكن أن تؤدي الى دمار العالم » . ولئن يكون هناك منتصر في مثل هذا النزاع » ويبدو أنهم أيضا يدركون أن « سباق التسلح المحل لا يهدد السلام الاقليمي فحسب ، بل يهدد السلام العالمى أيضا ، نتيجة احتمال تورط القوى الكبرى » . وهم يشيرون الى « صرف الموارد النادرة عن الأغراض الانتاجية » نتيجة الميزانيات العسكرية الحالية في العالم كله .

وهم يوصون ببذل « أقصى الجهود » (١) للتوصل الى الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ثم تخفيضها (٢) لتخفيض القوات المسلحة وتخفيف المواجهة في مناطق النزاع مثل أوروبا وكوريا حيث يمكن أن يثور خطر استخدام الأسلحة النووية (٣) للحيلولة دون أن تصبح أجزاء أخرى من العالم - مثل افريقيا والشرق الاوسط - ميدان قتال بين الدول الكبرى حتى حين تنشعب نزاعات محلية (ص ٢٠) . غير أن السيناريو - رغم كل هذه الكلمات الجميلة - يترك ثغرات للدوران حولها . في حين تقول الحقائق البديهية أن أفعال دول المنطقة الثلاثية في كل هذه المناطق أعلى صوتا من كلماتها .

فالواقع أن دول المنطقة الثلاثية تزيد من تضخم ميزانياتها العسكرية ، وتطور أسلحة نووية وتقليدية - أكثر تدميرا ، وتوسع تصدير الأسلحة للدول الأخرى ، ولا تبذل شيئا من « الجهود القصوى » لتنفيذ هذه التوصيات ، بدعوى « الإبقاء على توازن أساس للقوى لا بد أن تكون له الأولوية الأولى » .

ويحوى التقرير أقوالا تبنت مشجعة للوهلة الأولى وهي أنه « رغم التقدم

البطىء والنكسات فليسزئة بديل بناء للسعى الى تجميد التوترات بين الشرق والغرب ثم تخفيضها بالتدريج ، وهذه التوترات هى التى تهدد وجود البشرية بمجموعها اذا ما تطورت الى حرب ، أكثر من أى مجموعة أخرى من التوترات فى العالم الحديث ، الا أنه ينتقص من هذا التقييم تأكيد أن « التوتر بين الشرق والغرب سيظل حادا لفترة طويلة » نتيجة اختلاف النظم (ص ٢١) •

وبالطبع تضع مثل هذه المعالجة المتناقضة لمسألة المحافظة على السلام قيودا على نشاط أنصار النزعة الثلاثية لتعزيز الانفراج • ويكشف هذا عن عجزهم عن فهم أن الانفراج وسباق التسلح أمران لا يتفقان •

لقد كان الهدف الرئيسى لايديولوجى الامبريالية دائما هو الدفاع عن الامبريالية وإطالة عمرها • وهذا أيضا هو هدف النزعة الثلاثية من حيث أنها تعكس المصالح الطبقة المشتركة للاوليجاركية المالية فى بلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية • وتستهدف اقتراحاتها تنسيق سياسات هذه الدول وتقليل حدة الاتجاهات الطاردة عن المركز ، وتوجيه سياستهم فى حملة صليبية لفرض مفهومهم عن التكافل على العالم غير الاشتراكى بكامله • ويستهدف هذا فى الأساس الدفاع عن الوضع الاجتماعى والاقتصادى القائم ضد العمليات الثورية العالمية وما تمثله من مصالح • لكن النزعة الثلاثية تصطبغ كذلك بتصميم آرائها المؤسسين على الحصول على مزايا تفضيلية لرأس المال الاحتكارى الأمريكى •

ان النزعة الثلاثية فى هذا الجانب - كما فى كثير من تقييماها غير الواقعية لظروف اليوم - لا تنسجم مع التطور التفاوت فى العالم غير الاشتراكى ، حيوية وقوة متعاظمتين لتحالف البلدان الاشتراكية والبلدان النامية • ومن الأمور ذات الدلالة أن ايديولوجى النزعة الثلاثية يفصحون عن غير قصد المعنى الحقيقى لزاعم المستقلين بانهم يقيمون نظاما عالميا جديدا • فهم يتجنبون بحرص الاشارة الى الرأسمالية وكانهم يهربون من الطاعون الذى تمثله •

قبرص

الطريق إلى الديمقراطية

يقام : جورجوس سافيدس

الديموقراطية الثابتة ، كما يقول لينين ، تتطلب
الاشتراكية ، من ناحية ، كما تتحول اليها ، من الناحية
الآخرى « انظر المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص ٤٥٢ » .
وفي ضوء التجربة المعاصرة في النضال من اجل اشاعة
الديموقراطية في الحياة السياسية وكل الحياة الاجتماعية
تحتل هذه القضية موقعا خاصا كما جذبت اهتمام العديد
من المحللين . واود ان اعبر في رأينا فيما يتعلق ببعض
جوانب حل تلك المشكلة المعقدة ، انطلاقا من نظام افكار
لينين ، وعلى اساس التجربة العملية لحزبنا .

كما هي الحال في العديد من البلدان الرأسمالية الاخرى ، تعتبر الديمقراطية في قبرص مكسبا هاما للشعب في نضاله ضد الامبريالية والرجعية والفاشية . كما يلعبها ويطورها تحرير الجماهير الشعبية ، ونضالها الطبقي . فبل يعني هذا أن الديمقراطية البرجوازية في ظل الرأسمالية اليوم ، في بلادنا ، مثلا ، مفهوم لم يعد صالحا ؟ اننا لا نعتقد ذلك . اننا نشعر أن هذا المفهوم لا يعمل أية حوافز ديمقراطية للجماهير أو دورها في تأمين النظام الديمقراطي والمحافظة عليه . انه يعكس فحسب الحقيقة الماثلة في أنه رغم كل التناقضات مع الامبريالية ، فإن الديمقراطية تتسق مع سلطتها وتظل شكلا للنظام السياسي ضمن المصالح الطبقيّة البرجوازية . بيد أن لا يترتب على ذلك أن تصبح المكاسب الديمقراطية في ذاتها عديمة القيمة بالنسبة للجماهير ، يزعم اليساريون وأنه من « غير المقبول » ، كما يزعم اليساريون والمغامرون ، لانصار الاشتراكية أن يعملوا في اطار أنظمة ديمقراطية برجوازية ، وان يعتمدوا عليها في نضالهم .

ويميل بعضهم الى اعتبار موقفنا موقفا غير ثابت . فاذا كانت الديمقراطية برجوازية ، واذا ماكانت في ظل الرأسمالية وهمية ، وضيقة ، ومبتورة ومحدودة لدرجة كبيرة ، واذا ماكانت تحتفظ بحق البرجوازية في استقلال العمال والجماهير العاملة الاخرى فكيف ينسجم موقفنا من الدفاع عنها مع هذا الرأي في الديمقراطية ؟ « ألا ينتهي هذا الدفاع الى « تنازل . انتهازي » للاقسام الوسطى ؟ » كما يقول معارضونا من اليسار . « اليس ذلك « حيلة تكتيكية » لكسب السلطة ؟ » كما يردد معارضونا من اليمين . وهم سويا متفقون على أنه طالما أن نظريتنا تسم الديمقراطية بانها « برجوازية » فالاستنتاج الوحيد الممكن هو ضرورة « تحطيم الديمقراطية » ، والانفصال عنها بمجرد أن نصل الى السلطة . وهم يصرون على أن الموقف الطبقي من الديمقراطية هو تعبير عن « نزعة الاختزال الطبقي » التي يزعمون أنها كامنة في نظريتنا ، وينصحوننا « بتطهير » نظريتنا من هذه النزعة . ومع ذلك فاننا لانوى أن نمتنع من تعيين الجوهر الطبقي للديمقراطية في ظل الرأسمالية وتحديد الموقف الطبقي الذي يجب أن تتخذه الطبقة العاملة حيالها .

ومسألة الديمقراطية هي على الدوام مسألة محددة . بيد أن ذلك لا يعني أننا إما أن نساند الديمقراطية أو ننكرها ، استنادا الى الوضع الملموس . وبشكل عام ، فمن العسير أن يكون من الصحيح نظريا أن نجعل موقفنا من الديمقراطية مشروطا بظروف ملموسة للصراع الطبقي ، كما لو أنه كان في إمكاننا في بعض الظروف « الخاصة » أن نتخلى عن الدفاع عن الديمقراطية الثابتة ، دون أن نتخلى عن النظرة العلمية العالمية للطبقة العاملة . واستنادا الى الظروف فهناك تغير ليس في موقفنا من الديمقراطية

وانما من النظام السياسى للديموقراطية البرجوازية . وفى ظروف معينة ، كما هى الحال فى النضال ضد الفاشية ، ربما كانت المشكلة هى الدفاع عن الديموقراطية البرجوازية ، وفى ظروف أخرى ، فى النضال من أجل الإطاحة بالسلطة السياسية البرجوازية ، فاننا نصارضى الديموقراطية البرجوازية . لكننا فى الحالة الأخيرة ، مانزال ندافع عن الديموقراطية محتفظين بكل عناصرها ذات القيمة ، ومغيرين من محتواها الطبقي ، ومحولين اياها الى سلطة شعبيه حقة ورافعين اياها الى مستوى جديد .

وبالتالى ، وفى الوقت الذى تبرز الصلة بين الديموقراطية فى ظلل الرأسمالية وبين السلطة السياسية للبرجوازية ، تؤكد أن الطبقة العاملة قادرة على فصم هذا الارتباط وتحويل الديموقراطية البرجوازية الى ديموقراطية اشتراكية . لقد ظهرت الديموقراطية ، تاريخيا ، قبل أن يظهر المجتمع البرجوازى على المسرح بوقت طويل ، وقبل أن يكيفها وفقا لحاجاته الخاصة . غير انها يمكن أن ترتبط بالمصالح الطبقيه ليس للبرجوازية فحسب . وانما للطبقة العاملة كذلك . وقد برهن على ذلك ، قبل أى شيء آخر ، ممارسة المجتمعات الاشتراكية . كما تشهد عليه كذلك سياسة الشيوعيين التى تربط بين المطامح الديمقراطية والاشتراكية للطبقة العاملة وبقية الشعب .

ونحن لا ننظر الى المطامح الديموقراطية للجماهير باعتبارها شيئا « ثانويا » ، بالمقارنة مع مطامحها الاشتراكية . وفى ايماننا ، قد يكون من الخطأ حصر النضال من أجل الديموقراطية فى اطار الرأسمالية ، واختزاله الى مجرد المطالبة بتحسين الكيان البرجوازى القائم . ان حصر المطامح الديموقراطية للجماهير فى الاطار الضيق كمسا تقسده الديموقراطية البرجوازية ، أو لما تستطيع أن تقدمه بشكل عام ، يعادل تقديم حل زينو المعروف ، وهو الذى عاش فى قبرص منذ ألفى سنة مضت وادعى أن أخيل ذو الاقدام الموقوة لن يلحق أبدا بالسلحفاة . ويقول ليتين فى مذكراته الفلسفية : سوف يلحق أخيل بالسلحفاة اذا ماسمح له بأن « يتخطى » الحدود » انظر المجلد ٣٨ ، ص ٢٥٨ » (١) . والسلطة الطبقيه للبرجوازية هى الحد القائم أمام النضال الديموقراطى العام التى لاتسمح البرجوازية لآى امرئ بأن يتخطاه . بيد أن ذلك ليس حدا كامنا فى المطامح الديموقراطية للجماهير : وانما تضعه البرجوازية . ويمكن تخطيه فقط فى النضال الطبقي ضد البرجوازية ، فى نضال يتوجه نحو الاشتراكية .

(١) كان زينو يقول انه كلما وصل أخيل الى النقطة التى تقف عندها السلحفاة تكون السلحفاة قد تجاوزتها وهكذا .

والسمة المميزة للوضع القائم في بلادنا وفي بعض البلدان الرأسمالية .
الأخرى هي أن الطبقة العاملة والجمهير العاملة الأخرى سوف تكسب
أكثر من البرجوازية من تطوير الديمقراطية . أنها تعطى العمال الحق في
تشكيل نقاباتهم وتنظيماتهم السياسية وصحافتهم ، وفي أن يشاركوا بشكل
مشروع في النضال السياسي . ويصنع ذلك الجماهير العاملة على قدم
المساواة فيما يتعلق بالحقوق المدنية مع الطبقات الأخرى ، وبذلك يقدم
موقعا هاما لهجوم ضد الامبريالية ورأس المال الكبير ويساعد على تفوق
القوى الشعبية للتقدم في الصراع الطبقي .

وفي المرحلة الحالية من نضال الشعب القبرصي ، الذي نعرفه بأنه « وضع
تحرر وطني معاد للامبريالية في الأساس » (١) يولى حزبنا أهمية كبيرة
لإشاعة الديمقراطية . ويقول برنامج أكيل أن « إشاعة الديمقراطية في
الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد ، وحماية حقوق الإنسان ، يشكلان
أفضل حماية لتقدم شعبنا ونجاح النضال من أجل اكمال استقلالنا » (٢)

وهكذا ربط حزبنا النضال من أجل الديمقراطية بانجاز الاستقلال
الكامل لجمهورية قبرص ، ووضع حد لاحتلال تركيا لجزء من الجزيرة ،
وانسحاب جيوش حلف الاطلسي الثلاثة المرابطة بالجزيرة وفقا لاتفاقيات
زيورخ - لندن لعام ١٩٥٩ ، وإلغاء « معاهدة الضمان » ، التي تعطى
اليونان وتركيا وبريطانيا العظمى حق التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص
وبذلك يسمح للسكان الاتراك واليونانيين في قبرص بحل مشاكلهم
الداخلية الخاصة بحرية ودون تدخل خارجي . وبالنسبة لقبرص ، كانت
« معاهدة الضمان » ولائزال سيف ديموقليس ، وقد استخدمتها القوات
التركية بالفعل لاحتلال ٤٠٪ من أراضي قبرص .

وبالنسبة لحزب الطبقة العاملة فإن النضال من أجل إشاعة الديمقراطية
ليس مسألة نفعية وإنما مسألة مبدأ . وقد أكد لينين أننا « سنواصل حتى
النهاية النضال من أجل إشاعة الديمقراطية في نظام الدولة » دون أن
ننظر إلى الخلف » (المجلد ٦ ، ص ١٢٢) . وبعمل حزبنا ، متحالفا مع
كافة القوى الديمقراطية الأخرى ، كي يجعل شكل الحكومة في البلاد
ديموقراطيا حقا . وقد أقيمت جمهورية قبرص كى تناسب الامبريالية
والقوى اليمينية المحلية . وفي ظل النظام الرئاسي الحالي في قبرص ،
تيسر الحكومة مسؤولة أمام البرلمان . ويعين الرئيس الوزراء حسبما

(١) برنامج أكيل (قبرص) الذى نشرته اللجنة المركزية لأكيل ، ص ٥ .
(٢) المرجع السابق .

يرى ، بغض النظر عن قوة الاحزاب فى البرلمان . وحتى اليوم لم يصدر قانون انتخابى يركز على التمثيل النسبى فى البرلمان .

ومطالب اكيل الرئيسية فى المجال السياسى هى : دستور أكثر ديمقراطية وسلطات أوسع للبرلمان ، نظام انتخابى أكثر ديمقراطية ، واحترام الحقوق الانسانية والمدنية ، انعام أى تمييز على أساس ايديولوجى أو سياسى أو قومى أو غير ذلك . وقد اقترح حزبنا اصصدار قوانين تتعلق بهذه المسائل . ونحن نطالب بانتخاب هيئات السلطة المحلية والمجالس البلدية (١) .

وعندما نتحدث عن اشاعة الديمقراطية ، فانما نعنى ، ليس فقط شكل الحكومة وليس فقط الغاء القيود والاستثناءات والعراقيل التى تمنع من أن تلعب دورا نشطا فى شئون الدولة والبلديات . ونحن نعنى كذلك تحويلات ، كما يقول لينين ، لانتظر الى الديمقراطية منفصلة عن الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية ، وانما فى ارتباط معها . « المجلد ٢٥ ، ص ٥٢ » ويعنى هذا ، مثلا ، تأمين الحقوق الاجتماعية للجماهير العاملة . ومشاركتها فى ادارة الانتاج ، وتأمين ديمقراطى للبشوك والمؤسسات « أى ، تأمين يلبى مصالح الشعب والمصالح القومية » وهكذا .

وعندما بحث الديمقراطية خارج اطار الاقتصاد وتشمل السياسة فحسب ، فان أى تحسينات فى الميكانيزم القائم للديموقراطية غير كافية بشكل واضح لبلوغ الاهداف النهائية للطبقة العاملة . ولكن ماذا يحدث عندما تمتد جبهة التحولات الديمقراطية لدرجة كبيرة وتتخطى اطار العلاقات السياسية البحتة ، لتشمل المجال الاقتصادى الاجتماعى كذلك؟ هل اشاعة الديمقراطية التى تمتد لاسس المجتمع قادرة على أن تؤدى فى النهاية الى الاشتراكية ، أو ، على أية حال . الى خلق بعض عناصرها الاولى ؟

طرحنا ممارسة النضال الطبقي فى عديد من البلدان الرأسمالية هذه الاسئلة ؟ فهاهى اجابة حزبنا .

فى المجال السياسى ، مثلا ، تقدم اكيل بالمطالب التالية : مستويات معيشية وثقافية أعلى للشعب ، عمالة كاملة ، ظروف عمل أفضل ، تنظيم كل العمال فى نقابات ، تأمين اجتماعى ومعاشات لكل الجماهير العاملة . مساعدة طبية مجانية . حل مشكلة الاسكان بمساعدة الدولة ، الاهتمام

(١) لفترة طويلة ، كانت المجالس البلدية للمدن فى قبرص غير منتخبة وانما تعينها الحكومة .

بالريف وبالمناطق المتخلفة ، الكهرباء ، تحسين الامداد وبناء الطرق والمدارس ، وحماية مصالح الحرفيين ، واصلاح هيكل التعليم وتحديثه وملاءمته مع احتياجات البلاد ، التعليم الاجبارى للاطفال حتى سن ١٥ ، والتعليم الثانوى المجانى ، ومنح دراسية للطلبة المحتاجين .

ونحن نسمع بين الحين والاخر معارضة من هذا القبيل : « ان تكون بعيدين عن الواقع عندما نتقدم بمثل هذه المطالب اليوم ؟ ان البطالة ، مثلا ملازم محتوم للرأسمالية ، ولذلك فان مطلب العمالة الكاملة يبدو لذلك غير واقعى » . وهكذا .

وهذا التدليل خاطيء . فمن المستحيل ان نقرر ، مقدما ، بدون النضال الطبقي ، لاي درجة يمكن تحقيق حق الانسان الاساسى - حق العمل - واية حقوق اجتماعية أخرى للجماهير العاملة ، فى ظل الرأسمالية . وفى الحقيقة ، فاننا نجد ان العمال فى بعض البلدان الرأسمالية قد كسبوا أكثر منهم فى بلدان أخرى ، ولا يزالون يناضلون من أجل المزيد . ان ما كان يبدو عسير التحقيق فى ظل الرأسمالية منذ خمسين سنة مضت قد أصبح هدفا واقعيا يمكنهم تحقيقه اليوم . والاشتراكية وحدها ، بالطبع ، يمكنها ان تحقق هذه الحقوق بشكل كامل . ونحن نرى ذلك بوضوح . بيد انه لا يترتب على ذلك انه ينبغي على المرء ان يوائم نفسه مع « امكانيات » الرأسمالية . فسوف يكون ذلك انتهازة وتحكى عن جهودنا لتوسيع حدود الممكن بما يتفق واتجاه تطور المجتمع . وقد كتب لينين يقول : « حيث أننا قد حددنا هذا الاتجاه بشكل صائب » بشكل عام وعلى وجه الخصوص « فينبغى علينا - باسم مبادئنا الثورية وواجبنا الثورى - ان نكافح بكل قوتنا على الدوام وبشكل مطلق من أجل الحد الاقصى من مطالبنا . ومع ذلك ، فان أى محاولة لى نحدد مقدما ، قبل النتيجة النهائية للنضال ، وفى خلال هذا النضال ، بأننا ربما نفشل فى التوصل الى كل الحد الاقصى من مطالبنا يعنى الانزلاق الى السوقية الفجة » ، المجلد ٦ ص ١٢٠ .

ان اشاعة الديمقراطية يعنى ان نجعل الدولة تلعب دورا اقتصاديا جديدا . وفى قبرص ، تستطيع الدولة ان تتصرف بحسم فى اصلاح الاقتصاد واعادة الحيوية اليه ، بعد ان اضره بشدة الانقلاب والاحتلال التركى لقسم من الجزيرة . وبين الاجراءات العاجلة التى يقترحها حزبنا اقتراح باقامة مؤسسات صناعية وغيرها ، حكومية او مختلطة . وفى ظروفنا ، كما يقول ايزيكياس بابايانو السكرتير العام لاكميل ، « يكون تدخل الدولة ضرورى بشكل خاص عندما يتعلق الامر بالوحدات الصناعية الضخمة . وهنا ، يكون التحفظ من جانب الدولة غير مقبول نهائيا ، ويجب التخطي عنه »

ونحن ندافع كذلك عن توسيع اجراءات تأميم أو اشراف الدولة على المناجم والبنوك وشركات التأمين . وفي قبرص ، سيكون من المهم للغاية أن نحقق بعض مطالبنا ، مثل تأميم بنك التنمية ، واشراف الدولة على شركة تكرير النفط ، وهى مؤسسة هامة ، ونحن نؤمن انه من الضروري اصدار تشريعات تنظم نشاط البنوك الأجنبية في البلاد لصالح الاقتصاد القومى .

ان تحليلا متأنيا لهذه الحقائق يعطينا الاجابة على المسألة المتعلقة بدور ومكان اشاعة الديمقراطية في التغيير الاجتماعى . ولا يؤمن حزبنا بأن اشاعة الديمقراطية « فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية » ، وهو ما اقترحه فى المرحلة الحالية سيؤدى الى اعادة بناء هيكل المجتمع وفق خطوط اشتراكية . وحتى اذا ماكانت الظروف مواتية ونجحنا فى احراز تقدم أكبر ، وكسبنا ديموقراطية أكبر ، فلن يصل ذلك الى اى تغييرات نوعية فى الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تغييرات يمكن أن تؤدى الى نظام اشتراكى .

وبالتالى ، فان حل مشكلة الانتقال الى الاشتراكية لا يتضمن فحسب اكمال اشاعة الديمقراطية فى الهياكل العليا السياسية مع اشاعة الديمقراطية فى الاساس . أولا ، أن مثل هذا « الاكمال » ، أو كما يمكن أن نقول ، « التوسيع » للديموقراطية لا يستبعد الحاجة الى تغييرات جذرية فى علاقات القوى . وحتى مع اعرض واعمق اشاعة للديموقراطية تظل الخطوة الاولى فى اقامة الاشتراكية تتمثل فى « كسب الطبقة العاملة للديموقراطية » كما يقول ماركس وانجلز ، وكما اكلت تجربة كل الثورات . وثانيا ، أن اشاعة الديمقراطية فى الهياكل الاساسية لايتطلب بعد مع الثورة الاقتصادية ، لان علاقات الانتاج الرأسمالية تبقى ، رغم أن ذلك لايعنى أن الجماهير العاملة وبقية الشعب مستعد للادارة الديمقراطية للانتاج . وبالمثل فان اشاعة الديمقراطية فى الهياكل العليا السياسية ، وهو مالا يعادل ثورة سياسية ، بعد الجماهير العاملة لتنظيم مشاركتها فى ادارة شؤون الدولة وفق خطوط ديموقراطية .

وفى كلمات أخرى ، فان راينا يتلخص فى انه من خلال اشاعة الديمقراطية من الممكن الاقتراب من تحقيق الاشتراكية . وفى بلدنا ، قد

يبرهن ذلك على أنه مقبلة الى التحولات الاشتراكية . ومع ذلك ، فأننا لا نعتقد أننا بمناقشة آفاق نضالنا يمكننا ان نحصر أنفسنا في تعارض مجرد بين اشاعة الديمقراطية والاشتراكية . ان اشاعة الديمقراطية في بلادنا يمثل مرحلة تحويلية ضرورية وملحة . وقد يكون طويلا في ظروفنا ان نقترح التطبيق الفوري للاشتراكية ، مع تخطي هذه المرحلة ، فالطريق الى الاشتراكية في بلادنا الآن ينبغي ان يمر باشاعة الديمقراطية .

وتوضح خبرتنا في النضال من اجل اشاعة الديمقراطية انها في ظل السلطة البرجوازية عملية غير متجانسة ولا تسير في خط واحد متصل . ومن الممكن ان يوجد على هذا الخط بعض المد والجذر ، والصعود والهبوط ، والتوقف والتراجعات المؤقتة .

وبعد تحرير قبرص من الاستعمار ، أدت عملية ديموقراطية الى كسب الحقوق والحريات السياسية ، ودور اكبر لنقابات العمال في الحياة السياسية والاقتصادية . وفي عديد من المناطق تعرضت اشاعة الديمقراطية للانتكاس تحت تأثير الرجعية الداخلية والخارجية ، ونعني بذلك في المحل الاول جهاز الدولة والجيش ، وانعدام الانتخابات المحلية ، والعلاقات بين الجالياتين اليونانية والتركية . ولم يحدث تقدم ايجابي بالفعل في هذه المجالات الحيوية . وفي عام ١٩٧٤ حدث الانقلاب الرجعي وأعقبه الفوز التركي . ومن الممكن استعادة الادارة الديمقراطية لكل البلاد بشكل كامل فقط من خلال نضال الشعب المتابر .

كان تصاعد نشاط الامبريالية ووكلائها كذلك هو رد فعل على تقدم الحركة الديمقراطية في قبرص . انهم يودون الاحتفاظ بالجزيرة كقاعدة عسكرية وهذا يفسر الدافع الى قمع القوى المعادية للامبريالية ، واكبل كطليعة لها .

وبودنا ان نشير الى مايلي . ان اشاعة الديمقراطية في قبرص في الوقت الذي أدى الى نمو الاقتصاد والتقدم التكنيكي ، قد عاد بالنفع للرجة كيرة على الرجوازية . فقد اخذت جهاز الدولة من المستعمرين واستخدمته لخدمة مصالحها ، التي اتفقت في عديد من الحالات مع المصالح الاقتصادية العامة للبلاد ، كما هو الامر بالنسبة لتنمية الصناعة ، والسياحة والتجارة الخارجية ، والبناء التحتي والتعليم التكنيكي . ومع النمو السريع للدخل القومي ، نمت في نفس الوقت أرباح الرجوازية ، بينما اتجهت الدخول الحقيقية للجماهير العاملة الى التدهور ، وبخاصة خلال السنوات القليلة الماضية .

ولذلك ، فان خبرتنا توضح ان المكاسب الديمقراطية للجماهير في ظل الرأسمالية يمكن ان تتعرض للانتكاس ، وان البرجوازية يمكن ان تحصد الفوائد من اشاعة الديمقراطية على حساب الجماهير ، ويمثل هذا على ما نعتقد حجة أخرى في صف الرأي القائل بان هناك حاجة الى دمج التحولات الديمقراطية بالتحولات الاشتراكية . والثورة التي تقسم سلطة الطبقة العاملة في تحالف مع كافة الجماهير العاملة الأخرى هي وحدها التي توفر ضمانا للتطور الأشمل والاكمل للعملية الديمقراطية . ولهذا السبب فان التوجه نحو المحافظة على الرأسمالية ، مهما كانت «محسنة» و « مهيبة » أمر غير مقبول . ان هذا أمر غير مقبول لاي شخص يسعى الى تدعيم وتوسيع المكاسب الديمقراطية للجماهير وجعلها لا رجعة فيها .

ويضع حزبنا في اعتباره ، بالطبع ، امكانية الدفاع عن الحقوق الديمقراطية للشعب العامل ومواصلة تطويرها ، من خلال نضال جماهيري أكثر حدة ، وتنظيم أفضل للطبقة العاملة ، وسياسة تحالف وعمل مشترك معاد للامبريالية من جانب كل الديمقراطيين والوطنيين . بيد ان حزبنا لم يفض الطرف أبدا من هدفه الاشتراكي .

وفي الوقت الذي يتقدم فيه بأهداف ديمقراطية عامة في المرحلة الحالية ، يدافع اكيل كذلك عن طرق ووسائل ديمقراطية لتحقيقها . ويؤكد برنامج حزبنا ان اشاعة الديمقراطية في الدستور ، وكذلك التفسيرات الأخرى في النظام ، ينبغي ان تنفذ بوسائل ديمقراطية ... وسوف يتبع اكيل بدقة اساليب ديمقراطية لتحقيق هذا البرنامج « (١) »

لقد ألقى معارضونا ظلا من الشك على اخلاص نوابنا . وهم يدعون ان الوسائل والطرق الديمقراطية تستبعد أي عمل ثوري وتعامل مع الأعمال الإصلاحية . وبالتالي ، فانهم يقولون ان موقفنا هو مجرد « خدعة » . ويسعون الى تحريض الحزب على هجر الثورة .

ولكن على أي أساس توضع الوسائل الديمقراطية في مقابل الوسائل الثورية ؟ هل يتضمن العمل الثوري ، في نهاية الامر ، تجاهل لارادة غالبية الشعب ، أو استخدام العنف ضدها ؟ كلا ، بالطبع . وفي نفس الوقت ، كثيرا ما عمدت القوى الرجعية والمحافظة الى استخدام الديمقراطية لاغراضها الخاصة المعادية للشعب . وهذا تحول للاحداث لا يمكن استبعاده في المستقبل ، واضعين في اعتبارنا ان الديمقراطية ليست ظاهرة فوق الطبقات .

(١) برنامج اكيل (فبراير) ص ٧ ، ٣١ .

ونحن ، بالطبع ، لانتحل العمل الثورى الى طرق ووسائل ديموقراطية . ولكن اذا مالقيت اهدافنا الديموقراطية العامة مساندة من جانب الغالبية العظمى لشعب قبرص « وهذا امر نقتنع به » فليس هناك مايرر فسلنا بهذه الطرق والوسائل وحدها .

وفى المرحلة الحالية ، تواجهنا مشكلة التغلب على مقاومة الاقلية الرجعية المعادية للشعب ، للتحويلات الديموقراطية المعادية للامبريالية . ونحن نعتقد ان الشيء الرئيسى يتمثل فى منع الاعمال المعادية للديموقراطية التى يجرها الامبرياليون ويساندونها بنشاط . واننا نتذكر فى هذا المجال دروس انقلاب ١٩٧٤ . لقد ساعدت مواقع الحزب القوية فى المنظمات العمالية والفلاحية ، فى ارتباط مع النشاط البرلمانى لاهضاء اكيل ، وعمل الشعب خارج البرلمان ، على ردع العصبة العسكرية اليونانية ومنظمة ايوكا - ب الارهابية الموالية للقاشية . ونحن نعتبر الحل الداهى الاجبارى لجزء من هذه الجماعة السرية عام ١٩٧٨ نجاحا للديموقراطيين فى قبرص ، ونؤيد المطالبة بأن يسلم أعضاءها اسلحتهم للسلطات .

هناك مناقشة فى حزبنا حول امكانية تحقيق كلا من الاهداف الديموقراطية العامة والاهداف الاشتراكية كذلك بوسائل ديموقراطية . وفى الوقت الحالى ، فاننا نرى هذا امرا ممكنا ، ولكنه يرتبط بأعمالنا الحالية . ونحن نشعر انه كلما كانت اشاعة الديموقراطية فى البلاد اكمل وأكثر عمقا ، كلما زادت امكانات التطور السلمى للثورة والانتقال السلمى الى الاشتراكية . وعلى اية حال ، فنحن نعمل من أجل تمهيد الطريق لثل هذا المستقبل لبلادنا على وجه التحديد .

كما لا يوجد هناك أى مبرر للمطابقة بين الطرق والوسائل الديموقراطية وبين الاصلاحية . انهم يزعمون أننا نعارض الاصلاحات . ولكننا لانعارضها بالفعل ، وليس ذلك هو مايفصلنا عن الاصلاحيين . وعلى العكس ، فان موقفنا يتمثل فى أن اشاعة الديموقراطية فى بلادنا هو نتيجة تراكيبه للاصلاحات ، والمجموع الكلى لها . ولقد أبدى حزبنا مبادرة فى تنظيم النضال الشعبى من أجل هذه الاصلاحات .

ماهو اذا وجه الاختلاف بينا وبين الاصلاحيين بشكل عام ؟

اولا ، هو أننا نؤيد الاصلاحات الديموقراطية لصالح الجماهير العاملة . اما الاصلاحيون ، من جانبهم ، فاتهم يريدون الاصلاحات الديموقراطية التى تكون مقبولة من البرجوازية فحسب . بيد ان ذلك يتجه الى قتل

المحتوى الديمقراطي العام لمثل هذه الإصلاحات . فالتاميم الديمقراطي يصبح تاميما برجوازيا ويخدم مصالح رأس المال الكبير . وتتحول مشاركة الجماهير العاملة في ادارة المؤسسات الى مشاركة اجتماعية ، وتساعد الإصلاحات الهيكلية على المستوى المحلى الاقتصاد الرأسمالى على العمل ، وتنتهى الى فائدة الرأسماليين . واذا ما أخذنا الطريق الإصلاحى فسيحول ذلك برنامجنا لاشاعة الديمقراطية الى مسخ للمطامح الديمقراطية للجماهير .

وبرنامجنا لاشاعة الديمقراطية له حد معاد للامبريالية ، وهو بهذا المعنى يلبي كذلك مصالح البرجوازية القومية الوطنية . بيد أن التحولات التى يستهدفها البرنامج تهدف الى ضمان مصالح وحقوق كل الجماهير العاملة القبرصية وهى لابد وأن تؤثر ليس فقط على الدوائر المرتبطة بالامبريالية والاحتكارات الاجنبية « وليس هناك احتكارات محلية فى قبرص » . وانما تؤثر كذلك على القوة الاقتصادية لرأس المال الكبير . وسيكون من الخطأ أن نستنتج أن مثل هذه الاجراءات لا يمكن تنفيذها قبل أن تكسب الطبقة العاملة السلطة كاملة أو أنه ينبغي على المرء أن يمتنع عن التقدم بمثل هذه المطالب فى المرحلة الحاضرة وأن يؤجلها حتى تاريخ مقبل . أن المطامح الديمقراطية للجماهير تتضمن اجراءات غير رأسمالية ، تعنى فى الواقع خطوات نحو الاشتراكية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان موقفنا من الطريقة التى تنفذ بها الإصلاحات يشكل نقطة أخرى نختلف فيها مع الإصلاحيين . ونحن نؤمن أن الإصلاح لا ينفصل عن نمو الحركة الجماهيرية الموجهة ضد الامبريالية والرجعية الداخلية . فكيف يمكننا التمييز بين الاجراءات الإصلاحية وغير الإصلاحية لقد حدد لينين تكتيكات الطبقة المتقدمة فى النضال من أجل الإصلاح كما يلى : « لن نختزل أبدا مهمتنا الى مساندة شعارات البرجوازية الإصلاحية الأكثر رواجاً . اننا نتبع سياسة مستقلة ونتقدم فقط بتلك الإصلاحات الواثية دون شك لمصالح النضال الثورى ، والتى تعزز دون شك استقلال البروليتاريا ، ووعيتها الطبقي ، وكفائها القتالية . وعن طريق مثل هذه التكتيكات فحسب . يمكن للإصلاحات من أعلى ، وهى التى تكون فائرة على الدوام ، ومنافقة على الدوام . وتخفى على الدوام شركا برجوازيا أو بوليسيا ، أن تصبح غير ضارة .

واكثر من ذلك . فبمثل هذه التكتيكات فحسب يمكن تحقيق التقدم الحقيقى فى مجال الإصلاحات الهامة ان الإصلاحات تكسب بالفعل كنتيجة للصراع الطبقي الثورى ، كنتيجة لاستقلاله وقوته الجماهيرية وثباته والإصلاحات تكون حقيقية فحسب بقدر حدة الصراع الطبقي (المجلد ١١ ، ص ٧١ - ٧٢)

وأخيرا ، فائنا نعتبر مسألة النضال من أجل الإصلاحات مرتبطة بمسألة النضال من أجل السلطة مباشرة . لكنه يعتبر مسألة من يمسك بسلطة الدولة مسألة هامة للغاية . وفي هذه المرحلة من النضال التحريري ، سعى حزبنا الى تحقيق التعاون مع القوى الديمقراطية العريضة المعادية للامبريالية والتي تكافح من أجل استقلال وسيادة قبرص . ونحن نسعى الى عزل القوى اليمينية المتطرفة التي تتخذ موقفا متعاطفا مع الامبريالية وحلف الاطلنطي . وبهدف تنفيذ تحولات عاجلة لمصلحة كافة القوى الوطنية ترمي تكتيكاتنا الى استبعاد المجموعات من الطبقات الحاكمة التي تتحالف مع الرجعية والامبريالية عن السلطة ، والتغلب على مقاومتها .

وقد كسبنا بعض الخبرة في هذا المجال . ففي انتخابات ١٩٧٠ ، تحدى أكيل الاغلبية المطلقة لحزب واحد في البرلمان (حزب كليريديس) وفاز بـ ٤٠٪ من الاصوات ونجح كافة مرشحيه (٢٦٪ من المقاعد) . وكان لذلك اثره على مقاومة الزمرة العسكرية اليونانية ، والانقلاب بوجه خاص ، كما ساعد على اعادة النظام الديمقراطي والشرعية في القسم غير المحتل من الجزيرة . وفي انتخابات ١٩٧٦ دخل أكيل في ائتلاف مع الجبهة الديمقراطية ، التي يقودها كبريانو ، واتحاد الوسط الديمقراطي (ايديك) . وانتخب كافة مرشحي الائتلاف ، مما أبعد عن البرلمان اليمينيين الذين تعاونوا في الانتخابات مع الانقلابيين الفاشست واتخذوا منحى مواليا للامبريالية . وهذا الانتصار يسد الطريق لدرجة كبيرة أمام حل أطلنطي لمشكلة قبرص ويساعد على تدويلها .

افنا نؤمن أن اشاعة الديمقراطية في البلاد ستكسب اذا ماشارك أكيل في حكومة ائتلاف من الاحزاب المعادية للامبريالية . وكان هذا مطلبنا لأكيل تقدم به لأول مرة عام ١٩٧٤ . ويطالب أكيل اليوم باقامة حكومة وحدة قومية ذات توجه واضح معادي للامبريالية ، وعلى أساس برنامج حد أدنى ، يستهدف ، وفقا لقرارات المؤتمر الرابع عشر الاخير لأكيل ، حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة للجماهير العاملة .

ان مشاركة نواب أكيل في عمل كافة اللجان البرلمانية ووجود الحزب في البرلمان له تأثيره على تبني قوانين وقرارات هامة . والسكرتير العام لحزبنا عضو في المجلس القومي ، الذي يتخذ مع مجلس الوزراء ، قرارات حول

المسائل المرتبطة بالخط السياسي العام للحكومة . ويشارك العديد من أعضاء حزبنا في عمل الاجهزة الاستشارية للوزارات أو الحكومة ، مثل وزارة العمل ووزارة التربية ، ولجان التخطيط . والنشاط البرلماني جانب هام من عمل حزبنا . ونحن لانقلل من قيمته ، ولكننا نعتقد أن اشاعة الديمقراطية في البلاد تتوقف على مبادرة الجماهير العريضة من الشعب وموقفها الخلاق

ونضالها ، ونحن نشعر أن تنظيمات العمال والفلاحين في قبرص لها الكلمة الحاسمة في هذا الامر .

وفي الوقت الذى نضع خطا متميزا بين المهام الديمقراطية العامة والمهام الاشتراكية ، فاننا لا نستبعد امكانية تداخل حل كليهما بل وحتى وحدته في التطبيق . والدليل على ذلك تقدمه التجربة الدولية ، وهذا امر مفهوم ، لان النضال ضد السلطة الامبريالية والحكم المتعسف في عصرنا لا ينفصل عن النضال من أجل الاشتراكية سواء على المستوى القومى أو الدولى . ومع ذلك ، فعند بحث امكانية تداخل العنصر الديمقراطي العام مع العنصر الاشتراكي ، نرى أنه من المهم للغاية ألا ننسى الفارق بين العنصرين . وسيكون من الخطأ ، مثلا ، أن ننسب السمات والقوانين العامة للتطور الديمقراطي العام الى التحولات الاشتراكية والعكس بالعكس . والشئ المهم ، على ما نعتقد ، هو مواصلة تطوير مفهوم لينين للثورة الاجتماعية في القرن العشرين ، واضعين في اعتبارنا امكانية لا مجرد تزامن العمليات الديمقراطية العامة والاشتراكية وانما امكانية اندماجهما في عملية ثورية متماسكة واحدة .

ان حزبنا حزب ماركسى لينينى ، حزب الطبقة العاملة والجمهير العاملة الاخرى ، التى تهدف الى الاشتراكية والشيوعية . والشيوعيون في قبرص هم اكثر الكافحين ثباتا ضد السيطرة الاجنبية ومن أجل الحرية والسلام في البلاد ، ولهذا السبب يجد اكيل المساندة من جماهير الشعب العامل المشاركة في النضال التحريرى القومى المعادى للامبريالية .

ومن الصعب أن نتوقع ، بالطبع، في أى مرحلة ستتطور اشاعة الديمقراطية في بلادنا الى نضال من أجل الاشتراكية . وفي المرحلة الحالية الوطنية التحريرية المعادية للامبريالية ، اذ يتقدم حزبنا بمطالب ديموقراطية عامة ، انما يعمل من أجل تطوير وعى اشتراكي بين الجماهير العاملة ، ويسعى الى تحويلها الى مناضلين ثابتين من أجل حقوق الشعب . ويعتبر حزبنا اللينينية اساسا علميا سليما للعمل . وفي ضوء اللينينية ، ومع تطبيق المذهب وفقا للظروف الخاصة وواضعين في الاعتبار الخبرة المتراكمة ، يمكن لحزبنا ان يتقدم متواكبا مع مطالب العصر .

التغيرات العالمية والبلدان النامية

بقلم: بيتر بيونيمان

هناك أحداث وتحولات في تاريخ العالم تصبح علامات بارزة في مصير البشرية . وفي القرن العشرين كان الحدث الرئيسى من هذا النوع هو ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التى افتتحت عصر تحرر الشعوب اجتماعيا وقوميا ، وبدأت الانتقال على النطاق العالمى من الرأسمالية الى الاشتراكية والسيوعية . وكان قيام النظام الاشتراكى العالمى عقب الانتصار على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية هو ثانى المكاسب العظمى التى حققتها البشرية بعد ثورة أكتوبر وقيام أول دولة اشتراكية فى العالم . ويعد بروز حركة التحرر الوطنى وتقدمها المثير الذى أدى الى انهيار النظام الاستعمارى للإمبريالية تحولا آخر فى التطورات العالمية لاصدائه ودوره ومكانه فى التاريخ الحديث دلالة شاملة .

وتؤكد كل تطورات عصرنا الكبرى هذه مدى دقة وسلامة النبوءة العلمية لمبقرى الثورة العظيم لينين حين قال منذ ١٩١٩ : « ولن تكون انتورة الاشتراكية فحسب - ولا أساسا - صراع البروليتاريا الثورية في كل بلد ضد برجوازيته - كلا ، ستكون صراع كل المستعمرات والبلدان التي تقهرها الامبريالية ، كل البلدان التابعة ، ضد الامبريالية العالمية » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ١٥٩) . وفي ذلك الحين كان حوالى ٧٢٪ من سكان العالم وما يقرب من ٦٩٪ من مساحة الارض تدخل في منطقة المستعمرات وأشباه المستعمرات ، لكن لينين كان يتمتع بثقة لا نهاية لها في قدرات الجماهير الكادحة في البلدان المستعمرة وامكانياتها الثورية الخلاقة ، وفي « دورها الثوري العظيم في مراحل الثورة العالمية القادمة » (المجلد ٣٢ ، ص ٤٨٣) . وقد أكد أن مسألة التحرر الوطنى قد تحولت في عصر الامبريالية الى « ظاهرة عالمية » . انها مسألة مصير مناطق وبلدان يعيش فيها عدد هائل من السكان ، ومن ثم فان التأثير الذى يمكن أن تمارسه هذه الاعداد الكبيرة من الناس على التطورات العالمية سيكون تأثيرا قويا للغاية . ووجه هذا التحليل العلمى لطمة قوية للمفاهيم الاوربية السائدة عندئذ ، والتي كانت تركز الاهتمام أساسا على قضايا القومية غير المحولة فى أوروبا .

ويعود كذلك فضل كبير الى لينين فى أنه تبين الطابع الحديث تماما لحركة التحرر الوطنى ، والدور الهام الذى تلعبه طبقات وفئات اجتماعية جديدة فى هذه الحركة ، وعلق أهمية خاصة على نشاط البروليتاريا العتية الثوري ، وضرورة تحالفها مع الفلاحين وغيرهم من الطبقات والفئات الاجتماعية ، بما فيها الفئات الوطنية من البرجوازية الوطنية ، فى النضال من أجل الحاق الهزيمة بالاعداء المشتركين الامبريالية وشركائها المحليين . وكشفت هذه المعالجة الطبقيّة بوضوح المضمون المعادى للامبريالية لحركة التحرر الوطنى ، وامكان - وضرورة - تفاعلها مع قوى الاشتراكية ، وروابطها العضوية بعملية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمى . كما ساعد الثوريين على فهم التناقضات بين مختلف الطبقات المشاركة فى النضال الوطنى ، وهى تناقضات تقود الآن الى تمايز متزايد بين الجناح الوطنى الثورى والجناح البرجوازى الاصلاحى فى حركة التحرر .

ولا تدين قوى التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بالكثير للينين - حزب البلاشفة الذى أسسه وقاده - فى مجال المسألة النظرية للاستراتيجية والتكتيكات فحسب ، بل لقد وفر انتصار نورة أكتوبر الظروف السياسية والمادية لنهوض قوى فى حركة التحرر الوطنى ، وتطورها الى مستويات نوعية جديدة .

وأثار انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا وتوطيدها أزمة للنظام الاستعماري للامبريالية ، فقد أنهى سيطرة الامبريالية بلا منازع على العالم ، وهو عامل حكم حتى ذلك الحين للفشل على الحركات والأنتفاضات المعادية للاستعمار فى

مساحات واسعة في آسيا وأفريقيا • وأدى انهيار الإمبراطورية القيصرية ،
وتحرر أممها المهورة ، وتطورها الحر على قدم المساواة وجنبا الى جنب مع
الشعب الروسي وبمساعده - أدت كل هذه العوامل وكثير غيرها - الى تنشيط
معارك الشعوب المهورة المناهضة للإمبريالية في كثير من الاوطان • فقد ازدادت
هذه الشعوب نشاطا في تقرير مصيرها وهي التي شلها الاستغلال الإمبريالي
والركود الإجتماعي عقودا من الزمن • وتحت تأثير ثورة أكتوبر المباشر نجحت
الثورة الشعبية في منغوليا ، وكسبت أفغانستان استقلالها ، وعززت تركيا
سيادتها ، وضعفت كثيرا المواقع الإمبريالية في الصين ، وتصاعدت معارك التحرر
الوطني في الهند ومصر والعراق وسوريا والهند الصينية وكوريا واندونيسيا
 وإيران وكثير من البلدان الأخرى •

وفيما بين الحربين العالميتين كان الاتحاد السوفييتي هو الدولة الوحيدة التي
ناصرت معارك الشعوب المستعمرة من أجل التحرر الوطني برصنها قوة أكثر
مثابة وقللا • وكان هذا التأييد السياسي والأدبي القوي مصدرا قوة كبيرة
لحركات التحرر الوطنية النامية •

ومعنى الانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية - وهو الذي أسهم فيه
الاتحاد السوفييتي اسهاما أكبر وأكثر حسما - بهذه العملية الى مدى أبعد •
فقد تحررت الشعوب في البلدان التي كانت تحتلها ألمانيا واليابان وإيطاليا ،
وضمعت الإمبريالية العالمية بشكل عام • كما ساعد عجز بريطانيا وفرنسا
وهولندا وغيرها من الدول الاستعمارية عن حماية الشعوب التي تحكمها في
آسيا من هجمات العسكرية اليابانية على تعميق الوعي المعادي للإمبريالية في
هذه القارة ونشره ، وعلى تعزيز القوى الوطنية التي نظمت حركة مقاومة قوية
للإمبريالية اليابانية • وفي هذه الفترات بالذات نمت مكانة الأحزاب الشيوعية
في آسيا ونفوذها بسرعة •

وأوضحت الحركات الثورية التي يقودها الشيوعيون في الصين وفييتنام
وكوريا قدرتها على إنهاء الظروف الاستعمارية وشبه الاستعمارية في بلدانها ،
والسير في طريق التقدم الاجتماعي • وفي بلدان أخرى مثل الهند واندونيسيا
وبورما وسيرى لانكا ارتفع مد الحركة من أجل الاستقلال الوطني عاليا ، رغم
أن قيادة القوى الوطنية كانت في الأساس بيد البرجوازية الوطنية •

وفي العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية تمكنت كثير من البلدان في آسيا
من احراز استقلالها السياسي بهذا الشكل أو ذاك ، ومكنتها هذا من التصال من
أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي • وشاهد العقد
الثاني والثالث بعد الحرب حركة التحرر الوطني تمتد الى القارة الأفريقية

الواسعة • وتلقت الحركة في أمريكا اللاتينية والكاريبى دفعة قوية بانتصار الثورة الكوبية • وعزز هذا كله الجبهة العالمية ضد الامبريالية والاستعمار كثيرا •

وأرست انتصارات شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أساسا لتطورات جديدة في العالم • وأثرت تجربة السيطرة الاستعمارية القاسية التي عانتها شعوب الدول الجديدة تأثيرا عميقا على اتجاه سياستها الخارجية ، وأضفت عليها طابعا واضحا معاديا للامبريالية •

وحتى في الفترة الاولى حين كانت كل القارة الافريقية تقريبا خاضعة للحكم الاجنبى ، والجيوب الاستعمارية مازالت قائمة في آسيا ، ومن ثم كانت للمهام ذات الطابع المعادى للاستعمار الاولوية في حركة التحرر الوطنى فان الخبرة القصيرة التى كسبتها الدول الفتية من التطور المستقر بدأت تقودها الى استخلاصات كانت لها أهمية كبرى فى النضال من أجل إعادة تشكيل العلاقات الدولية فى الفترة اللاحقة • وفى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ أعلن قادة هذه البلدان الضرورة الملحة أولا للاشتراك فى النضال من أجل صيانة السلام وإعادة تنظيم العلاقات الدولية على أساس مبادئ التعايش السلمى • وثانيا لتطويع التعاون الاقتصادى بين البلدان الافروآسيوية واتخاذ اجراءات جماعية لتثبيت الاسعار العالمية للمواد الأولية ولحل القضايا الماثلة •

ويمكن أن نقول أن مؤتمر باندونج قد استبق نضال البلدان النامية الواسع فى الجبهة الاقتصادية الدولية ، وهو نضال تضاعف فى السبعينات بوجه خاص • وكان لأدراك ضرورة العمل الجماعى فى الساحة الدولية - بما فيها المجال الاقتصادى - وهو ادراك تطور فى العقد الاول بعد الحرب ونما مع ظهور حركة عدم الانحياز من أهم عوامل الاتساع اللاحق لجبهة البلدان النامية المعارضة للسياسات الامبريالية ، وهى سياسة التمييز التجارى والنقدى ضد الدول الجديدة ، وللأساليب الاستعمارية الجديدة • ومع انهيار الاستعمار فى افريقيا أصبحت عشرات من الدول الافريقية الجديدة نشيطة فى هذه الجبهة • ونحن نرى فى ارتباط نظم الحكم المعتدلة نسبيا - وحتى الرجعية - فى العالم الثالث بكثير من أوجه النشاط فى هذه الجبهة ، تأثير أفكار التحرر الاقتصادى والمساواة ، وبرهاننا على ماتمارسه من جاذبية على شعوب البلدان النامية •

وقد كسبت هذه الافكار فى العقود الماضية مضمونا اجتماعيا جديدا ، وفى الخمسينات كان جزء من البرجوازية الوطنية أساسا هو الذى يدعى لنفسه احتكار تفسير هذه الافكار فى ظروف آسيا ، وكان يرى الاستقلال الاقتصادى بمعنى التطور الرأسمالى المستقل الذى طرحه كبديل مناسب للاستعمار والتبعية ، وأخفوه أحيانا تحت شعارات اشتراكية • لكن الامبريالية لم ترض حتى عن هذا ، وأبدت فى العقد الاول بعد الحرب بوجه خاص عنادا ورفضاً

شديدا لمساعدة أى تطور صناعى - مثلا - داخل اطار القطاع العام ، وتحالفت مع أكثر القوى الاجتماعية محافظة ومع الكومبرادور .

وبدأ الوضع يتغير أساسا حين بدأ الامبرياليون ينفذون مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والسياسية والايدولوجية المحددة التى تستهدف مواصلة استغلال مستعمراتهم السابقة بوسائل جديدة . وفى الوقت نفسه كانت الاتجاهات المعادية للرأسمالية تنمو بين الجماهير الشعبية الواسعة فى البلدان الافريقية والآسيوية . وكانت لخبرة الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى - حيث توجد تنمية خالية من الازمات ، وحيث قضى منذ عهد بعيد تلى علل اجتماعية مثل الامية والبطالة ، وحيث يرتفع مستوى معيشة الشعب ومستواه الثقافى عام بعد عام - دلالة كبيرة فى هذا الشأن .

وأدى هذا كله - وبخاصة فى العقد والنصف الاخير - الى ظهور تيارات جديدة جذرية فى حركة التحرر الوطنى ، عبرت عن نفسها بكثير من الطرق - وكان التطور الأكثر عمومية هو المطالبة بأن تكون للبلدان النامية السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية ، وأن تعاد تركيب العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة بصورة جذرية لوضع حد لكل أشكال التمييز واللامساواة . كما وجلت تعبيراً عنها فى بعض طرق اكتساب حركة التحرر الوطنى لطابع جذرى امتد أحيانا حتى لنظم حكم أبعد ما تكون عن التقدمية . وهكذا استخدمت البلدان العربية المنتجة للبترو - ولها كلمتها الحاسمة فى منظمة الدول المصدرة للبترو - بترولها كسلاح لمعارضة الدول الامبريالية .

ولعل أوضح دليل على اصطباغ عملية التحرر فى آسيا وأفريقيا اللاتينية بصفة جذرية هو تزايد عدد البلدان التى ترفض طريق التطور الرأسمالى ، وتقبل طريقا ذا توجيه اشتراكى بدلا منه . وقد برز هذا الاتجاه بوضوح خاص فى أفريقيا حيث قبلت مجموعة كبيرة من البلدان التوجيه الاشتراكى ، تلعب الآن دورا طليعيا فى حركة التحرر الوطنى . وهى تناضل بانساق من أجل تعزيز الاستقلال السياسى ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وضد كل المؤامرات والاضغوط الامبريالية . وفى مجال السياسة الداخلية تسعى - أغلبية الانظمة ذات التوجيه الاشتراكى الى تقوية تحالف كل القوى الشعبية وبخاصة العمال والفلاحين - الى تحديث اقتصاداتها ، وكبح مختلف أشكال العلاقات الاستغلالية ، وتتمسك فى مجال السياسة الخارجية - بمواقف واضحة معادية للامبريالية ، وتؤثر بوجه خاص على حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية الخ ... وتسعى لتعزيز علاقاتها مع الاسرة الاشتراكية .

وتعكس هذه التطورات التغيرات الهامة التى تجرى فى قيادة حركة التحرر الوطنى فى الوقت الراهن . فاذ تزداد الحركة من أجل التغيير الاجتماعى الجذرى

قوة في البلدان النامية يصبح دور البرجوازية الوطنية في النضال ضد الامبريالية غير متسق بصورة أكثر من ذي قبل ، وتصبح آثار استعدادها ، للمساومة . وفي بعض البلدان - مثل سرى لانكا قاضي انسوق الوطنية والضعف المالي والتخلف التكنولوجي وعدم الخبرة البرجوازية الوطنية النامية - التي لعبت في وقتها دورا ايجابيا في الحركة المعادية للامبريالية - الى البحث عن مختلف أشكال المساومة والتعاون مع الاحتكارات الامبريالية ، ومن ثم أصبحت عائقا أمام المزيد من تطور نضال التحرر الوطني . ونتيجة لذلك تكف البرجوازية الوطنية في كثير من البلدان النامية اليوم عن مناصرة مثل الوطنية رغم أن بعض أقسامها مازالت تعمل من مواقع وطنية وديمقراطية عامة وإذا كان من الخطأ أن نقول عموما أن البرجوازية الوطنية في كل البلدان النامية قد استنفذت إمكاناتها المعادية للامبريالية ، فإن قدرتها على قيادة القوى الوطنية تهبط .

وفي بعض البلدان زاد بشكل ملحوظ الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة لاجزاب الشيوعيين . فالشيوعيون هم أشد المناضلين ضد الامبريالية حسما وأكثر دعاء التوجه الاشتراكي لبلادهم اتساقا ، وهم يتمتعون بخبرة كبيرة في النضال ، ومزدودن - وهذا هام جدا - بمعرفة عالمية لقوانين التطور الاجتماعي الموضوعية ، وهم أصدقاء ثابتون للأسرة الاشتراكية التي تقدم بدورها مساندة دائمة فعالة لحركة التحرر الوطني .

غير أن الطبقة العاملة في كثير من البلدان النامية - وبخاصة في افريقيا - مازال صغيرة نسبيا ، وما تزال في مرحلة التكوين الاولى ، ولم تظهر أحزاب ماركسية لينينية أو مازال محدودة في نفوذها السياسي والايدولوجي . وفي هذه البلدان يتوقف اصطباغ حركة التحرر الوطني بالصيغة الجذرية في هذه المرحلة على وصول أحزاب وقادة ديمقراطيين ثوريين الى السلطة . ويأتي وصول مثل هذه القوة الاجتماعية الى مواقع القيادة نتيجة للدور الثوري الهام للفلاحين وأشباه البروليتاريا في المدن والجماهير البرجوازية الصغيرة التي كثيرا مايقودها مثقفون وطنيون ذو عقلية تقدمية .

ومنذ بداية هذا القرن لفت لينين الانظار للطرق الهامة التي يمكن للمواقف التي تتخذها البرجوازية الصغيرة أن تقرر نتيجة العملية الثورية في بلد ما . وعلم الشيوعيون أن عليهم في الوقت الذي يظنون فيه مخلصين للاشتراكية العلمية وينظمون فيه أنفسهم « كحزب سياسي مستقل » (المؤلفات الكاملة ، المجلد العاشر ، ص ٤١١) أن يميزوا بوضوح بين أحزاب البرجوازية الصغيرة الانتهازية وقادتها من طرف والاحزاب الثورية من طرف آخر ، وأن يسعوا الى أن يؤثروا على الاحزاب الثانية ويتحدوا معها في عمل مشترك . وقال لينين في عام ١٩٠٦ : « وليس من شيء أهم لنجاح الثورة اليوم من هذا التوحيد والتربية والتدريب السياسي للديمقراطية الثورية » (المجلد العاشر ، ص ٤١٣) ورغم

أن هذه الكلمات تنطبق على الظروف التي كانت قائمة في روسيا في ذلك الحين .
فإنها صالحة للغاية للتطبيق على الديمقراطيين الثوريين البرجوازيين الصغار في
عدد من البلدان النامية اليوم .

وقد تبني كثير من الأحزاب الديمقراطية الثورية وقادتها اليوم مطالب وبرامج
تتفق في الكثير مع وجهة نظر الشيوعيون حول قضايا حركة التحرر الوطني ،
وينطبق هذا - بوجه خاص - على النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي ، الذي
يرى فيه الديمقراطيون الثوريون طريقا لتغيرات بعيدة المدى ، تشمل التغيرات
في العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية . وتغدو مواقف الديمقراطيين
الثوريين بالنسبة لتطور بلدانهم الاقتصادي - الاجتماعي أكثر وضوحا ، وآرائهم
الأيديولوجية أكثر تحديدا ، وليست هذه بالطبع عملية تمضي في خط مستقيم ،
وتحظى النجاح نفسه في مختلف البلدان .

لقد تمكن عدد ليس بالقليل من القادة الديمقراطيين الثوريين البارزين في
آسيا وأفريقيا - بحكم كونهم وطنيين مخلصين - من التوصل الى نظرة أعمق
للمواقع الموضوعية للعصر الحالي ، وتقدير أهمية الاشتراكية العلمية كعامل من
عوامل التحول الاجتماعي ، واختيار الحلفاء الامناء في الساحة العالمية - حركة
الطبقة العاملة العالمية ووليدها - النضال التحرري الى استخلاص أن التقدم
الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق الا وفقا للسياسة المعتمدة على الماركسية اللينينية ،
والأمثلة على ذلك هي أنجولا وموزمبيق وأنيوبيا وجمهورية الكونغو الشعبية .

وكان من العلامات البارزة في النظرية التقدمية الى العالم للديمقراطية الثورية
ادراك دورها ومكانها في معسكر النضال الثوري العالمي الذي يقف النظام
الاشتراكي العالمي في مقدمة صفوفه . فالبلدان الآسيوية والأفريقية الغنية -
التي اختارت شعوبها اتجاهها اشتراكيا-تناضل الآن من أجل التحالف الاستراتيجي
مع الأسرة الاشتراكية . وشوه الدعاة البرجوازيون تصوير هذا التطور .
ويزعمون أن الديمقراطيين الثوريين وقوى التحرر الوطني - باقامتهم لعلاقات
وثيقة مع العالم الاشتراكي - سيفقدون طابعهم المستقل « المتميز » ويجدون
أنفسهم « في فلك مسكود الشيوعية العالمية » ولا تنجو حتى الحكومات التي
تقودها البرجوازية الوطنية والتي عقدت معاهدات صداقة وتعاون متبادل مع
الاتحاد السوفيتي من مثل هذه الهجمات .

غير أن واقع الامر هو أن التعاون مع العالم الاشتراكي لا يحد من سيادة
البلدان النامية بل هو بالعكس أمر لا غنى عنه للممارسة الكاملة للحقوق اللازمة
للسيادة - وفي المقام الاول حق اختيار طريق التطور الاجتماعي . فالتقدم
الاجتماعي والاقتصادي الشامل لا يمكن تصوره دون حل مجموعة بكاملها من
القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية - مثل
قضايا استئصال البنى الاجتماعية العتيقة وتحرير القوى المنتجة والثورة
الثقافية ، وتدريب الكوادر الفنية الوطنية ، وصياغة مفاهيم واتجاهات

أيدىولوجية جديدة وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية القائمة • فمن طريق توفير الفرص لمشاركة شعبية وذات أبعاد تاريخية جديدة في حل هذه القضايا من ناحية ، والتحالف الوثيق مع الاسرة الاشتراكية وكل القوى التقدمية الاخرى من ناحية أخرى ، عن هذا الطريق وحده يمكن للدول الجديدة أن تكون في مستوى ضخامة المهام التي تواجهها •

وتعرف شعوب البلدان العامة جيدا انه وان كانت الامبريالية قد خسرت نظامها الاستعماري ، وبالرغم من أزماتها العميقة ، فانها لم تتخل عن طبيعتها المستغلة العدوانية ، صحيح أن الامبريالية أكثر حذرا في شن اعتداءات عسكرية مباشرة بعد هزائنها الشائنة في الهند الصينية وأنجولا وغيرها ، لكنها ما تزال تساند الطغمة الفاشية في شيل ، ونظم الحكم العنصرية في افريقيا الجنوبية ، وتقوى الاحلاف والقواعد العسكرية العدوانية وتوسعها ، وتنهك في « زعزعة » نظم الحكم التقدمية وغير ذلك من أشكال التخريب ، وفي الضغط على البلدان النامية بمختلف الوسائل الاستعمارية الجديدة مثل التلاعب بالاسعار ومعدلات التبادل على نطاق السوق العالمية ، وأوجه نشاط الاحتكارات فوق القومية • (متعددة الجنسية) ووكالات النقد الدولية والوكالات المالية الدولية وما الى ذلك • وهي تبذل الشقاق بين الدول المتحررة حديثا بل تثير مناوئعات مسلحة بينها •

وأدى هذا كله الى تنشيط مطالبة البلدان العامة بتصفية القسواعد الامبريالية العدوانية ، وإقامة « مناطق سلام » في مختلف أنحاء العالم وانهاء الفصل العنصري وتحرير الشعوب المقهورة في افريقيا الجنوبية ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، والتوصل الى تسوية في الشرق الاوسط تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية وإعادة توحيد كوريا وغير ذلك من المسائل • أن طرح حركة غير متجانسة اجتماعيا كحركة عدم الانحياز لمثل تلك المطالب التي طرحتها في اجتماع القمة في كولومبو ١٩٧٦ أمر له دلالة كبيرة • وليس من الصعب أن نرى أن هذه المطالب تتفق تماما مع النضال من أجل الانفراج •

وبفضل جهود الاتحاد السوفيتي وبلدان الاسرة الاشتراكية الاخرى الدؤوب حققت سياسة الانفراج في السنوات الاخيرة تحسنا سياسيا ملحوظا في الوضع الدولي • وهذا أمر له أهمية بالغة للبلدان النامية التي تؤيد مثل هذا التطور بنشاط • انها ترى فيه عاملا هاما يعزز الاتجاه نحو التطور المستقل ويشل دسائس الامبريالية الساعية الى اضعاف نظم الحكم التقدمية • كما تعرف البلدان النامية أن في كل مبادرة ايجابية من أجل انهاء سباق التسلح ، والتوصل الى نزع السلاح مصلحة مباشرة لها • فهذا يوفر ظروف خارجية مؤاتية لها في تعزيز سيادتها الاقتصادية ، تلك الركيزة الاساسية لاستقلالها

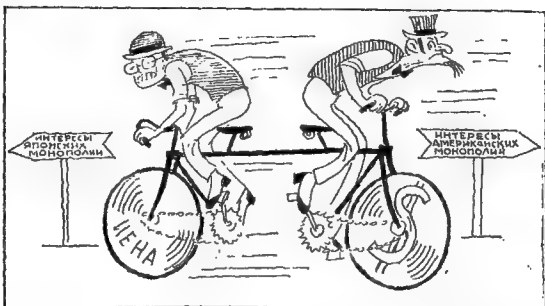
السياسى • وهى تعرف أيضا أن تخفيضاً عالمياً عاماً فى النفقات العسكرية سيتيح فرصاً جديدة لمساعدة الدول الجديدة اقتصادياً •

وهذا هو السبب فى الترحيب الحار بالمبادرات السوفيتية مثل اقتراح تخفيض الميزانيات العسكرية للأعضاء فى مجلس الأمن بنسبة ١٠٪ لاستخدام جزء من الأموال التى توفر عن هذا السبيل فى مساعدة البلدان النامية • وهذا هو السبب فى أن اجتماع القمة لدول عدم الانحياز فى كولومبو قد رحب بوثيقة هلسنكى الختامية ، وأراد أن يمتد الانفراج ليشمل قارات أخرى أيضاً • هذا هو السبب فى الاستقبال الحار الذى لقيه فى البلدان النامية برنامج السلام الذى أصدره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى وطوره المؤتمر الخامس والعشرون ، واقتراحات الرفيق بريجنيف للكف عن صناعة الأسلحة النووية وفى الوقت نفسه إيقاف التجارب النووية لأغراض سلمية •

إن شعوب البلدان النامية تدرك تماماً الصلة الوثيقة القائمة بين إنجازاتها المثيرة فى العقود الثلاثة الماضية وعدم نشوب حرب عالمية فى تلك الفترة ، وهى تؤيد تحويل الانفراج الى عملية لا رجعة فيها وإى ظاهرة عالمية شاملة حقاً • وهى ترى فى نضالها الحالى لانهاء « النظام الاقتصادى القديم » الذى أقيم فى عصر الاستعمار تعزيزاً لعملية الانفراج ، لأنه طالما بقيت هذه العلاقات العتيقة فستتمو على الدوام توترات بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة ، ومن هنا سيوجد خطر المواجهات والصدامات الدائم •

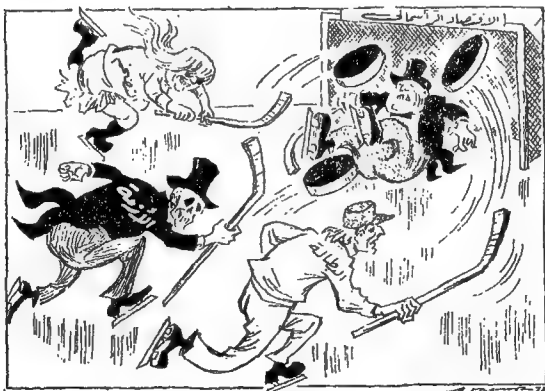
وباختصار ، أن حركة التحرر الوطنى قد أصبحت جبهة موحدة قوية ، واسعة من الدول ، تصلم بالامبريالية فى الجبهات الاقتصادية وغيرها • ولقد كان تحول الشعوب والدول فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية الى عامل مستقل تام فى السياسة العالمية من أهم نتائج نضال التحرر الوطنى • وكما تنبأ لينين فإن ملايين الناس الذين كانوا موضوعاً للتاريخ قد أصبحوا الآن صناع تاريخ العالم النشيطين •

● کاریکاتیر ●



الصراع الاقتصادي "وینطن طوکیو و بالکس" یو. تشریابونف

...



الضربات کلها موجهة لنفس الهدف م. ابراموف

رأس المال المالي

في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم: فيكتور بيرلو

تحدث لينين في كتابه الكلاسيكي « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » عن نمو البنوك .. « من وسيط متواضع الى احتكارات قوية تتحكم في مجموع رأس المال النقدي تقريبا لكل الرأسماليين وصغار رجال الاعمال وهكذا شهد القرن العشرون نقطة التحول من الرأسمالية القديمة الى الرأسمالية الجديدة ، من سيطرة رأس المال عموما الى سيطرة رأس المال المالي .. فتركيز الانتاج والاحتكارات المنبثقة في ذلك ، واندماج البنوك مع الصناعة أو التحامها معها - هذا هو تاريخ ظهور رأس المال المالي ، وهذا هو مضمون هذا المفهوم » . (المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٢ ، ص ٢١٠ ، ٢٦) وعلى هذا الاساس تظهر « أوليغاركية مالية » تسيطر بصورة متزايدة على الدولة البرجوازية .

وقد أصبحت سمات الرأسمالية العامة هذه أكثر جلاء في حين برزت الى المقدمة سمات جديدة ترتبط بازدياد تعمق الرأسمالية ، وبعمق ازمتها ، وحلول الاشتراكية محلها في عدد متزايد من البلدان .

وقد زادت سرعة تركيز رأس المال في الصناعة والمال الامريكيين في العقود الاخيرة . وزاد بدرجة أكبر تركيز السيطرة على رأس المال . ونمت قوة الاوليجاركية المالية النسبية والمطلقة نموا هائلا ، وأصبحت قبضة المراكز المالية الكبرى أكثر حسما ، ودورها في ادارة الدولة أكثر وضوحا من أى وقت ، وبلغ توسعها العالمى مدى لم يسبق له مثيل .

● البنوك الكبيرة :

ومن عوامل القوة المصرفية تملك البنوك الكبيرة لمقادير من الاسهم تكفل لها السيطرة ، وكذلك الحقيقة الماثلة في أنه لا يمكن امتلاكها عمليا الا بواسطة هذه البنوك ، وهو عامل زادت أهميته باستمرار في العقود الاخيرة ، عن طريق الاتساع الدرامى في تركيز ملكية الاسهم في أيدي المؤسسات المالية . ففي نهاية عام ١٩٧٦ كان تحت تصرف الثلاثمائة مؤسسة مالية التي تمتلك أكبر الاصول ٨٢٢ مليار دولار - معظمها من السندات في حين كان هذا الرقم ٥٣٥ مليار دولار قبل ذلك بعامين (١)

وأكثر ممتلكات المؤسسات المالية أهمية هي الاسهم العادية التي تخول أصحابها حق التصويت في اجتماعات حملة الاسهم في الشركات المعينة . وتذكر تقديرات بورصة نيويورك أن المؤسسات المالية كانت في نهاية ١٩٧٥ تمتلك ٤٤٤٪ من قيمة كل الاسهم المتداولة في البورصة في حين كانت تمتلك ٣٣٢٪ فقط قبل خمس سنوات (٢) ونسبة ممتلكات المؤسسات المالية في الاحتكارات الأكثر قوة وحسما أكبر حتى من ذلك . وهكذا بلغت ملكية المؤسسات المالية ٦٨٦٪ من أسهم « انترناشونال بيز نيبس ماشينز (أى بى ام) ، احتكار الآلات الحاسبة العملاقة على نطاق العالم الرأسمالى في عام ١٩٧٥ ، في حين كانت تمتلك ٥٧٪ عام ١٩٦٥ .

(١) « ايسيتيليوشنال انفيستور » ، اغسطس ١٩٧٧ .

(٢) ذى نيويورك تايمز ، ٩ أكتوبر ١٩٧٧ .

وتركز البنوك التجارية ممتلكاتها في الاسهم العادية وهي تملك حوالى ٦٠٪ من كل الاسهم التي تمتلكها المؤسسات المالية . كما تشغل هذه البنوك أهم مراكز التحكم في ادارة شركات التأمين المرتبطة بها ، وبنوك الاستثمار ، وغير ذلك من المؤسسات المالية ، وتتمركز فيها أوثق شبكة من مجالس الادارة المتداخلة ، وأوثق علاقة تضاور وتبادل للعاملين مع الاحتكارات الصناعية (١)

وتتملك أكبر مجموعة مفردة من اصول التلثمائة مؤسسة مالية سائلة الذكر — وهي ٣٦٩ مليار دولار — ١٣٦ من أقسام الائتمان في البنوك . ولا تملك البنوك الاسهم المودعة في أقسام الائتمان ، وإنما تديرها باسم العملاء ، مع اختلاف درجة التحكم في شراء السندات وبيعها ، وفي شؤون الشركة . ومن الناحية التاريخية كانت أقسام الائتمان تحتفظ أساسا بأسهم أفراد أثرياء هم مالكو البنوك أو من يرتبطون بهم ارتباطا وثيقا . ومنذ الحرب العالمية الثانية تمزقت مواقع هذه الاقسام باحتذابها لاموال صناديق معاشات الشركات ، التي أقيمت عموما كنتنازل للعمال لمعالجة نواقص نظام التأمين الاجتماعي الحكومي . وبشكل عام تحول ارصدة المعاشات هذه الى البنوك العملاقة لادارتها وفقا لاختيار الشركة عادة . وهكذا غدت ارصدة المعاشات مصفرا قويا لتعزيز الروابط بين رأس المال الصناعي ورأس المال المال وبوجه خاص ، لتعزيز دور البنوك القيادي .

وتملك بنوك نيويورك أكبر ست أقسام للائتمان . وتبرز شيكاغو باعتبارها مركز رأس المال الثاني في القوة بعد نيويورك . ويعتبر بنك أمريكا أكبر البنوك التجارية — فإن كان يقف في الصف الاول بالنسبة لاهم القروض الدولية وعمليات اقراض الشركات فإنه لم يحتل مركزا قياديا حقيقيا في التأثير على الشركات الصناعية الرئيسية .

وتأتي بعد أقسام الائتمان شركات التأمين التي تبلغ أصولها ٢٢٠ مليار دولار . وبالإضافة للبنوك وشركات التأمين فإن لبنوك الاستثمار ودور السمسرة وترسانات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية المتخصصة أهميتها في التحام رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي .

● مراكز القوة المالية :

والسيطرة على الشركات العملاقة مركزة من الناحية الفعلية في أيدي البنوك العملاقة التي يسيطر عليها بدورها أصحاب الملايين . فلا يحتاج البنك العملاق لفرض سيطرته على شركة الا الى عدد كاف من الاسهم .

وقد عززت شركة ج . ب . مورجان وشركاه — الشركة المصرفية المهيمنة لبنك

(١) تتخصص البنوك التجارية في تقديم القروض للصناعة والتجارة وذلك أساسا من اموال الودائع .

مورجان جارتني ترست كومبني - من خلال ممتلكاتها الكبيرة من أسهم هذا البنك موقعها باعتبارها البنك الرئيسي في التعامل مع الشركات الصناعية العملاقة رغم أن مجموع ودائعها أقل من نصف ودائع سيتي بنك وبنك أمريكا للذين تستغرقهما ودائع المودعين الافراد والشركات الصغيرة .

والى جانب حصول كل بنك عملاق على مقادير كافية من أسهم الشركات الكبيرة لاقامة الصلات معها والتأثير على شئونها فإنه يجمع مقادير كبيرة من أسهم الشركات المفردة التي يريد أن يكون له الصوت الحاسم فيها . ولا ينطبق هذا على الشركات الكبرى فقط بل كذلك على الشركات الاصغر المرتبطة بالمصرفيين المعنيين ، والتي يقدر أن امامها امكانات نمو كبيرة .

وعادة ما يكون البنك الذي يمتلك أكبر عدد من أسهم شركة ما ، هو « البنك الرئيسي » في تقديم القروض لهذه الشركة ، وفي حالة الكثير من الشركات العملاقة لا يكون البنك الذي يمتلك أكبر عدد من الاسهم هو المتحكم الوحيد لكنه يكون صاحب النفوذ الأكبر داخل ائتلاف المجموعات المالية التي تحقق معا السيطرة الكاملة الحاسمة .

ومن المهم أن نذكر أن هذه البنوك العملاقة مراكز للقوة تضم عشرات من الشركات المالية والصناعية تبلغ مجموع اصولها مليارات الدولارات ، وتبلغ اصول الشركات الواقعة في مجال نفوذ مجموعتي مورجان وروكفلر مايزيد كثيرا عن ١٠٠ مليار دولار .

● الصفوة الامبريالية :

وتمتلك هذه البنوك العملاقة الارستقراطية البرجوازية ، أداة التحكم الاجتماعي للامبريالية الامريكية ، وهي بضع مئات من العائلات التي تحكم البلاد . ان والتر ه . بيج الذي انتخب أخيرا رئيسا لشركة ج . ب . مورجان وشركاه متزوج من حفيدة ج . ب . مورجان الاصلى . وعدد من المسئولين في البنك ينحدرون من عائلات شركاء مورجان الاصليين . واثنان من عائلة مورجان وعدد آخر من سلالات مجموعة مورجان الاصلية شركاء في بنك الاستثمار المرتبط به وهو مورجان ستانلي وشركاه . وكبار المسئولين في بيت مورجان متخرجون كلهم تقريبا من إحدى الجامعات الثلاث ذات المكانة ، برينستون ادهارفارد أديل .

وقد استخدم بنك مورجان موارده المالية الهائلة ، وصلاته المتعددة بالشركات الصناعية العملاقة - فهو يتيجح بأنه البنك الذي تتعامل معه ٩٦ من أكبر مائة من هذه الشركات - وروابطه الدولية التقليدية فاستعاد موقعه القيادي بين المراكز المالية للامبريالية الامريكية - وان لم يلغ السيطرة التي كانت له في أوج الجيلين الاولين من مصرفي عائلة مورجان .

ولعائلتي روكفلر وبنكيهما العملاقين - تشيزمانهاتن وسيتي بنك - وزن سياسي ومالي كبير . الا أن وضع آل روكفلر المالي قد أضعفه سوء إدارة دافيد روكفلر لبنك تشيزمانهاتن ، كما أضعفت موقعه السياسي اخطاء نلسون روكفلر ووزائمه . ومازال آل روكفلر يحتلون الوضع القيادي في شركة ايكسون ، أكبر شركات البترول ، غير أن سيطرتهم تواجه التحدي المكشوف في عدد من شركات البترول الكبيرة الاخرى . وفي الخمسينات كانت ائصدة بنوك روكفلر تتجاوز ائصدة بنوك مورجان (١) . الا أن هذا الوضع قد انعكس ، وهذا ماينسجم مع تقديرات معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في موسكو التي تذكر أن الاصول في مجال نفوذ مجموعة مورجان كانت في عام ١٩٧٤ تزيد بنسبة ٥٠٪ عنها في مجال نفوذ مجموعة روكفلر .

كما تمارس عائلات ميلون وفورد وماككوريك وبيرون سميث وغيرها من العائلات الرئيسية في بنوك شيكاغو الكبرى وعائلات مجموعة كليفلاند ومجموعات كاليفورنيا نفوذاً له شأنه .

● بنوك الاستثمار :

مازالت بنوك الاستثمار تلعب دوراً هاماً ، وإن كان هذا الدور اليوم ثانوياً دون شك بالمقارنة مع دور البنوك التجارية الكبرى وأقسام ائتمانها . ومن أبرز هذه البنوك تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبنوك الكبرى وبخاصة مورجان ستانلي « المرتبط ببنك ج.ب. مورجان » وفيرست بوسطن « المرتبط بتشيزمانهاتن . وميلون وفيرست ناشونال بنك أوف بوسطن » .

وخلال فترة طويلة بعد الحرب تنافس مورجان ستانلي وفيرست بوسطن حول احتلال المكان الاول بين بنوك الاستثمار واقتسما عمليات الاصدار الرئيسية مناصفة الى حد ما . الا أن بيت مورجان برز الى المقدمة في العقد الماضي وأصبح يسيطر على أكثر مجالات استثمار رأس المال الجديد ربها . وعلى سبيل المثال تولى مورجان ستانلي في ١٩٧٥ أكبر « توزيع خاص » للقرض طويلة الاجل ومقدارها ١٧٥ مليار دولار لشركة الاسكا بايلاين . وكان أكبر نصيب منها ٢٥٠ مليون دولار ، يأتي من شركة - برودنشال للتأمين - أولى شركات التأمين من حيث الاحتياطيات و تبلغ استثماراتها ٢٥ مليار دولار . وقد ارتبطت برودنشال منذ أمد طويل بمجموعة مورجان . ولاشك في أن القرض بفائدته البالغة ١٠.٢٥٪ كان قرضاً سخياً ، وإن كان في الواقع عملية تراخي متبادلة بين كبار المالين في البلاد .

ومن الناحية الشكلية ينص قانون صدر في الثلاثينات على فصل بنوك

(١) فيكتور بيرلو ، امبراطورية كبار رجال المال ، انترناشونال بابلشسارز ، نيويورك ، ص ٧١ .

الاستثمار عن البنوك التجارية • الا أن بنك مورجان ستانلي - الذي انفصل اسما عن بنك مورجان التجاري - قد « جاء الى الوجود بامتياز كبير يتمثل ، بصورة خاصة ، في حق الاولوية في ادارة السندات لشركات التليفون والمرافق العامة والسكك الحديدية في البلاد • ولم تضعف مواقفه في السنوات التالية » (١)

ويبرز مورجان ستانلي كمصرف للاستثمار بالنسبة لثلاثة عشر من بين الشركات الصناعية الكبرى الخمسة والعشرين ، في حين يمثل فيرست بوسطن بنك الاستثمار لستة شركات ، وجولدمان ساخس لاربعة شركات « وفي بعض الحالات يكون للشركات بنكي استثمار » •

وفي بداية القرن العشرين لعب بيت مورجان المصرفي الدور الرئيسي في تشجيع الانماجات التي أدت الى تشكيل الاحتكارات الصناعية الرئيسية في الولايات المتحدة • وتجرى الآن مرحلة جديدة في مركزه رأس المال ، موجة من عمليات « الاستيلاء » التي يشتري فيها مالكو شركة كبيرة ما يكفي من أسهم شركة كبيرة أخرى للسيطرة عليها ، وينمجون الشركة المهزومة في شركتهم • ومرة أخرى ، كان مورجان ستانلي هو محرك أكبر عدد من عمليات الاستيلاء على الشركات الكبيرة حقًا • كما يبرز في هذا المجال بيت جولدمان ساخس الذي تولى أحيانا الدفاع عن بعض الشركات من محاولات الاستيلاء التي يشجعها بيت مورجان (٢) •

وتشغل مجموعة ليهمان - جولدمان ساخس مراكز الادارة والنفوذ - وأحيانا مراكز السيطرة - في شئون كثير من الشركات الصناعية ، غير أن قوتها بوجه عام أضعف من قوة بيوت مورجان وروكفلر وميلون وعدد آخر من المجموعات التقليدية للارليجارية المالية وذلك لافتقارها الى ملكية بنك عملاق أو السيطرة على واحدة من أكبر الشركات الصناعية •

● النفوذ السياسي :

تتمتع المجموعات المالية الكبرى بنفوذ هائل داخل حكومة الولايات المتحدة • فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر مجموعة روكفلر على جناح كبير من الحزب الجمهوري ، وقد انغمست مع كلا الحزبين البرجوازيين انغماسا عميقا في انتخابات الرئاسة • وكانت مجموعة روكفلر هي التي دفعت الى حد كبير بدوايت د • ايزنهاور الذي شغل منصب الرئاسة مرتين ، كما كانت هي التي أولت اهتمامها الخاص للرئيس الحالي جيمي كارتر في سنوات التحضير لحملته من أجل الرئاسة • ومنذ عام ١٩٥٢ أصبحت مناصب السياسة الخارجية الرئيسية - وزير الخارجية ورئيس مجلس الامن القومي - حكرًا على روكفلر تقريبًا •

(١) ذي نيويورك تايمز ، ٢٥ مايو ١٩٧٥ •

(٢) بيزنس ويك ، ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ •

أما مجموعة مورجان الاقل انغماسا في الحملات الانتخابية فتمارس نفوذا كبيرا في البنتاجون • وكان توماس سوفون جيتس - رجل مجموعة مورجان القديم - وزيرا للبحرية ووزيرا للدفاع •

ولمجموعة ليهمان - جولمان ساخس تأثيرها الكبير في سياسة الحزب الديموقراطي ، وهو نفوذ بلغ ذروته أيام رئاسة ليندون جونسون • وفي الستينات والسبعينات - واعترافا بقوتها المتزايدة - حصل ممثلوها على مناصب هامة في الحكومة الامريكية مثل رئيس بنك الاستيراد والتصدير • وكان ويليام ا • سيمون - الشريك الاكبر في اخوان سالومون - وزيرا للخزانة في حكومة جيرالد فورد • وكسبروس فانس وزير الخارجية الحالي روابط وثيقة بهذه المجموعة وبمجموعتي مورجان وروكفلر •

وتمارس اقوى الشركات الصناعية نفوذها السياسي بشكل مباشر وعن طريق ممثلها الماليين والقانونيين • وهكذا نجد أن نفوذ مجموعات ضغط شركات البترول والغاز والسيارات في الكونجرس قد أصبح امرا ذائع الصيت •

وأسهم نمو صناعات الآلات الحاسبة الالكترونية والصناعات المرتبطة بها وذات التكنولوجيا الراقية الى اعادة توزيع ملحوظة للنفوذ بين المجموعات المالية الكبرى ، فكما ساعد نمو صناعة البترول ، الأكثر سرعة من نمو صناعة الصلب ، مجموعة روكفلر على أن تزداد قوة بالمقارنة بمجموعة مورجان ، فإن النمو الأكثر سرعة لصناعة الآلات الحاسبة الالكترونية في العقود الاخيرة قد أسهم في قلب هذه العملية نتيجة الروابط القوية بين مجموعة مورجان وشركة آي بي ام •

ولم يعد يفوق صناعة الآلات الحاسبة الالكترونية « آي بي ام » في مداها الا صناعة البترول • وقد انعكس نفوذها الجديد تماما في حكومة كارتر : فهناك ثلاثة من مديري آي بي ام يشغلون مناصب وزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير الاسكان • ومثل هذا التمثيل في أعلى المناصب لم تصل اليه أي شركة مفردة من قبل ، ولم يقترب منه في الماضي القريب الا مجموعة روكفلر •

● اعضاء الطابيع العالمي على رأس المال المالي :

تلعب البنوك الكبرى دورا رئيسيا في اندفاع رأس المال الاحتكاري للولايات المتحدة عبر البحار ، وبوجه خاص في اعضاء الطابيع العالمي على رأس المال على نطاق العالم الرأسمالي •

وقد بلغت اصول فروع البنوك الاعضاء في شبكة الاحتياطي الاتحادية عبر البحار « وبعض البنوك الهامة ليست أعضاء فيه » ١١٦ مليار دولار في عام ١٩٧٣ أو ١٩٤ مليار دولار في عام ١٩٧٦ • ولعبت بنوك نيويورك دورا حاسما

فى هذه العملية • وقد أصبح نشاطها التجارى الآن فى الخارج أساسا ، وبدرجة أكبر منه فى الصناعة • وفى ١٢ أكتوبر ١٩٧٧ كان لدى الاحد عشر بنكا التى تكون غرفة المقاصصة فى نيويورك ودائع فى فروعها الخارجية تبلغ ٩٩ مليار دولار فى حين لم يكن لدى فروعها الداخلية سوى ٦٩ مليار دولار (١) • وتصل ودائعها الخارجية الى نحو ثلثى الودائع الخارجية لكل البنوك الأمريكية • وفى أكتوبر ١٩٧٧ كان لدى سيتى بنك وحده ودائع أجنبية تبلغ ٢٤ مليار دولار ، يليه تشيزمانهاتن « ١٩ مليار دولار » ومورجان جارنتى « ١٢ مليار دولار » • ولم يكن خارج نيويورك من الخمسة بنوك العالمية الأمريكية الكبرى سوى بنك أوف أمريكا الذى يشغل المكان الثانى بعد سيتى بنك • وفى السنوات الأخيرة شغلت بنوك شيكاغو بدورها مواقع خارجية هامة ، وإن كانت مازالت متخلفة كثيرا عن بنوك نيويورك الرئيسية •

وفى ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥ أصيبت بالركود أرباح البنوك الأمريكية العالية التوسع الكبرى من العمليات الداخلية فى حين زادت أرباحها من العمليات الخارجية بأكثر من الثلث • ويقول والتر ريستون رئيس سيتى كورب : « منذ عشرة أعوام كنا بنكا من بنوك نيويورك له بعض الفروع الأجنبية • أما اليوم فنحن مؤسسة مالية على نطاق العالم » • وفى عام ١٩٧٦ جاءت ٧٢٪ من أرباح سيتى كورب من وراء البحار ، وقد بلغت هذه النسبة ٨٢٪ فى النصف الأول من عام ١٩٧٧ (٢)

ومن الأمور ذات الاهمية أن تدفق رأس المال الى الولايات المتحدة - حيث لم يكن يجرؤ على المنافسة فى الماضى سوى عدد ضئيل من الاحتكارات الأجنبية - قد أصبح كبيرا جدا ، وبخاصة منذ انخفاض سعر الدولار ابتداء من عام ١٩٧١ • وفى خمس سنوات فحسب - من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥ - تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الولايات المتحدة إذ ارتفعت من ١٣ر٣ مليار دولار الى ٢٦ر٧ مليار دولار (٣)

كما تضاعف توسع رأس المال الالمانى الغربى واليابانى عبر البحار فى العقد الماضى ، وصدرت الاحتكارات البريطانية والهولندية والسويسرية وغيرها مقادير كبيرة من رأس المال ، وتطلع بعضها الى أن يستعيد - ولو جزئيا - مواقعه النسبية التى خسرها أثناء الحرب العالمية الثانية • ورغم أن الاستثمارات اليابانية أقل كثيرا من الاستثمارات البريطانية والهولندية والسويسرية المباشرة من حيث قيمتها الاسمية فإن مركز اليابان فى الولايات المتحدة ذا مدى هائل ، يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الأمريكى • ونشاط الشركات اليابانية مازال موجها فى الأساس الى استيراد البضائع من اليابان - وهى تنشئ مؤسسات التجميع

(١) مانى ماننجر ، ١٧ أكتوبر ١٩٧٧ •

(٢) بينزيس وبك ، ٧ نوفمبر ١٩٧٧ •

(٣) ستانستينكال إيستراكت أوف دى يونيتد ستيتس ، ١٩٧٦ ، ص ٨٢٩ •

والتخزين والتسويق ، وتقوم بالعمليات المالية فى الولايات المتحدة فى حدود ضيقة .

ويثير الانتباه بوجه خاص المدى الجديد لنشاط البنوك الأجنبية فى الولايات المتحدة . ففي منتصف عام ١٩٧٧ كان فى مدينة نيويورك ، المركز المالى الرئيسى ، ١٢٨ فرعا لبنوك ووكالات أجنبية تبلغ أصولها ٤٤ مليار دولار (١) وأكبر البنوك اليابانية فى نيويورك هو بنك أوف طوكيو ترست كومبى الذى تصل أصوله الى ٢٠٤ مليار دولار فى حين لم تكن هذه الأصول تزيد على ١٥٠ مليون دولار منذ عشر سنوات مضت .

ورغم أن النشاط الرئيسى لفروع البنوك اليابانية ومعظم البنوك الأجنبية الأخرى فى الولايات المتحدة هو خدمة مصالح شركاتها الوطنية وفى المقام الأول المجموعة الاحتكارية ، فإن بعضها يسعى الى إقامة الروابط العملية الوثيقة مع الأمريكين . وهذا هو شأن بنك بركليز البريطانى وبنك ليومى الاسرائيل على سبيل المثال .

● زيادة الفوضى وعدم الاستقرار :

وفضلا عن الوظيفة التقليدية التى تقوم بها الفروع الأجنبية للبنوك الأمريكية فى تمويل عمليات الشركات الصناعية الأمريكية عبر البحار فإنه تجرى ، بصورة متزايدة ، عمليات نقدية عالمية واسعة ذات طابع يتسم الى حد كبير بالمضاربة والتحايل . وترتبط هذه الأعمال بعدم الاستقرار النقدى التضخمى للعالم الرأسمالى وبالازمات النقدية وتخفيض أسعار العملات . وتشغل البنوك العملاقة أفضل مركز لتوقع الهجمات على عملة لهذا البلد أو ذاك والاستفادة منها وأحيانا تشجعها لاسباب سياسية أو اقتصادية .

وتعمل هذه البنوك بصورة متزايدة كامبراطوريات مالية عالمية تضع القوانين ، ولا تخضع لسيطرة أى حكومة . وهكذا فقد أقامت كل البنوك الكبيرة تقريبا فرعا لها فى جزر بهاما وجزر كايمان حيث تستطيع - مقابل مبلغ اسمى تدفعه للسلطات المحلية - أن تجرى الصفقات بمئى عن أى متابعة حكومية أو قواعد ضبط أو ضرائب . وقد ارتفعت أصول البنوك الأمريكية فى جزر بهاما كايمان من ٢٤ مليار دولار عام ١٩٧٤ الى ٥٥ مليار دولار عام ١٩٧٦ ، وبذا اقتربت من أصول فروعها فى بريطانيا التى كانت تقليديا المنطقة الرئيسية لعمليات البنوك الأمريكية فى الخارج . ويصل نصيب البنوك الأمريكية فى الكاريبي الى ٢٨٪ من مجموع أصول الفروع الأجنبية و ٥٨٪ من الزيادة فى الأصول فى عام ١٩٧٦ . وتتألف نسبة كبيرة من الأصول عبر البحار من الدولارات الأوروبية أو العملات الأوروبية الأخرى ، وتمثل نقودا خارج سيطرة السلطات المصرفية الحكومية .

(١) نيويورك تايمز ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧ .

وهذا المبلغ الهائل الذى نملكه البنوك الامريكية فى الغادج وبنوك بلدان
راسمالية أخرى - والذى يصل الى أكثر من ١٠٠ مليار دولار - يمثل قوة هائلة
لإشاعة الاضطراب .

فمليارات كثيرة من هذا المبلغ تنتقل من بلد الى بلد - كما ينتقل الثقل من
جانب الى آخر فى السفينة التى تواجه العاصفة ، باحثة عن أعلى سعر فائدة ،
ومضاربة على التغييرات فى قيم العملات .

وهكذا تفتقر البنوك العملاقة نفسها ، رغم قوتها الهائلة ، الى وسائل السيطرة
على تحركات أموال هائلة . وعلى سبيل المثال يمكن أن تنقل المليارات التى أودعها
حكاه دول الخليج العربى الغنية بالبتروى فى البنوك والشركات الغربية من بلد
الى بلد بسرعة بحثا عن أعلى ربح - وأحيانا كشرط للحصول على أسلحة وتنازلات
سياسية . غير أن « الاموال الساخنة » التى تملكها بعض بلدان منظمة الدول
المصدرة للبتروى لاتشكل سوى جزء من المبالغ الضخمة التى تنقلها الشركات
العملاقة والمليونيرات الافراد فى البلدان الرأسمالية الكبرى من بلد الى بلد .

ويمثل الاقراض الدولى لتمويل مشروعات الاستثمار ، وبصورة متزايدة
لتغطية العجز المتنامى فى ميزان المدفوعات فى عدد أكبر فأكبر من البلدان
الرأسمالية واحدا من أهم أوجه نشاط البنوك التجارية وبنوك الاستثمار
الكبيرة .

وقد قدر بنك مورجان مجموع القروض الدولية الجديدة التى قدمت فى عام
١٩٦٧ بثمانية وسبعين مليار دولار مقابل ٦١ مليار دولار فى عام ١٩٧٥ ومبالغ
أقل فى السنوات السابقة .

وقد تمت بنوك الولايات المتحدة نحو نصف مجموع قروض البنوك الدولية لكنها
ركزت قروضها فى البلدان النامية غير الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبتروى
مما ينطوى على مجازفة كبيرة . ومن الناحية الأخرى لم تقرض البنوك الامريكية
البلدان الاشتراكية الا قليلا ، رغم أن هذه البلدان معروفة بأنها أكثر المقترضين
ضمانا . وعلى العكس من ذلك ركزت بنوك أوروبا الغربية واليابان على اقراض
البلدان الاشتراكية ، حيث تتصل قروضها بتوريدات كبيرة الحجم لوسائل
الانتاج وإقامة المشروعات بموجب اتفاقيات التعويض وما الى ذلك .

ويعكس ضعف البنوك الامريكية فى هذه السوق سياسة الامبريالية الامريكية

المعادية للشيوعية ، وخروجها عن الاتفاقيات التجارية والمالية مع الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٧٢ ، وفرضها لقوانين وقواعد تمييزية ضد البلدان الاشتراكية . وهكذا يحاول ملوك المال الامريكيين ، الذين لم يتمكنوا لذلك أن يسهموا بأنفسهم اسهاما كبيرا ، أن يفرضوا القيود لتضييق اسهام منافسيهم في تمويل التجارة مع البلدان الاشتراكية ، الآن أن هذه الجهود لم تكن ذات تأثير كبير .

وأهم كارتل عالمي اليوم هو كارتل البنوك الكبرى في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . وتتحد سديكات البنوك الكبرى في العديد من البلدان لاعطاء القروض لتمويل العمليات على نطاق العالم التي تقوم بها الاحتكارات الصناعية والحكومات . . . ولما كانت بنوك ألمانيا الغربية وسويسرا قد ازدادت قوة ، كما أصبحت عملتنا هذين البلدين أقوى عملتين في العالم الرأسمالي فإن دورهما في كارتل البنوك الدولي قد اتسع بالمقارنة بدور البنوك الامريكية . ويسبق دويتشن بنك ودرزد نريك الالمانيان الغربيان وكريدت بنك في لوكسمبرج ويونيون بنك وسويس بنك كوربوريشن السويسريان بنك مورجان ستانلي وغيره من البنوك الامريكية في سوق السندات الاوربية سريعة الاتساع .

وتحصل البنوك الرأسمالية الخاصة على دعم من المؤسسات المالية العالمية شبه الحكومية ، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، من المجموعات الاقليمية . ويزداد رأس مال هذه المؤسسات العالمية ودورها مع ازدياد عمق أزمة الرأسمالية العامة .

ان علدا أكبر فأكبر من البلدان الرأسمالية - سواء النامية أو بعض البلدان الصناعية - تواجه خطرا محققا بعدم الوفاء بديونها لاصحاب البنوك الامبرياليين . وهكذا تدعى المؤسسات شبه الحكومية لمساعدة البنوك الخاصة وحتى البلدان ، في الوقت الذي تفرض فيه برامج التقشف التي تمس مستوى معيشة العمال والفلاحين في البلدان المقترضة . ورغم هذا تتزايد امكانية وقوع حالات الافلاس الدولية التي تتفصل الى جانبها كوارث الازمة الكبرى في الثلاثينات . فعجز زائير عن الوفاء بديونها ، وخطر الافلاس في البرازيل وشيل وعدد من البلدان الاخرى - تكلم هي الدلائل على الهزات المحتملة في البنية المالية للرأسمالية العالمية التي يمكن أن تنهار عناصرها واحدا تلو آخر .

وتجرى في موازاة التعاون الدولي بين البنوك في المجال المالي محاولة الاوليجاركيات الرأسمالية الحاكمة التنسيق بين سياساتها وأعمالها عن طريق الاتصالات الشخصية الرسمية وغير الرسمية ، مثلا ، من خلال اللجنة الثلاثية ، وعن طريق منظمات اقتصادية حكومية مثل « الاتفاقية العامة حول التعريف التجارية » و « منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي » و « لجنة التنسيق للاشراف

على التجارة بين الشرق والغرب ، وعن طريق التعاون العسكرى - السياسى من خلال حلف شمال الاطلنطى . ويعقد من هذا التنسيق تطلع الامبريالية الامريكية - وهى الامبريالية الاقوى - الى السيطرة واملاء كلمتها على حلفائها ، والمنازعات فى صفوف الامبريالية ، والتفاوت فى التطور الى أقصى حد ، وفى المقام الاول نمو نضال حركة الطبقة العاملة وحركة التحرر الوطنى ، وتزايد القوة المطلقة والنسبية للاسرة الاشتراكية .

كتبت ادارة بنك مورجان جارنتى تقول معارضة محاولات فرض قيود قانونية على تملك بنك معين لأسهم فى شركة فردية : « وسنظل ... نحاول اقناع من لم يقتنع بعد انه لا مصلحة لنا ايا كانت فى السيطرة على الشركات التى نستثمر فيها أموالنا . فليس قبيل التواضع - وانما من قبيل الصراحة - ان نقول أننا لانعرف كيف ندير الشركات . وليست لدينا رغبة فى ادارتها او ادارة مديريها . اننا نود فحسب ان نستثمر أموالنا فى الشركات ونأمل أن يسمح لنا بمواصلة ذلك باسم عملائنا دون قيود غير معقولة » (١)

وبالطبع فان هدف المصرفين هو الحصول على أقصى ربح لانفسهم ولعملائهم من خلال هذه الاستثمارات . واذا ما أخذنا هذا فى الاعتبار فان من الواضح ان من بين مسئولياتهم ضمان أن يقوم الاشخاص المستثمون لتحقيق هذه الارباح بتحقيقها فعلا . وحين تنخفض ارباح شركة كبيرة دون أسباب جدية فعادة ما يستبدل كبار المسئولين التنفيذيين لانهم يتخلون طواعية عن وظائفهم المغرية بكل ما يرتبط بها من مزايا وانما لأن مجلس الادارة الذى يسيطر عليه المصرفيون يقرر ذلك . لكن هذا ليس سوى جانب ضيق محدود من الاتحاد بين رأس المال ورأس المال الصناعى .

ويوفر الواقع اليوم العديد من الامثلة على هذا الاتحاد الشخصى بين البنوك والصناعة . فحين تتداخل شركات مورجان المهيمنة - من خلال أعضاء مجلس ادارتها ومجلس المنراء الاستشارى ومجلسها العالمى وشركاتها فى بنك الاستثمار المرتبط بها وممثلي فرعها يتركز ترست كوميائى - حين تتداخل على أعلى مستوى - مستوى مجلس الادارة ، وعادة المدير التنفيذى الرئيسى - مع الشركات الكبرى فى الصناعات الرئيسية فى الولايات المتحدة ، ومع دوائر رأس المال المالى الرئيسية فى بريطانيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واطاليا واسبانيا

(١) التقرير الذاتى لقسم الائتمان والاستثمار فى شركة مورجان جارنتى ترست ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٥ .

وكندا وأستراليا والبرازيل وفنزويلا فإن من حق المرء أن يستخلص أن هذا يمثل مستوى بالغ الارتفاع من تطور الاتحاد الشخصي بين رأس المال المالى ورأس المال الصناعى . ويؤدى تركيز القوة الى أن هذا التجمع لاتهمه كمجموعة شسئون الشركات المفردة التى تسيطر عليها بقدر ما يهه تطوير مصالحها المشتركة على المستويات الاقتصادية والسياسة الوطنية والدولية .

قال لينين « ان ما يكمن خلف تداخل ملكية الشركات الصناعية والمالية ان اساسه نفسه هو علاقات الانتاج الاجتماعية المتغيرة » . فعين تتخذ مؤسسة كبيرة ابعادا هائلة ، وتنظم بصورة مخططة - وعلى اساس الحساب الدقيق للمعطيات الواسعة « كل مراحل الانتاج والتسويق » يصبح من الواضح أن أماننا اضعاء للطابع الاجتماعى على الانتاج وليس مجرد « تداخل » ، وان علاقات الاقتصاد الخاص والملكية الخاصة تشكل قشرة لم تعد ملائمة لمضمونها ، قشرة لابد حتما أن تتعفن اذا اخرت ازالتها بشكل مصطنع ، قشرة يمكن أن تظل فى حالة التعفن فترة طويلة نسبيا . . . لكنها ستزال حتما » . (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٢ ، ص ٣٠٣ و ٣٠٤)

والحق أن هذا التعفن قد مضى بعيدا ، كما تصدعت قشرة الملكية الخاصة للانتاج الذى بلغ مستوى عاليا من اضعاء الطابع الاجتماعى عليه وأزيلت فى كثير من البلدان حيث تم اضعاء الطابع الاجتماعى على وسائل الانتاج وفرضت سيطرة الطبقة العاملة أو مجموعات تمثل حركة التحرر الوطنى عليها . وتزداد هذه العملية قوة . ويسمى الاتحاد العالمى للاوليجاريات المالية بكل ما فى يده من وسائل الى وقف التيار ، معتمدا - شأنه من قبل - على الانتهازية فى الحركة العمالية ، وعلى تعزيز قواته المسلحة على الدوام فى محاولة عقيمة لاعادة التاريخ الى الخلف ، والمحافظة على حكمه الطبقي بالقمع والحروب . غير أن قوة الاسرة الاشتراكية ووحدها المتزايدتين ، والتضامن الاممى للطبقة العاملة ، واحزابها الطليعية ، والنضال العالمى الصاعد ضد الفصل والتمييز العنصرى ، ونمو الحركة من أجل نزع السلاح ومنع الحرب النووية ، ستكفل هزيمة الامبريالية .

مواجهة التحلف

بقلم: كيجوما
و.أ. مالوما

في هذا السياق تفهم استراتيجية التنمية على انها برنامج العمل الشامل ، الذى يستهدف التغلب على مستوى التطور المنخفض . فالمستوى المنخفض لاجمالى الناتج الوطنى بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، هو السمة التى تطبع عموما بلدنا كبلدنا ، باعتباره ضعيف التطور . وهذا المستوى المنخفض للناتج بالنسبة للفرد تكون مصحوبة بالفاقة الجماهيرية ، وسوء التغذية ، والجوع ، وشروط العيش السيئة ، وانتشار الامراض ، فالدخول غير الكافية ابدا لاتسمح لاثرية الشعب فى المدينة والريف بان تعيش فى ظروف مقبولة على الاقل . ومن الواضح تماما انه لابد من اجراءات سريعة ، حازمة ، وواسعة المدى ، تمنح الجماهير الشعبية والجيل الجديد الامل والثقة فى الغد ، فى مستقبلها .

يرى علم الاقتصاد البرجوازي ، ان البلدان ضعيفة التطور قد وقعت أسيرة نوع من « حلفة عامة مفروعة » ، اي بكلمة أخرى . ان شعوبها فقيرة لأنها فقيرة . ومن ثم يبرز السؤال التالي : كيف يمكن لهذه البلدان أن تحطم هذه الحلقة وتبدأ التطور ؟ يجيب العلماء البرجوازيون أن ذلك يتطلب التغلب على الكثير من المعوقات ، مثل المستوى المنخفض للتراكم ، ونقص العملات الأجنبية ، وانضعف التكنولوجيا ، وعدم كفاية الكوادر المدربة ، وانقص الثقافة البالية ، والظروف الطبيعية غير المواتية . بل انهم يعترضون أن يكون عدد السكان متكيفاً مع احتياجات التنمية . وباختصار ، فان اسباب الفاقة في البلدان ضعيفة التطور بغري بمعظمها ، ان لم نقل بكاملها ، اني نائير العوامل الداخلية ولكن ، مرة أخرى ، يمكن التساؤل : هل ينبغي اعتبار المستوى المنخفض للتراكم ، ونقص الكوادر الكفؤة . الخ سبباً للمستوى المنخفض للتطور ، أم نتيجة ؟ ان من غير الممكن فهم الاسباب الاساسية للتخلف ، الا اذا تجاوزنا إطار التناول البرجوازي ، ودرسنا هذه الظاهرة من واقع جذرية متقدمة .

ان النظريات البرجوازية المتعلقة بمستوى التطور المنخفض لم تكن قادرة على مساعدتنا في صياغة الاستراتيجية والسياسة الناجعتين للتطور ، ولا حتى في تشخيص مصادر التخلف ذاتها لبلداننا . بل ان بعض الدعاة البرجوازيين توصلوا الى خلاصة مفادها ، أن لا قدرة على التطور الا لاجناس معينة من الناس . وقد أثر هذا الموقف المنصري ، الى حد كبير ، على سياسة « المعونة » التي تنتهجها الدول الرأسمالية والامبريالية ، وكذلك المنظمات الدولية التي تسيطر عليها . ففيما يتعلق بـ « المعونة » الرأسمالية والامبريالية للبلدان ضعيفة التطور وباستخدامها ، تتجلى المفارقة في أنه كلما حصلت هذه البلدان على « معونة مالية وتكنيكية أكبر ، كلما غدت أكثر مديونية » وبالتالي أعمق تبعية ، ان الدول التي حصلت على « المعونة » اندولارية الاكبر ، تواجه الآن المضاعف الاكبر في تسديد الديون . وتبقى محنة الجماهير الشعبية كما هي ، بينما تجني النخبة ثمار تحولها الى كومبرادور .

ان الامبريالية ودعاتها يحاولون اخفاء حتى الحقيقة الواضحة ، حقيقة أن ايا من البلدان الفتية السائرة في الطريق الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية ، لم يحرز من الزاوية الواسعة ، أي من زاوية تصفية الفقر الجماهيري والأمراض والامية - نجاحاً في التنمية . كما أنه ليس مصادفة أبداً ، أن البلدان ضعيفة التطور ، جميعها عملياً ، كانت في الماضي ، أو هي حتى اليوم مستعمرات أو توابع للدول الرأسمالية والامبريالية المتقدمة . ومما يلفت النظر أيضاً هذا الترابط العميق بين مستوى التطور المنخفض لبلدان افريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية وتطور وسياسات البلدان الرأسمالية المتقدمة والامبريالية .

واود فى هذا الصدد أن اذكر ، قبل كل شئ ، بأن تطور الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا الشمالية كان فى المراحل المبكرة مصحوبا باغتصاب قيم مادية هائلة فى بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وبتهب واستعباد هذه البلدان على نحو مكثف ، وإبادة السكان الاصليين . وقد شكل هذا كله ايضا عقبة خطيرة أمام تراكمها الاول من رأس المال عندما احرزت الاستقلال .

ورغم أن طابع هذا الاستقلال قد تغير فيما بعد مع نحو التجارة والعلاقات الاقتصادية المتبادلة فإن سماته الرئيسية بقيت على حالها . فالدول الاستعمارية الرأسمالية والامبريالية استغلت تمزق البلدان ضعيفة التطور ، كما استغلت تفوقها فى عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا ، وفرضت تقسيما دوليا للعمل ملانما لها ، ولكنه ضار بشكل واضح بالبلدان ضعيفة التطور ، وفرضت عليها دور منتجي المواد الأولية ، واستحوذت لنفسها على دور منتجي ومجهزى البضائع الصناعية . وهكذا حدث أن أكثرية بلداننا تنتج ما لا تستهلك ، وتستهلك فى الجوهر ما لا تنتج . وتولى الامبريالية أسعار لاصداراتها فحسب ، بل كذلك صادرات الدول ضعيفة التطور . وكل محاولة لتغيير هذا النظام جذريا ، تواجه مقاومة قاسية تصاحبها فى الغالب تهديدات بالتدخل العسكرى ، وضغوط اقتصادية ودبلوماسية . فليس غريبا أن تتشكل شروط التجارة الدولية ، منذ سنين طويلة ، بصورة لاتخدم البلدان ضعيفة التطور مطلقا . ذلك أن النظام الرأسمالى لا يمكن أن ينتعش بسبب من طبيعته الا اذا حقق ارباحا متصاعدة باستمرار .

ولكن كيف السلوك فى مثل هذا الوضع ، من أجل التغلب على المستوى المنخفض للبلدان ضعيفة التطور ؟ من الضروري أولا تنوع الاقتصاد الوطنى بسرعة من أجل حفز النمو استنادا الى القاعدة المحلية ، وعلى أساس الامكانيات الداخلية . وهذا يتطلب الحد المستمر من الاعتماد على تجهيزات أنواع البضائع الاجنبية غير الضرورية ، وعلى خدمات الاختصاصيين الاجانب . ومن المهم جدا أن يجرى فى كل بلد ضعيف التطور حفز المشاركة الفعالة للجماهير الشعبية - فى الانتاج وفى اتخاذ القرارات ، ومن ثم اطلاق الطاقات الضخمة لقدراتها ، ومساعدتها على ابداء مهارتها ودأبها وميلها الى التعاون ، وقدراتها على التعليم من الممارسة وعلى تبادل الخبرة ، ومساعدتها على التعبير عن وعيها السياسى ومسئوليتها الاجتماعية ، ومن الواجب أيضا خلق نظام للانتاج موجه ، قبل كل شئ ، لتأمين الغذاء والسكن والملبس للعمال والفلاحين وقادر على توفير الاحساس لديهم بالطمأنينة الاجتماعية .

يتبين من هذا منطقيا ، انه اذا أرادت البلدان ضعيفة التطور التغلب على مستوى تطورها المنخفض ، فعليها أن تقطع « بالتدرج » فى بعض الحالات ، ومرة واحدة فى حالات أخرى » وشائج التبعية التى تشدها الى العالم

الراسمالى ، الى الدول الامبريالية ، وسيعنى هذا ، بالنسبة لافريقيا مثلاً ، التخلص من البئر الاستغلالى للصمص الذين ظلوا يتهبونا طيلة قرون . وبالنسبة للنمط الجديد من الانتاج الذى يتجه نحو تلبية الاحتياجات الملحة للعماهير وليس الارباح والتطلعات الانانية الجشعة لتخبة قليلة العدد فان التنظيم الانتاجى والاقتصادى المستند الى التطور الاشتراكى ، هو وحده الذى يمكن ان يخدم هذه الاهداف . وبالنظر الى كون مفهوم الاشتراكية يضمن احيانا معنى مغايراً ، ويشوه ، فلا بد من بضع كلمات اخرى للتوضيح . ان مانعنه هو الاشتراكية الوحيدة القائمة واقمياً ، التى وضعت حدا للجوع ، وجعلت من العبيد بشرا وتلك هى اشتراكية ماركس ولينين . واذا كان لابد من الاقتداء بنموذج ، فان على المرء ان يختار النموذج الافضل . الا ان استخلاص العبر من تجارب الاوائل فى خصوص هذا الدرب الشاق شئ ، والتقليد الاعمى للغير وتجاهل التحليل التفصيلى والتقندى للظروف الموضوعية التى يتصف بها هذا الوضع المموس او ذاك شئ آخر تماماً .

● المبادئ الرئيسية ●

اذا انطلقنا من تحليل الاسباب الحقيقية لتخلفنا الاقتصادى ، واذا اوضحنا ماهو ضرورى للتغلب عليه ، فسنفهم على نحو افضل استراتيجية التنمية ، التى اختارتها تنزانيا . ان هذه الاستراتيجية تركز على ميدانين اساسيين - الاشتراكية والاعتماد على الذات .

ان للاشتراكية فى تنزانيا ، كما جاء فى بيان اروشا ، وفى وثيقة « الخط العام للحزب » (١) جانبين رئيسيين مرتبطين ببعضهما . الجانب الاول هو تامين جميع وسائل الانتاج ووضعها تحت سيطرة الدولة او السيطرة الجماعية . فمن الصعب الحديث عن الاستقلال الاقتصادى ، فيما لو بقيت وسائل الانتاج الرئيسية بيد الراسماليين الاجانب ، او البرجوازية الكومبرادورية المحلية ، او بيديهما سوية .

الا ان السيطرة على موارد البلاد الاقتصادية ، وبالتالى على مستقبل

(١) بيان اروشا اقترته اللجنة الوطنية للتنفيذية لحزب ثائو عام ١٩٦٧ ، ووثيقة « الخط العام للحزب » اقترت عام ١٩٧١ - المحرر .

الاقتصاد أمر ضروري ، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق التطور الاشتراكي. ولذلك وهنا يكمن الجانب الثاني - فمن الضروري تنظيم الإنتاج على نحو يخدم الاحتياجات الملحة للجماهير الواسعة . وهذا مالا يمكن أحرازه في الممارسة إلا إذا طبقت الديمقراطية الإنتاجية القادرة على ضمان المشاركة الصادقة والفعالة للجماهير العاملة في اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالإنتاج فبدون مشاركة كهذه في إدارة المؤسسات يمكن أن تنشأ التشوهات البيروقراطية كحالف تكون الإدارة مرنة بشكل كاف . وفي النهاية تستطيع القمة الإدارية الضيقة التسلط على كامل الحق في الحسم. بشأن جميع القضايا الهامة .

ان امكانية التطور الاشتراكي ذاتها ستتقوض اذا ما ابعد العمال والفلاحون عن الحسم واذا ما قيلت مبادئهم . اذ تصبح الرشوة المكشوفة والمستنرة ظاهرة سائدة وتتمكن حفنة من البيروقراطيين الذين اقلحوا في احتلال الوظائف البارزة من الاثراء دون رقيب على حساب الجماهير الشعبية ويفقدون من العسر على الناس البسطاء ، بدون الرشاوى والهدايا المختلفة ، ان ينتظروا تجاوباً من دوائر الدولة ، او يتوقعوا العدل فيها . وهذا يدل على ان التاميم أمر لابد منه حقا ، ولكنه لا يمكن بعد ذاته أن يكون شرطاً كافياً لتحقيق النظام الاقتصادي الاشتراكي .

ان قضايا المشاركة الواقعية للعمل في الإدارة ، والتي لها أهمية حاسمة بالنسبة للتنظيم الاقتصادي الاشتراكي ، تتطلب تحليلاً أكثر تفصيلاً ، ولا سيما فيما يتعلق ببعض الاتجاهات التي تجلت في الفترة الأخيرة في الموقف من هذه المسألة في بلادنا .

وفي الحقيقة فإنا نسمع في بعض الأحيان أن سبب النمو البطيء أو حتى ركود الإنتاج ، هو الفقرة ١٥ من وثيقة « الخط العام للحزب » ، والتي تقول : « أن هناك ، إلى جانب قضايا إشراك السكان في اتخاذ القرارات حول شؤونهم ، مسألة سلوك المسؤولين القياديين في العمل وفي الحياة الاقتصادية . فمن الواجب السعي بصورة هادفة إلى إقامة علاقات متكافئة بين المسؤولين القياديين ومرضيتهم . ومن غير المسموح به أن يكون المسؤول القيادي التزائني متعالياً ، وأن يتصرف كما يحلو له ، بطريقة تنم عن الاحتقار والاستبداد . ولا يمكن أن يكون مسؤولاً قيادياً سوى الإنسان الذي يحترم الناس ، ولا ينقاد لحب الظهور . ولا يجوز للمسؤول القيادي أن يكون طغافياً ، بل يجب أن يكون تجسيدا للبطولة والرجولة ، مكافحاً في سبيل العدل والمساواة . ومن واجب الحزب أن يضع حداً ليلول بعض كوادره إلى الانتقام والثأر . فمثل هذا السلوك لا يخدم بحال

قضية الاشتراكية ، بل على العكس يقيم جدارا فى العلاقات بين الحزب والحكومة من جانب ، والشعب من جانب آخر .

ان هذه الفقرة ، المعروفة عموما فى تنزانيا اليوم ، تخلو بالطبع من أى شئ يسمح بالافتراض ، ان من الجائز الآن للعامل أن يتوانى ، وينتهك الانضباط ويسرق ويخرب . كما لا ينجم عنها ما يقيد أيدي المسئول القياى فى الإنتاج . فنشاط المسئول القياى لا يمكن أن يفقد شيئا من فاعليته واستقلاله ، لمجرد أن يطلب منه أن يكون فى علاقته مع العمال حسن المعشر ، متواضعا ، منتبها . ذلك أنه لا يمكن انتظار سلوك مغاير منه فى مؤسسة اشتراكية . ولهذا فان محاولة القاء مسئولية انخفاض الانتاجية فى اقتصادنا على وثيقة « الخط العام للحزب » ، على « مخطوطة سلوك » المسئول القياى ، هى فى أحسن الاحوال خاطئة ، وفى أسوأ الاحوال معادية للثورة . الا أن ماسائنا ، هى أن هذه الحجج يمكن أن تستخدم ستارا لاضطهاد العمال التقدميين ، الذين تحدوا رؤساءهم وفضحوا الفساد وعدم الكفاءة والمحسوبية .

ان هناك عبرتين يمكن استخلاصها من تجاربنا الاخيرة . اولهما : أن رفض المشاركة العمالية فى الإدارة كمنا لتنظيمنا الإنتاجى سيعنى رفض الاشتراكية . وقد نشأت المسألة فى ارتباط مع الاسلوب الذى مورس به المفهوم الثورى المذكور فى التطبيق حتى الآن . ذلك أن هذه المشاركة وضعت فى الواقع ، فى بعض الحالات ، تحت رحمة مسئولين قياىين غير حريصين ، من جهة وعمال غير متهيئين من جهة أخرى . اذ لم يتحقق فى المؤسسات الأعداد السياسى والتثقيفى الدقيق الكافى . وقد كان علينا أن نتوجه نحو المؤسسات التى كانت فى مستوى من النضوج كاف لتنظيم مشاركة العمال فى الإدارة . فذلك ما كان سيتيح لنا الحصول على النموذج الضرورى ، وأيضا على الخبرة « الإيجابية والسلبية » للمؤسسات الإنتاجية الأخرى . الا أن التأخير فى هذا القطاع نفذت للأسف بأسلوب ، أدى فقط الى تسعير الصراع الطبقي فى الصناعة ، الذى لا تشكل حصيلته كما يبدو لصالح القوى التقدمية سيئة الاستعداد .

والعبرة الثانية ، هى أنه لا يكفى أن تكون لدينا نظرية ثورية ، وأن يكون لدينا نص من نط الفقرة ١٥ المذكورة . ان من الضرورى ربط النظرية

بالنشاط العملى ، وان على أنصارها أن يعيشوها حقا ، وان يكونوا مثالا بالنسبة للناس ، فلا يجوز فى العمل السياسى ان يكون نمة مكان للرأى القائل : « ائمتد بما أقول ، لا بما افعل » . وان اسناد تطبيق المبدأ الثورى « وهو المشاركة العمالية فى هذه الحالة » الى المتحليلين الذين لا يؤمنون به انما يعنى الحكم عليه بعدم الفاعلية . وقد اسنفل اعداء الاشتراكية ذلك لتشويه وشل هذا المبدأ الهام . ان المسئولين القياديين المرتشين ، المبدزين المتحليلين يملأون جيوبهم من أرباح مؤسساتنا المؤمة ويقودونها الى الافلاس . كما أن العمال غير الواعين وغير المهيئين لدورهم الحالى ، يملأون جيوبهم الى الخزينة الاجتماعية ، ليفوزوا بنصيبهم من « الفئيمة » . ذلك ان محاولة تقليد سلوك واسلوب حياة المضطهدين يمكن أن تتجلى كشكل للوعى المشوه .

فلا اشتراكية اذن لا يمكن ان تنشأ على نحو عفوى ، بصورة أوتوماتيكية ، بل لابد لها من التنظيم الوامى للنشاط ، الذى يحققه الناس الواعون .

● مفهوم الاعتماد على الذات ●

يتطلب الاعتماد على الذات فى الظروف التنزانية أن تعتمد البلاد ، ما أمكن ، على مصادرها وجهودها الخاصة لسد احتياجاتها الأساسية . ولا حاجة للتأكيد على أن الاعتماد على الذات لا يعنى الاكتفاء الذاتى أو الانزعال ، بيد أن البلد الذى يتفقد برنامج الاعتماد على الذات يتحرر ، فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية ، من الاعتماد الشديد على الأجنى من السلع والخبراء . وهكذا اذا ما بقيت ثمة حاجة للتجارة الخارجية ، فان حصتها فى الاقتصاد بالنسبة للإنتاج المعطى العام ، ستكون بالطبع ضئيلة جدا . وفى كل الأحوال سيستخدم الاستيراد توسيع الطاقات الإنتاجية المحلية ، وذلك بالاستفادة من التجديدات التكنولوجية التى تتحقق فى أماكن أخرى . وخلال ذلك ، وبغض النظر من حجم التجارة الخارجية ، تغدو تغطية نفقات الاستيراد من التصدير عرفا ، ويؤمن الفائض ما أمكن ، لكى يكون للبلاد احتياطى غير كبير من العملات الأجنبية لمواجهة احتمال الانفاق غير المتوقع . يضاف الى ذلك أن الاعتماد على الذات يتيح للبلاد وضع حد للاعتماد المفرط على التجارة مع الدول الرأسمالية والأمبريالية . كما أن هذه البلاد لن تقبل قيود « المعونة الأمبريالية » ، والتى تفرقها فى الديون حتى الآن .

بيد أن التفكير فى الاعتماد على الذات ، ولاسيما فى حالة البلدان المستعمرة والمستعبدة سابقا ، أسهل من تحقيقه . ولنعنظر الى الريف مثلا

فالقربة ذاتها ليست قادرة على انشاء محتاج اليه من طرق ومستشفى ومدرسة وتنظيم للرئى ، بل تنتظر القرية أن تفعل الحكومة كل ذلك لها مجانا . وبالمثل لا يستطيع حتى بلد ياكمله ، مثل بلدا ، أن ينفذ أى مشروع كبيرا أم صغيرا دون مساهمة الأجانب من الخبراء والاختصاصيين والفنيين ، والمال الاجنبى .

ومن الناحية الاخرى ، فان الجراة الثورية التى تمنح الشعب ثقة فى قواه الخاصة ، وتدفعه الى محاولة القيام بكل شئ بنفسه ، والاعتماد على مصادره وكوادره الخاصة المتوفرة ، قبل أن يطلب المساعدة من الخارج هذه الجراة قتلت تماما بالتبعية الطويلة للاستعماريين والامبرياليين . والنتيجة هى مايمكن ملاحظته بين الناس وكذلك فى الحكومة ، من اعجاب اعمى غير مبرر بكل ماياتى من الخارج ، وتجاهل لامكانات البلاد الخاصة ، ولموهب الشعب . ومن هنا فمن الواجب القضاء على تلك المؤسسات دون رحمة ، وهدم نظام القيم ذاك ، الذى يقف فى طريق التقدم نحو الاعتماد على الذات ، اذا كنا نريد تحقيقه هنا . ولاشك فى أن مجرد ادراكنا لعدم قدرتنا على احراز هذا الهدف بدون اجراءات سريعة وحازمة ، تستهدف التغلب على عقدة النقص والشعور بالتبعية ، سيكون خطوة ايجابية وتقدمية . واذا ماپورشر بشكل صادق فى محو هاتين العقبتين المرعيتين ، اللتين خلفهما الاستعمار لشعوبنا ، فسيمنى ذلك تقدما واقعيا نحو الاعتماد على الذات .

وباختصار ، فان خط التوجه نحو الاعتماد على الذات فى تنزانيا يتطلب عمليا أن تزن كل قرية ، ومن ثم البلاد بأكملها ، امكاناتها الخاصة ، وأن تجابهها بالمهمات المطلوب تنفيذها ، وذلك قبل أن تتوجه طلبا للعون من الخارج . وبهذا المعنى فان اتجاها كهذا فى بلد مثل بلدا ، هو ضرورة منطقية واستراتيجية وعملية ، نابعة من مصلحة الدفاع عن استقلالنا الاقتصادى ، فهدفه ليس مجرد الحد من التبعية للبلدان الرأسمالية والامبريالية ، بل كذلك الانعتاق التام ، مستقبلا ، من كباستها الخائقة .

● التعاون بين القطاعات الاقتصادية ●

لقد علقنا فى تنزانيا ، انسجاما مع استراتيجيتنا ، وسنعلق أهمية كبيرة على التنمية فى ثلاثة قطاعات اقتصادية كبيرة . القطاع الاول هو الزراعة ، التى يتوجب أن تقوم بوظيفتين . فعليها ، قبل كل شئ ، انتاج الكفاية من الغذاء لعدد السكان المتنامى . حتى تتوفر لهم تغذية أفضل

فأفضل . وقد بينت أحداث سنتي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (١) بوضوح ، أن للإنتاج الزراعي لاسيما انتاج الاغذية أهمية استثنائية بالنسبة لتنزانيا كبلد اشتراكي يعتمد على ذاته . وعندما رسمت تنزانيا لنفسها مهمة تأمين الغذاء للسكان « وهو موقف بالغ النبل ، اذا ماوضعنا في الاعتبار يؤس الجماهير الشعبية في البلدان الاخرى التي تعرضت لنفس وضعنا الصعب ، ولكنها قررت البحث عن مخرج لطرق أخرى » اضطرت للجوء الى استيراد الحبوب . وبذلك استنفذ احتياطي العملات بسرعة . ففي سنة ١٩٧٣ مثلا ، استوردت تنزانيا اغذية قيمتها ٢٨ مليون شلن (٢) ، بينما استوردت في سنة ١٩٧٤ ماقيمته ٧٣١ مليون شلن « سنة ١٩٧٥ بلغت قيمة الاغذية المستوردة ٥٥١ مليون شلن » . ولو وضعنا في الاعتبار عدم الاستقرار الذي ينجم عادة عن الاعتماد على استيراد الاغذية ، لما أخذنا العجب لكون سكان تنزانيا استقبلوا بحماس عظيم نداء الحزب والحكومة ، الداعي الى خلاصة الأرض أو الهلاك .

ومن ناحية ثانية ، يتوجب أن يكون لدينا فائض كاف من المنتجات الزراعية للتصدير ، لكي نتمكن من شراء العملات الضرورية والمنتجات الاخرى التي نفتقدها ، من الخارج . فمادامنا لانملك النفط مثلا ، فلا بد من استيراده ، الى أن نكتشف منابع له في بلادنا ، أو الى أن نتمكن من الانتقال الى مصادر بديلة للطاقة « الفحم ، الطاقة المائية الخ » . فنحن إذن بحاجة الى اموال ، لكي نتمكن من دفع اثمان المستورد من النفط والسلم المشابهة الاخرى . ولكن حتى لو توفر لنا جميع الموارد الطبيعية اللازمة ، وأمكنا بالتالي البدء بالتصنيع . فسنبقى مضطرين لاستيراد الاجهزة والتكنولوجيا من الخارج ، الامر الذي يتطلب اموالا كذلك . ومع أن دور تصدير المنتجات الزراعية كمصدر للحصول على الاموال اللازمة سيتضاءل تدريجيا مع التطور الصناعي ، فان من الصعب المبالغة في تقدير أهميته في المرحلة الاولى للتصنيع .

ان زراعتنا ستفلق في تنفيذ وظيفتها الحاسمتين ، اذا ماتم تحويلها من زراعة بدائية تقيم الود ، الى زراعة عصرية . والواجب الهام هو الحد من تبعية الانتاج الزراعي لتقلبات المناخ وعدم تساوي سقوط الامطار ، وهي أمور تعرقل تأمين محاصيل مستقرة . وسيكون ذلك ممكنا

(١) في اواسط السبعينات تعرضت تنزانيا ودول افريقية كثيرة اخرى لجفاف شديد ، أدى الى انخفاض حاد في الانتاج الزراعي - المحر .
(٢) الدولار الامريكي يساوي ٨,٤٥ شلن تنزانيا .

عندما نستخدم مصادرها المائية الضخمة ، وبنى اجهزة رى واسسحة النطاق تخدم مزارع الدولة والموارد العامة الاخرى ، وتقيم فى الوقت نفسه شبكة من مشاريع الرى المتوسطة والصغيرة فى الارياف . فالكميات الكافية من المياه لفرض الرى هى فى ظروف تنزانيا أهم شرط للتنمية المتواصلة للزراعة ، بما يجعل تنزانيا تعتمد على ذاتها ويتوجب استخدام التجديدات التكنيكية فى الزراعة . واذا كان علينا أن نوفر الغذاء الكافى لسكان المدن والارياف باعدادهم المتنامية ، وكذلك الفواض الكافية ، فلا بد لنا من جعل أساليب الزراعة البالية فى عداد الماضى . ولهذا فان الواجب المهم جدا لجميع المواطنين التنزانيين المتعلمين ، هو المساهمة فى تحقيق الثورة فى الحقل الزراعى . ولو أخفقت خططنا فى هذا الحقل ، لفشلنا فى احراز الاهداف الاخرى المهمة بالنسبة لنا .

والقطاع الثانى الذى يحتل موقعا هاما فى استراتيجيتنا للتنمية ، هو الصناعة . فاذا أردنا استخدام الموارد المحلية المتنوعة . وتحقيق تقدم فى الزراعة وفى المجالات الاقتصادية الاخرى فان علينا عدم السماح بأى تخلف جدى فى القطاع الصناعى . ومن الضرورى أن نعين الفروع الصناعية التى يتوجب انمائها أولا ، وذلك بالنظر لاهيتها سواء بالنسبة للانتاج الرامى أو لمجالات النشاط الاقتصادى الاخرى . وفى قائمتنا للأولويات يحتل الموقع الاول « ونحن بذلك لانستهين بدور الفروع الاخرى » انتاج الحديد والفولاذ وماكينات وأدوات الخراطة ، وتصنيع المنتجات الزراعية . واكدنا فى خططنا فى الآونة الاخيرة ، على أهمية تصنيع المواد الأولية الزراعية ، لكى نرفع قيمتها المضافة .

ان المصاعب المرتبطة بتحقيق هذه الاستراتيجية ، خصوصا فى بلد متخلف اقتصاديا مثل تنزانيا ، معروفة عموما . فالمطالب الكثيرة والمتنوعة على مواردها تجعل من الصعب جدا تنفيذ برنامج التصنيع بنجاح . فاذا كان علينا مثلا ، أن نبني مصنعا للصلب ونغير خطا للسكك الحديدية فأيهما نختار اذا لم تتوافر الاموال اللازمة لكليهما . ان من الممكن طبعا اعطاء الاولوية لمصنع الصلب ، لانه سوف يوفر الصلب اللازم لانتاج القضبان . الا أن شحن منتجاته الى المستهلكين يتطلب شبكة نقل .

اما القطاع الاقتصادى الثالث ، فهو مايسمى غالبا الهياكل الارتكازية الاستراتيجية ، لان أى نشاط انتاجى فعال يكاد يكون غير ممكن بدونه . فمن الضرورى اذن توجيه الاستثمار نحو انشاء المحطات الكهربائية والسكك الحديدية والطرق ، وبناء وسائل النقل والاتصال الاخرى ، وعدا هذا

نحتاج تنزانيا ، التى مازالت الامية والامراض متفشية فيها ، حاجة ماسة الى المدارس والمستوصفات التى يشكل انشاؤها جزءا لا يتجزأ من الجهد الكلى لتطوير البلاد . لكننا هنا أيضا ، فى مجال الهياكل الارتكازية نجابه مسألة الموارد ، مسألة الاختيار مثلا ، بين شق طريق جديد ، أو بنسء مدرسة أو مستشفى . وبالطبع لو جرى التأكيد على الاعتماد الذاتى ، مع توجهه نحو الاستخدام الصائب والفعال للموارد البشرية ، قبل كل شيء لصارت مسألة الاختيار الرشيد أكثر قابلية للحصل . اذ غالبا ما ينسى أن قوة العمل بالذات سواء كان عملا روحيا أو جسديا ، هى العنصر الذى لايدل له والهام لكل تطور .

لايد اذن ، كما نعتقد ، من استراتيجية مدروسة للتنمية . ولأن الامر يتعلق ببناء أسس الاشتراكية والاعتماد على الذات ، فان نمط الاستراتيجية التى عرضنا لها هنا ، هو بالذات أفضل ماينسجم مع ظروف تنزانيا . ومن الواضح أيضا أن تحقيق هذه الاستراتيجية يتطلب تخطيطا مدروسا بعناية ، يتيح وضع المطالب التنامية والمتعارضة أحيانا ، فى توازن مع المواد المحدودة ، والمعيار الرئيسى فى هذه المسألة المعقدة والحساسة ، هو تقييم الآثار بعيدة المدى للحلول المختلفة . وبالإضافة الى ذلك تتطلب الاستراتيجية التى تحدثنا عنها هنا استخداما عقلانيا وفعالا ومدروسا للقوى العاملة . وهذا يعنى مثلا ، أن علينا عدم السماح بعد الآن بأن تكون المناطق الريفية محرومة فى الواقع من جميع الشباب المتعلمين ، الذين ينزحون الى المدن بشكل فوضوى ، ومن المهم أخيرا ، فى اطار منهج الاستخدام العقلانى للقوى العاملة ، أن تحول دون تنامى الاتجهاد نحو البطالة فى المدن ، وفى الريف أحيانا ، مادام ثمة فى البلاد ، من ناحية أخرى ، مساحات شاسعة من الارض ، التى تنتظر من يفلحها .

لقد حاولت تبين مختلف جوانب وأهداف استراتيجية التنمية ، وذلك أساسا فى ضوء خبرة تنزانيا . وعندى أن هذه المسألة مهمة حتى بالنسبة للبلدان الافريقية والآسيوية الأخرى .

الاتجاهات التوسعية للاحتكارات في جمهورية ألمانيا الاتحادية

بقام : لودفيج مولر
وفيرنيزريش .

لاحظ لينين وهو يحلل العلاقات بين الدول الامبريالية
انها تتأثر باتجاهين في الوقت نفسه: (الاول يجعل التحالف
بين كل الامبرياليين حتميا ، والآخر يضع الامبرياليين في
مواجهة بعضهم) (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٦٩)
ويؤكد تطور الاحداث العالمية منذ بداية السبعينات ، اى منذ
ظهور الولايات المتحدة واوربا الغربية واليابان كمراكز
رئيسية ثلاث تتصارع على السيطرة الامبريالية ، صحة فكرة
لينين هذه .

ويمضي نمو التناقضات بين مراكز المنافسة الامبريالية العالمية الثلاثة -
التي تفاقمت بوجه خاص في مجرى الازمة الاقتصادية في ١٩٧٣ - ١٩٧٥ .
وما أعقبها من كساد - جنبا الى جنب مع النزاع المتزايد الحدة داخل النواة
الاوروبية الغربية ، التي تتركز قوتها الاقتصادية في بلدان المجموعة
الاقتصادية الاوروبية ، أو كما تسمى احيانا السوق المشتركة - وفي مجرى
هذا الصراع تبرز امبريالية ألمانيا الغربية بوضوح متزايد كنوء سائدة .

ولدينا كل ما يدعو الى القول بأن الهوة بين طاقة جمهورية ألمانيا الاتحادية
الاقتصادية الجبارة ونفوذها الضعيف نسبيا في العمليات السياسية
والاقتصادية العالمية - تلك الهوة التي كانت ما تزال قائمة في الستينات
- قد قلت الآن كثيرا فمنذ فترة نحو عشر سنوات كانت جمهورية ألمانيا
الاتحادية تصور « كملاق اقتصادي وقرمز سياسي » غير أن بون لعبت دورا
هاما بالفعل في اجتماع لرؤساء الحكومات والدول الامبريالية الكبرى عقد في
لندن في مايو ١٩٧٧ .

وقد جاء في مقال افتتاحي عن نتائج مؤتمر القمة في لندن نشرته صحيفة
ناطقة باسم رأس المال المالي في ألمانيا الغربية وفي اديتاج لم تستطع اخفاءه
ان « بون قد شقت طريقها الى المقدمة في السياسة العالمية » والسياسة
الخارجية اليوم سياسة اقتصادية الى حد كبير ، ومطامح حكومة جمهورية
ألمانيا الاتحادية في هذا المجال - وهي تستهدف تحويل البلاد الى دولة
صناعية رئيسية - لا تزيد مسؤوليتها فحسب ، بل تلقى عليها كذلك
التزامات جديدة . ففكرة ان تكون الجمهورية الاتحادية قوة اقتصادية
كبيرة وتظل قزما من الناحية السياسية قد اصبحت فكرة بائدة . وقد
شهد اجتماع لندن على هذا التغيير « (١) »

وقد رأت الصحيفة التغيير لا في علاقات جمهورية ألمانيا الاتحادية
بالبلدان الرأسمالية الصناعية فحسب ، بل كذلك « وربما الى حد كبير
في العلاقات مع البلدان النامية » . وفي هذا الصدد اشارت الصحيفة في
انقام الاول الى الخلافات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة
بشأن المعاهدة التي وقعتها ألمانيا الاتحادية مع البرازيل لاقامة صناعة ذرية
قوية هناك . وينبغي أن نذكر أن الولايات المتحدة قد عارضت الاتفاقية ،
لا بسبب خوفها من آثارها العسكرية الممكنة ، وانما لأن واشنطن تعتبرها
شامدا على تزايد توسع صناعة جمهورية ألمانيا الاتحادية الذرية كمنافس
للولايات المتحدة في هذا الميدان .

وترى الصحيفة ذاتها في المعاهدة علامة على أن جمهورية ألمانيا الاتحادية

(١) فرانكفورتر الميچين تسايونج ، ١٠ مايو ١٩٧٧ .

تصبح « داعية لمصالح العالم الثالث » (١) كما قالت في « لباقة » .
وتكشف هذه الصيغة عن الرغبة في استخدام هذه الاتفاقية وأشباهاها في
التغلغل الاقتصادي في البلدان النامية) .

ولدى جمهورية ألمانيا الاتحادية الآن أقوى طاقة في أوروبا الغربية ،
فليس لدى بلد أوروبي غربي آخر مثل هذه القوة الاقتصادية والمالية
والسياسية . ونصيب جمهورية ألمانيا الاتحادية من الانتاج الصناعي في
العالم الرأسمالي أكبر من نصيب أى بلد آخر في السوق المشتركة . وهي
تسبق بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية الأخرى في احتياطي الذهب
والعملة (وكانت في نهاية عام ١٩٧٧ أكثر من ٨٧ مليار مارك الماني)
وأخيرا فان جمهورية ألمانيا الاتحادية هي الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة
التي تحقق فائضا في تجارتها الخارجية ، هو فائض كبير للغاية .

ويمكن هذا كله الدوائر الحاكمة في بون من دفع البلدان انرأسمالية
الأخرى الى الاعتراف بمصالح ألمانيا الغربية الاقتصادية والسياسية ، وإيجاد
حلول تلائمها لبعض القضايا الهامة وقد صرح هيلموت شميidt مستشار
جمهورية ألمانيا الاتحادية بقوله « اننا نمارس نفوذا كبيرا على قرارات
السياسة الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة النقدية للدول الأخرى
التي تشغل مكانا رئيسيا في التجارة العالمية ، ونبدل كل جهد لاستخدام
هذا النفوذ في الاتجاه الصحيح » . ففي إطار تبعيتنا الحتمية للاقتصاد
العالمي مازال هناك مكان واسع لأن نستخدم بنشاط الادوات الاقتصادية
الداخلية والخارجية للتأثير على التطور الاقتصادي لبلادنا في اتجاه يختلف
عن الاتجاه العام (٢)

ويبرز تحول جمهورية ألمانيا الاتحادية الى نواة المجموعة الاقتصادية
الأوروبية وأوروبا الغربية بأسرها بوضوح أكبر اذا حللنا مواقع رأس المال
الاحتكاري الألماني الغربي في أوروبا الغربية وفي العالم الرأسمالي بمجموعة
وسيتضح هذا بشكل خاص اذا عرفنا أن عشرة من أكبر مجتمعات الصلب
الأوروبية الغربية الاثنتي عشرة تقع في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وقد اكتسب عمالة الاقتصاد في ألمانيا الغربية قوة لم يسبق لها مثيل
ونفوذها هائلا عن طريق تركيز رأس المال ومركزته ، وكثير من بينها
(فولكسفاجن ودايملر - بنز و هوكست و باير و سيمنز و أى جى -
تليفونكن و بوش و فيبا و رينشتاهل - تيشين) يعد من أكبر الشركات

(١) المصدر السابق .

(٢) هيلموت شميidt ، « الاستراتيجية والتركيز » بون ، ياجوديسبرج ، ١٩٧٥ .
ص ٢٥٨ .

فى العالم • ولا يفوق جمهورية ألمانيا الاتحادية فى عدد مثل هذه الشركات فى بلد واحد الا الولايات المتحدة ، أما بريطانيا وايطاليا وفرنسا فتأتى بعدها بكثير •

وبشكل عام حققت الشركات الصناعية والمالية الالمانية الغربية الرئيسية فى العقد الماضى « ابعادا أمريكية » • وفى دراسة اقتصادية سنوية تقول صحيفة « فرانكفورتر الليجيمنى تسايتونج » ان ناتج المائة مؤسسة صناعية كبرى قد وصل الى ٤٧٤ مليار مارك المانى فى عام ١٩٧٥ أى ما يقرب من نصف اجمالى الناتج الوطنى فى جمهورية المانيا الاتحادية الذى بلغ عندئذ ١٠٤٢٠ بليون مارك • (١)

وتعد شركة « تيسين » الالمانية الغربية من اكبر الاحتكارات فى العالم الراسمالى : فهى تحتل المركز الثانى فى ناتج الحديد الزهر والصلب بعد شركة « نيبون » اليابانية للصلب ، وتعد من حيث الناتج اكبر شركة معدنية فى أوروبا الغربية. وفى العام ١٩٧٥ الى ١٩٧٦ انتجت هذه الشركة ١.٠٨ مليون طن من حديد الزهر و ١.٢٨ مليون طن من الصلب (أى ما يزيد على التوالى • على ١١٪ وحوالى ١٠٪ من انتاج المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأسرها) • وهى تنتج ٣٠٪ من الصلب الذى تنتجه ألمانيا الاتحادية ، وتستخدم نحو ١٤٠٠٠٠ عامل ، وهى مثال نموذجى لقوة الاولييجاركية المالية فى اطار نظام الدولة الاحتكارية فى المانيا الغربية •

وتلعب « تيسين » دورا بارزا فى تكوين الكارتلات العالمية مثل الاتحاد الاقتصادى العالمى لصناعة حديد الزهر والصلب التى تضم اكبر ترسبات الصلب فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وهذا هو كارتل الصلب الاوروبى الغربى الذى يضم احتكارات جمهورية المانيا الاتحادية والشركات البلجيكية والهولندية وشركات لوكسمبرج •

وقد كان تكوين كارتل الصلب أكبر تركيز للصناعة بعد تكوين مجموعة الفحم والصلب الاوربية التى تسمى أحيانا « مونتاثونيون » وتستخدم مؤسسات الكارتل ٤٠٠٠٠٠ عامل وموظف ، وهو ينتج ٤٠٪ من الصلب الذى يصهر فى بلدان السوق المشتركة التسع • وقد حقق أكبر درجة من

(١) انظر فرانكفورتر الليجيمنى تسايتونج ، ١٤ سبتمبر ١٩٧٧ •

«التركيز في كل من صناعة حديد الزهر والصلب في أوروبا الغربية» وقد حقق أكبر درجة من التركيز في كل صناعة حديد الزهر والصلب في أوروبا الغربية ، وهدفه هو مركزة انتاج الصلب وتسويقه ، وتوفير الايدي العاملة ، وتقديم المعلومات عن حالة السوق ، وكذلك عقد الاتفاقات عن الاستثمارات ، وبخاصة تلك المتعلقة بأفران الصهر وآلات صناعة صفائح الصلب .

وخلال الازمة الاقتصادية وجد صراع الاحتكارات للسيطرة على الاقتصاد العالمي أقوى تعبير عنه في نشاط رأس المال المالي الألماني في الخارج . وعند نهاية عام ١٩٧٦ كان لدى « دويتش بنك » - المجموعة المالية الخاصة الرئسية - ٦٩ فرعاً في ٣٥ بلداً . ويحتل « دريز دير بنك » بفروعه الثمانية والستين في ٤٠ بلداً المركز الثالث بين بنوك جمهورية ألمانيا الاتحادية ، و«لبنك» كوميرز بنك « فروع في ٤٠ بلداً . وتجري هذه البنوك الجانب الأكبر من عملياتها في الخارج ، وهكذا أنهى « دريز دير بنك » وفرعه (دريز دير بنك أي - جي - لوكسمبرج) العام المالي ١٩٧٦ محققاً فائضاً يتجاوز ١٢ مليار مارك ألماني ، وحقق « دويتش بنك » - مع فروعها في لوكسمبرج - فائضاً يبلغ ١١ مليار مارك ألماني . وبمساعدة هذه المراكز المالية تشن أكبر شركات جمهورية ألمانيا الاتحادية هجوماً في الخارج لكسب مواقع جديدة في السوق الخارجية .

وفي الوقت نفسه فإن المواقع الحالية لامبريالية ألمانيا الغربية متناقضة غير مستقرة فقد جاءت فترة من التقلب البسالم عقب الاندفاع الاقتصادية السريعة القوية في الخمسينات والستينات . وقد وقع اقتصاد جمهورية ألمانيا الاتحادية وسياساتها في فكي الازمة العامة المتفاقمة ، وكان للتضخم والازمات النقدية والدورية والبنوية تأثير أقوى في بعض النواحي منه في البلدان الامبريالية الاخرى .

وكانت الازمة الاقتصادية العالية وما عقبها من كساد أثير خطير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد . ففي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ تعرضت جمهورية ألمانيا الاتحادية لأكبر هبوط في اجمالي الناتج القومي وانخفاض في الناتج الصناعي داخل السوق المشتركة . وفي الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ بلغت « هوة الاستثمار » أي العجز في الاستثمار - نحو ١٤٠ مليار مارك ألماني طبقاً لتقديرات اتحاد الصناعات الألمانية الفيدرالية . وفي عام ١٩٧٦ لم يتوجه إلى زيادة الطاقة الانتاجية سوى ١٥٪ من كل الاستثمارات في الصناعة ،

الامر الذى ابطأ كثيرا من النمو الاقتصادى ، وكان السبب الرئيسى فى البطالة الواسعة • وبدأت حملة عنيفة على حقوق الجماهير العاملة الاجتماعية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ووجد هذا تعبيرا عنه فى المقام الاول فى هبوط الاجور الحقيقية ، وتكثيف العمل بصورة لا انسانية •

ويفيض موقف بون فى مسائل السياسة الخارجية والمسائل العسكرية بالتناقضات • فمن ناحية أخذت الحكومة التى يقودها الاشتراكيون الديمقراطيون فى اعتبارها تغير ميزان القوى فى الساحة العالمية وأسهمت فى الانفراج بعقد معاهدة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية • غير أن القوى اليمينية بقيادة ستراوس رئيس الحزب الاشتراكى المسيحى ودريجر الديمقراطى المسيحى ذى النفوذ صعدت نشاطها لمواجهة ذلك فى محاولة للعودة بالبلاد الى مواقع الحرب الباردة • ولا بد أن نعرف بأن بعض قادة الحكومة الائتلافية قد استسلموا من حين الى آخر لضغط هذه القوى رغم أن الائتلاف يميل بشكل عام الى اتخاذ مواقف أكثر واقعية •

وما زالت اتحادات الانتقاميين - التى تتمتع بتأييد الحكومة الرسمى - ومختلف المجموعات النازية الجديدة تنشط فى بلادنا • ويتجاوز عدد أعضاء الجماعات الانتقامية والمتعاطفين معها المليونين • وتصدر صحفها ومجلاتنا ونشراؤها الاخبارية ١٥ مليون نسخة • وتمارس هذه الجماعات عن طريق كوادرها (وبخاصة داخل اتحاد الحزب الديمقراطى المسيحى - الحزب الاشتراكى المسيحى ومجموعته فى البوندسستاغ) تأثيرا على البرلمان وعلى وسائل الاعلام ، مما يمكنها من ممارسة نفوذ كبير على الرأى العام فى البلاد • وهناك ايضا ١٤٨ منظمة نازية جديدة و ١٤ اتحادا عسكريا و ٥٠٠ مجموعة مماثلة • وتحت تصرف هؤلاء أكثر من ١٢٠ نشرة ومجلة دورية ، وقد أعلن كل من الانتقاميين والنازيين الجدد أن هدفهم هو إعادة « الرايخ الالمانى داخل حدود ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ » وهم يدعون الى العداء القومى والعنصرى ويمجدون قوة الرايخ الذى كان مفروضا أى يعيش ألف عام •

وقد أصبحت مواقع جمهورية ألمانيا الاتحادية العسكرية - بما فيها مواقعها فى حلف شمال الاطلسى - أكثر قوة ، فتشكل وحدات البوندسفير المقاتلة نحو ثلثى قوات حلف شمال الاطلسى فى أوروبا • وتسبق جمهورية ألمانيا

الاتحادية كل بلدان أوروبا الغربية الاخرى من حيث النفقات العسكرية بالنسبة للفرد من السكان (٢٦٤ دولار سنويا) كما تسعى بون الى تصعيد قوتها العسكرية مستخدمة اياها بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهدافها ، وهكذا أعلن جورج ليبير وزير الدفاع في ذلك الحين - في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحلف شمال الاطلسي - ان « القوات الألمانية الغربية هي أكبر فصائل قوات حلف شمال الاطلسي التقليدية في أوروبا ٠٠ ولجمهورية ألمانيا الاتحادية مصلحة في وجود الحلف ، بالتزاماته المتبادلة وميكانيزمه الموحد » (١)

وتمثل الرغبة في تنصيب جنرالات البوندسفير في مراكز قيادية في حلف شمال الاطلسي عنصرا هاما من عناصر السياسة التي يتبناها بعناد العسكريون واحتكاكات السلاح بشكل خاص . وقد صرح ليبير في حديث تليفزيوني في ألمانيا الغربية في ١٨ مايو ١٩٧٧ بقوله : لقد أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية شريكا هاما محترما للغاية في حلف شمال الاطلسي ، وقال انه لا بد ان تمثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الآن في القيادة العسكرية بما يتفق مع اسهامها في الحلف . وردا على هذا الطلب أعلن هيج قائد عام قوات حلف شمال الاطلسي في ١٢ يوليو ١٩٧٧ انه يعتزم تعيين جنرال من البوندسفير واحدا من نائبيه يكون مسئولاً عن « التخطيط متوسط الامل وطويلة » لتعزيز حلف شمال الاطلسي . وقال هيج ان قراره يستند الى أنه بالنسبة « للشرق » فان جمهورية ألمانيا الاتحادية تقع على « خط الجبهة » .

غير أننا ينبغي ألا نخطئ بشأن هذه الاتجاهات المتناقضة التي تمارس تأثيرا على وضع جمهورية ألمانيا الاتحادية الاقتصادي وعلى سياستها الداخلية والخارجية (وقد اكتفينا بتعداد بعضها) ، فبرغم الاضرار التي سببتها الازمة والعزل الاقتصادية - الاجتماعية متزايدة الحدة فقد زادت قوة مواقع امبريالية ألمانيا الغربية السياسية والاقتصادية داخل نظام الامبريالية الشامل . ويشهد بذلك الاتجاه الذي أخذ يتزايد في العقد الماضي نحو التوسع الخارجى. النشاط واضفاء الطابع العالمى على رأس المال الاحتكارى لجمهورية ألمانيا الاتحادية . فقد زادت استثمارات ألمانيا الغربية في الخارج حتى في فترة الازمة الاقتصادية هذه . وتشغل جمهورية ألمانيا الاتحادية الآن المركز الثانى بين البلدان الرأسمالية من حيث تصدير البضائع ، كما تشغل مكانا بارزا في مجال تصدير رأس المال .

ونلاحظ أولا أن احتكارات جمهورية ألمانيا الاتحادية تفضل في تصديرها لرأس المال القيام باستثمارات مباشرة ، أى استثمارات تكفل لها قدرا من السيطرة على المؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات استخراج المواد الأولية . وقد زادت هذه الاستثمارات المباشرة في الخارج فيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠ بنسبة ٧٣٪ بمعدل لا يفوقه إلا المعدل الياباني ، لكن حجمها كان أكبر . وبلغت هذه الاستثمارات ٤٨ مليار مارك ألماني في عام ١٩٧٦ أى بزيادة قدرها ٢٥ مليار مارك ألماني عن مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ذاتها . ويشهد هذا بتغير ميزان القوى داخل العالم الرأسمالي لصالح رأس المال الاحتكاري الألماني الغربي .

وتنود توسع ألمانيا الغربية شركات قوية من بينها خلفاء «آى-جى - فارين» وشركتا «سيمنز» و «آى - جى - نليفونكن» للمعدات الكهربائية التى تفضل الاستثمار في الولايات المتحدة ، وعلى سبيل المثال يتخصص خلفاء «آى - جى - فارين» فى بناء وشراء كثير من المؤسسات الصناعية الكبيرة .

وفى الوقت نفسه يصدر جزء كبير من رأس المال الألماني الغربي الى البلدان النامية ، وبالأخص تلك التى توفر ظروفًا تسمح بتحقيق أرباح عالية وسريعة ، أى حيث تكون الأجور منخفضة ، والمواد الأولية رخيصة ، ومنافذ التسويق واسعة ، والتى يتوفر فيها «استقرار أساسى» نسبى .

وما زالت أفريقيا الجنوبية أحد المراكز الرئيسية لاستثمار الاحتكارات الألمانية الغربية ، التى تتبع بنشاط سياسة استثمارية جديدة ، وتقف صراحة الى جانب نظم الحكم العنصرية ، وتنتهك بانتظام قرارات الأمم المتحدة عن القضاء على العنصرية والاستعمار الجديد ، وتخرب عقوبات الأمم المتحدة السياسية والاقتصادية .

ولكل الشركات الألمانية الغربية الكبرى مرافق صناعية فى البرازيل . وتنتج ثلاثة أرباع استثماراتها المباشرة الى الصناعة والباقي الى المجال غير الانتاجي وبخاصة البنوك . والامر الذى يلفت النظر للغاية هو أن أكثر من ٧٠٪ من الاستثمارات الألمانية الغربية المباشرة فى الصناعة يتجه الى صناعات درجة الاحتكار فيها عالية بالفعل .

وتبين الحقائق الاخيرة أن احتكارات جمهورية ألمانيا الاتحادية تنهمل
بنشاط في استغلال الدول الاخرى ، وهذا هو الهدف النهائي لاستراتيجيتها •
وتستخدم احتكارات ألمانيا الغربية في اتباعها لسياستها التوسعية قوتها
الاقتصادية مرارا للضغط على الدول الاخرى بما فيها شركاؤها في السوق
المشتركة • وهي تسعى الى أن تفرض على البلدان الاخرى أهداف تنظيم
احتكارية الدولة وأساليبها التي كثيرا ما تسمى « النموذج الألماني » وهذا
تعبير عن مطامح دوائر بون الحاكمة الى القيام بدور قيادي داخل المجموعة
الاقتصادية الاوربية وخارجها •

وطاقة جمهورية ألمانيا الاتحادية الحالية القوية هي الاداة الرئيسية التي
توسع بها مواقع السيطرة في أوروبا الغربية ، وهكذا تلجأ جمهورية ألمانيا
الاتحادية الى التلاعب بقروضها كيما تمارس نفوذا على تطور البلدان الاخرى
الاقتصادي والسياسي ، ، فهي لا ترغب مثلا في تقديم القروض للبلدان التي
يمكن للانتخابات فيها أن تسفر عن مشاركة الشيوعيين في الحكومة •

وفي عام ١٩٧٦ برر المستشار شميدت ذلك بقوله : « وكما كان شأننا
في الماضي فإننا على استعداد لمشاركة غيرنا من البلدان في تقديم المساعدة لمن
يريد الحصول عليها • لكن هذا يتطلب بالطبع شرطين ، أولا ، ان أولئك
الذين يتلقون المساعدة لابد أيضا أن يبدلوا جهودهم الذاتية للتغلب على
مصاعبهم ، وثانيا ، لابد أن نكون متأكدين من أن المساعدة ستعين في تعزيز
القوى والبنى الديمقراطية • فنحن سنسعى اساءة مباشرة الى مصالح شعبنا
الاولية اذا ذهب مساعدتنا المالية الى الاحزاب الشيوعية في البلدان
الشريكة (١) •

وقد تجاوز الامر هنا مجرد النظرية ، فقد تدخلت بون مثلا صراحة في
تطور الثورة الديمقراطية المعادية للاحتكار وللغاشية في البرتغال • وبدأ
رأس المال الألماني الغربي « يصحح » خطط استثماره في البرتغال وصفي
بعض قطاعات الانتاج وبذلك قلل عدد الوظائف المتوفرة ، وفي جولة في
البرتغال كان برانلت رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني « نشيطا
بشكل ملحوظ في جهوده لاقناع الحزب الاشتراكي البرتغالي بالتخلي عن فكرة
العمل المشترك مع الشيوعيين في أي شكل (٢) •

(١) دير شبيجل ، ٢٦ يوليو ١٩٧٦ •

(٢) فرانكفورتر الميجمينى تسايتونج ، ٢١ أكتوبر ١٩٧٤ •

وقد أدت اقامة مجلس الانتاج في البرتغال ، والموقف التقدمي الذي تتخذه . النقابات والاجراءات ضد الفصل ، الى تقليل اهتمام المستثمرين الالمان الغربيين بهذا البلد كـ « مجال لانتزاع الارباح » . وقد حذرهم رئيس جمعية التنمية الالمانية من تقديم الخدمات في البرتغال ، وقال انه ينبغي عدم تقديم استثمارات جديدة حتى « يتضح الموقف السياسي » . وأضاف أن المساعدة المالية الالمانية الغربية ينبغي ان تستخدم لتأييد القوى المتجهة الى « التطور التعددي » (١) وأحاطت المجموعة الاقتصادية الاوربية مساعدتها المالية بشروط مماثلة ، وحاول المستشار شميديت تبرير مثل هذا التدخل الذي يتناقض مع وثيقة هلسنكي الختامية التي كانت بون بين من وقعوا عليها - بدعوى أن جمهورية ألمانيا الاتحادية « لا تعترم خلق فراغ في جناح حلف شمال الأطلسي الجنوبي الغربي » (٢) .

وليس هذا هو المثال الوحيد ، فقد شهدنا مرارا في السنوات القليلة الماضية تدخلات مباشرة وقحا من جانب الدوائر الالمانية الغربية الحاكمة في شئون البلدان الاخرى ، وذلك مثل تصريحات سياسة بون القياديين ضد الحركات والتحالفات اليسارية في ايطاليا وفرنسا . وقد صرح المستشار شميديت في حديث لمجلة « تايم » بأنه لا يود أن يرى الاحزاب الشيوعية في الحكومة في فرنسا أو ايطاليا أو غيرها من البلدان (٣) .

وقد أدان الحزب الشيوعي الالمانى بشدة مثل هذه المحاولات المتكررة لابتزاز الحكومة والاحتكارات وكذلك الجناح الاشتراكي الديمقراطي اليميني . وقادة اتحاد الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر للبلدان الاخرى . ونعارض بشدة انتهاكات الدوائر الحاكمة في جمهورية ألمانيا الاتحادية لمبدأ سيادة الامم الاخرى وعرضنا موقفنا الاساسي من محاولات بعض دوائر جمهورية ألمانيا الاتحادية الضغط على الامم الاخرى في بيان أصدرته هيئة رئاسة مجلس الحزب الشيوعي الالمانى في ٢٢ أبريل ١٩٧٦ ، وكان مما جاء فيه :

(١) المصدر السابق ، ١٢ يوليو ١٩٧٥ .

(٢) دي فيلت ، ١٩ أغسطس ١٩٧٥ .

(٣) أوفزير تسايت ، ٤ مايو ١٩٧٦ .

« وهذه السياسة المتفطرة من جانب قيادة احزاب بون تعكس رغبة دوائر الجمهورية الاتحادية الحاكمة فى السيطرة على أوروبا الغربية ، انها انعكاس للمصالح الطبقية لرأس المال الكبير . . ويتعارض التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى مع تعهد الحكومة الاتحادية بتشجيع الامن والتعاون فى أوروبا ، ومع بنود وثيقة هلسنكى الختامية . . ويحذر الحزب الشيوعى من أن قومية دوائر بلادنا الحاكمة ورغبتها فى السيطرة لن يجلبا خيرا للجماهير العاملة ، ولهذا يناضل الحزب الشيوعى الالمانى ضد تدخل احزاب بون فى شؤون البلدان الاخرى ، وضد النزعة القومية والرغبة فى السيطرة على أوروبا الغربية .

اننا نحن الشيوعيين نريد أن تتبع بلادنا سياسة خالية من الدعاوى التوسعية ، سياسة تعاون سلمى مع كل دول أوروبا الغربية والشرقية ، وتتطلب مصالح الشعوب سياسة تقوم على التعاون المفيد للجانبين ، ونضال الجماهير العاملة المشترك فى البلدان الرأسمالية من أجل مصالحهم . ويثق الشيوعيون فى الجمهورية الاتحادية من أن شعوب بلدان أوروبا الرأسمالية وقواها الديمقراطية والتقدمية لن تسمح لامبريالية ألمانيا الغربية بأن تمل ترتيبات الحياة الاجتماعية والسياسية فى بلدانها .

وعرض الموقف نفسه من السياسة التوسعية والعنوانية فى تقرير مجلس الحزب الشيوعى الالمانى الى مؤتمر الحزب فى بون الذى عقد فى مارس ١٩٧٦ . ويعرض التقرير صياغة واضحة لمصالح الجمهورية الاتحادية الوطنية بالنسبة للدول والشعوب الاخرى ويقول :

« ان مصالح بلادنا الوطنية وحرص شعبنا على السلام يتطلبان مشاركة جمهورية ألمانيا الاتحادية النشيطة فى مواصلة سياسة الانفراج . انهما يتطلبان فى المقام الاول توسيع علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتى وجمهورية ألمانيا نبل كل نشاط استعمارى جديد وارتباط جمهورية ألمانيا الاتحادية من جانب واحد بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية وحلف شمال الاطلسي ، وكذلك كل جهد لاقامة مجموعة دفاعية اوروبية مزودة بالاسلحة الذرية . وهما يتطلبان فى المقام الاول توسيع علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتى وجمهورية

ألمانيا الديمقراطية وكل بلدان الاسرة الاشتراكية التي أخذت تعدد بصورة متزايدة الخط الرئيسى للتطور العالمى •

ونحن الشيوعيين نؤمن ان من حق جمهورية المانيا الاتحادية بصناعاتها عالية التطور ، وطبقتها العاملة ذات الخبرة الكبيرة ، أن تطمح الى دور له وزنه فى الاقتصاد والتجارة العالميين • ويتفق هذا مع مصالحنا الوطنية • لكن هذا أمر لا يمكن ان يكفله الا وضع حد لسياسة الاندفاع بلا حياء نحو اقصى ربح ونحو السيطرة التى لا حد لها ، والا نبذ الاطماع الاستعمارية الجديدة والعسكرية • ويمكن لروابط جمهورية المانيا الاتحادية الاقتصادية مع البلدان الاخرى - اذا ما هى قامت على المساواة السياسية والاقتصادية ومبدأ السيادة الكاملة الذى يشمل حرية شركاء جمهورية المانيا الاتحادية فى اتخاذ القرار كما تنص وثيقة هلسنكى الختامية بشكل خاص - أن تكون اسهاما كبيرا فى تطوير التجارة العالمية ، وزيادة رخاء البلدان النامية •

وتثبت خبرتنا أن لسياسة التعايش السلمى أهمية هائلة فى تحسين ظروف حياة الطبقة العاملة الاقتصادية - الاجتماعية فى بلادنا • انها سياسة تفيد الجماهير العاملة فى الجمهورية الاتحادية ، وتساعد على الارتفاع بمكانتها • وقد ساعدت فى سنوات الازمة على تقوية الروابط التجارية والاقتصادية بالبلدان الاشتراكية ، وبذا حافظت على أكثر من ٥٠٠٠٠٠ وظيفة مما خفق من آثار الازمة ، غير أن للاتجاه نحو التعاون المثمر دورا ايجابيا لا فى زمن الازمات فحسب ، فهو اتجاه مفيد حتى فى يومنا هذا - فى فترة الكساد طويل الاجل - الذى يؤدى الى خلق بطالة وبطالة مقنعة واسعة •

ان نشاط الاحتكارات يسىء الى ظروف الجماهير العاملة الاجتماعية فى بلادنا • وتوسيع سيطرة الاحتكارات الالمانية الغربية التى تسعى الى التوسع تزيد من قوة رأس المال الكبير ، وبذا تضاعفت استغلال الجماهير العاملة وتزيد من انتهاك حقوقهم الديمقراطية •

ويحدث نفس الشئ فى البلدان الاخرى ، ولهذا فمن المهم للغاية للطبقة العاملة ومنظماتها وكل القوى الاخرى المعادية للاحتكار أن تعمل معا ضد السياسة التوسعية للاحتكارات العالمية ، وجهودها لخلق الحقوق الديمقراطية ومضاعفة الاستغلال وتحميل الجماهير العاملة عبء الازمة • ولقد كان كثير من

المتحدثين في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الاوربية في برلين على حق حين أكدوا أن اسهام كل حزب شيوعي في النضال المشترك يتوقف على مدى ادراكه لضرورة خوض هذا النضال ، على أساس النظرية الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية •

ان حزبنا يريد أن تكسب الجمهورية الاتحادية مكانة واحتراما باتباع سياسة السلام الدائم والانفراج في العلاقات مع جيراننا الغربيين والشرقيين ، والتطور الديمقراطي الحقيقي في الداخل ، ومساندة بلدان العالم الثالث اقتصاديا • تلکم هي السياسة الوحيدة التي تحقق مصالح الجماهير العاملة الوطنية الحقّة ، وتخدم قضية السلام والتفاهم المتبادل بين الأمم في أوروبا وفي العالم • ويسعى حزبنا بالدعوة الى مثل هذه السياسة الى انجاز المهام التي صيغت في وثيقة مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٧٦ ، الذي دعا الى بذل أقصى الجهود « لوضع حد لاية اتجاهات ذات طبيعة رجعية تحكمية ، ولوقف سباق التسلح ، ولتحقيق نزع السلاح ، وكبح سلطة الاحتكارات في حياة كل بلد على حدة وعلى النطاق العالمي » •



٢٠٠٠ ابراموف

الرجل المحفوف في إيطاليا



• العام العالمي للطفولة •

نحو مستقبل مشرق لأطفال العالم

بقلم: فريد ابراون

كل الآباء يتطلعون الى مستقبل سعيد وآمن لأطفالهم • فهم يرغبون في أن يحصلوا على قسط وافر من التعليم وفي حمايتهم من مخاطر الحياة غير المتوقعة •

ورغم ذلك ، ومع أن مستقبل كوكبنا سرعان ما سيكون في أيدي أطفال اليوم ، ما يزال العالم يواجه مشكلة حرجية ، هي مشكلة توفير حياة أفضل لهم • ولقد تحقق الكثير في هذا الاتجاه في البلدان الاشتراكية ، حيث ألغى الاستغلال والقهر وحيث أصبح الناس أسياد مصيرهم • غير انه في جزء كبير من العالم ، وأساسا في البلدان الرأسمالية والنامية ، ما يزال ينبغي عمل الكثير ••

وعام ١٩٧٩ ، الذى أعلنته الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة ، عاما دوليا للطفل ، يمكن أن يسهم لدرجة كبيرة فى سعادة الاطفال وحماية حقوقهم . وسيكون عام الطفل الدولى جزءا من عقد الامم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) . ولهذا أهمية خاصة اذ أن مشكلة حقوق الاطفال ترتبط ارتباطا مباشرا بالمشاكل التى تواجه النساء والمجتمع بشكل عام . ويتوافق العام كذلك مع الذكرى العشرين لاعلان حقوق الطفل ، الذى أقرته الامم المتحدة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ .

ويؤكد هذا الاعلان ان الاطفال فى حاجة الى رعاية وحماية خاصة ، بما فى ذلك العناية بهم قبل مولدهم وبعده . وينبغى أن يحظى الطفل بمزايا الضمان الاجتماعى - الحق فى غذاء كاف ، ومسكن ، واستجمام ، وخدمات طبية ، وتعليم - وكل ذلك مما يساعده على أن يتطور جسديا وعقليا ومعنويا وروحيا واجتماعيا . ولا ينبغى أن يتعرض الطفل ، كما يقول الاعلان ، للمتاجرة به بأى شكل من الاشكال ، كما لا يجب أن يسمح له بالعمل قبل سن معين مناسب . وينبغى أن يربى الطفل بروح التفاهم والصداقة بين الشعوب ، وبوعى كامل بأن طاقته وملكانته يجب أن تكرس لخدمة زملائه البشر .

ويشير الاعلان على وجه الخصوص الى أن كل الاطفال ، دون استثناء ، يجب أن يتمتعوا بهذه الحقوق دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الاراء السياسية أو غيرها ، أو الاصل القومى أو الاجتماعى أو وضع الملكية .

وقد دعت الجمعية العامة للامم المتحدة ، التى أعلنت الاعلان الخاص بحقوق الطفل ، الاباء ، والتنظيمات الاختيارية ، والسلطات المحلية ، والحكومات القومية الى الاعتراف بهذه الحقوق ، والعمل على الالتزام بها سواء بالاجراءات التشريعية أو بغيرها .

وإثناء الاعداد لعام الطفل الدولى يمكننا أن نستعرض ما تم انجازه من مبادئ الاعلان . فى عديد من البلدان ، وبخاصة الاشتراكية ، تنفذ حقوق الطفل على نطاق واسع . وتلبى احتياجات الاسرة والاطفال على نطاق متزايد . ويحق القول بأن الاطفال فى البلدان الاشتراكية هم الطبقة الوحيدة صاحبة الامتيازات .

ينبغى أن يحظى كل الاطفال بحق التعليم ، ونظام تقدمى للضمان الاجتماعى ولا يمانوا من البطالة على الاطلاق . واليوم ينبغى أن يضمن تلاميذ المدارس مهنة وعاملة دائمة . وكل ذلك جوهرى . بيد اننى أود أن أؤكد كذلك الجانب المعنوى من القضية والهام للغاية . فالاطفال فى البلدان الرأسمالية يواجهون على الدوام خطر أن يقعوا فريسة للمخدرات والعنف والسادية . وفى البلدان

الاشتراكية نرى معنويات سليمة ، ويربى الاطفال على احترام المجتمع وبعضهم البعض .

في البلدان الاشتراكية تبدأ العناية بالطفل قبل أن يولد . ويوفر الضمان الاجتماعى العلاج الطبى المجانى للام قبل الولادة . وهى تحصل على اجازة حضانة مدفوعة ويحتفظ لها بوظيفتها السابقة بعد انتهاء اجازتها . وعديد من البلدان الاشتراكية يطبق نظام الاجازة المدفوعة ، حتى تستطيع الام العناية بالطفل حتى سن معين . ولم تحل كل المشاكل بالطبع . فلا تتوافر دور حضانة كافية ، وبخاصة فى المدن الجديدة . وفى بعض المناطق يوجد نقص فى الملاعب الرياضية . ومع ذلك ، فان تلك المشاكل تحل ، ونستطيع القول بان مبادئ الاعلان الخاص بحقوق الطفل تنفذ بالفعل فى البلدان الاشتراكية .

ومما يؤسف له أن كل البلدان والحكومات والمجتمعات لا تبدي اهتماما مماثلا بالاطفال . ورغم الجهود التى تقوم بها القوى التقدمية ما تزال حقوق الطفل فى تطور وتعليم صحى . تنتهك بانتظام . وفقا لما تقوله منظمة العمل الدولية فان أكثر من ٤٠ مليون طفل فى جميع أنحاء العالم ، تتراوح أعمارهم من ٦ الى ١٥ سنة ، يجبرون على العمل بدلا من أن يوفر لهم التعليم .

يتطلب المجتمع الحديث أن يحصل الطفل على تعليم يتفق والمستوى الذى وصل اليه العلم والتكنولوجيا ، وأن تكون نظرتة للعالم نظرة علمية ، وتقدمية وديموقراطية ، لئساعده على أن يكون فعالا ومنتجا فى الجهود من أجل التقدم الاجتماعى . وفى هذا الخصوص ، ينبغى علينا ، بكل جدية ، أن ندرس امكانيات اعطاء الطفل تدريبا مهنيا . فمع حلول عام ١٩٨٥ ، سيكون هناك ٩٠٠ مليون طفل يبلغون من العمر ١٥ سنة أو أكثر مستعدين للتدريب المهني فى البلدان غير الاشتراكية ، وسيكون من اللازم خلق ٤٥٧ مليون وظيفسة جديدة .

ومن غير المقبول على الاطلاق انه حتى فى أكثر البلدان الرأسمالية تطورا التى تحب التفاخر بمستوى معيشتها والتى تبشر الآخرين بحقوق الانسان ، أن الامية والتمييز العنصرى لم تلغ بعد ، وما تزال أقسام معينة من السكان تحرم من الرعاية الطبية المعتادة ومن فرصة الحصول على التعليم . ولا يجد خريجو المدارس والجامعات وظائف ، ولا يستطيعون استخدام معارفهم ، وهم فى الواقع ملفوظون من مجتمع تمسك الازمة بخناقه .

ولا يتلقى الاطفال تربيتهم الاجتماعية والروحية فى المدرسة فحسب . فالاسرة لها أهمية فى ذلك . والاطفال يشكلون انطباعات واءاء عميقة حول القيم الاجتماعية من صلاتهم اليومية مع آبائهم . ان الاسرة المترابطة والجو المعنوى الصحى ، وهما لازمان للغاية فى فترة البلوغ ، يعتبران عاملا هاما فى

تشكيل الشخصية الانسانية . وفى هذا الخصوص تبدو حالة مئات آلاف الاطفال من العمال الاجانب فى البلدان الرأسمالية ، مزعجة . فهم السذين يعانون أولا من تحلل الاسرة كوحدة . ومن اقترابهم الثقافى والاجتماعى ومن التمييز .

وفى المجتمع الرأسمالى يعرف الفتيان والفتيات عدم المساواة الاجتماعية منذ بداية حياتهم . وهم يرون أن بعض الاطفال يعيشون فى راحة وكماليات متعددة بينما يعانون آخرون من الفقر والجوع . انهم يرون قلق اصسداقائهم وآبائهم وجيرانهم ممن فقدوا وظائفهم ولم يعد بمقدورهم إعالة الاسرة ونتيجة لهذا الوضع الاجتماعى ، بالإضافة الى تأثير المدرسة والسينما والتلفزيون ، فليس من المستغرب أن معدل الجريمة يتزايد بين شباب هذه البلدان وأن الكثيرين منهم يتحولون الى مدمنى خمر ومخدرات .

ونحن ندرك تماما التراث المرعب الذى ورثته البلدان المستقلة حديثا عن الاستعمار والاستعمار الجديد . فما يزال الجوع والمرض والفقر هو مصير ملايين الاطفال فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ووفقا للارقام الصادرة عن اليونيسيف ، يعاني أكثر من ٢٠٠ مليون طفل فى البلدان النامية من سوء التغذية المزمن وما يترتب عليه من أمراض ، ويلقى طفل واحد من بين كل عشرة رعاية طبية ولا يتمتع حوالى ١٠٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٧ الى ١٠ سنوات بفرصة الالتحاق بالمدرسة . (١)

والبلدان التى خلصت نفسها اليوم من الاستعمار والحكم الاجنبى - وأساسا تلك البلدان التى تسير فى طريق غير رأسمالى - تعتمد على خبرة البلدان الاشتراكية وتنشئ أنظمة كاملة لحماية الام والطفل . وتسن القوانين لحماية الامومة والطفولة ، كما تبني دور الحضانه والمدارس وتخصص الاعتمادات لامهات المستقبل والامهات العاملات .

ان حالة الاطفال فى البلدان ذات الانظمة الفاشية والعنصرية والمعادية للديموقراطية صعبة وغير انسانية .

ولقد فعل اتحاد النساء الديموقراطى العالمى الكثير خلال السنوات الاخيرة ليلفت اهتمام الرأى العام الى حالة الاطفال فى البلدان التى كان فيها خرق حقوق الانسان وحقوق الطفل صارخا للغاية . وزارات وفود الاتحاد شيل والارجنتين وأوروغواى وباراجواى والبرازيل ، والاراضى التى تحتلها اسرائيل ، وجمهورية جنوب افريقيا وناميبيا . وعادت الوفود بأدلة وثائقية تشير الى أن

النساء والاطفال كانوا على الدوام أول من سقط ضحية للحروب والعدوان والفاشية .

وفي الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل ، قتل عديد من الاطفال والشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ الى ٢١ عاما عندما أطلقت القنات الاسرائيلية النار على مواطنين يتظاهرون ضد الانتهاكات القطة من جانب قوات الاحتلال للحقوق والحريات الاولى للسكان العرب . وحكى تلاميذ المدارس لوفد اتحاد النساء الديمقراطي العالمي كيف يقتحم البوليس الاسرائيلي المدارس في الغالب ويلقي بالقنابل المسيلة للدموع في الفصول . وقدمت رابطة الدفاع عن حقوق الانسان الاسرائيلية الى الوفد وثائق تسجل اعتقالات للاطفال العرب وتعداد لمعاملتهم الوحشية .

وفي شمال ايرلندا تسمح حالة الطوارئ بتحميل الاطفال فوق ١٠ سنوات المسؤولية الجنائية . وغالبا ما يتم اعتقال الشبان الذين تقل أعمارهم عن العشرين عاما للاشتباه في اتصالهم بالمنظمات التقدمية ، ويضربون بل وحتى يطلق عليهم الرصاص . وفي شيلي فقد آلاف الفتية آباءهم وكان مصيرهم الجوع والفقر . وفي جنوب افريقيا يذهب واحد من بين كل ٤٠٠ طفل افريقي الى المدرسة الثانوية ، ويلتحق واحد من بين كل ٥٠٠٠ بالجامعة . والتعليم اجباري ومجاني بالنسبة للاطفال البيض ، بينما لا يشجع الافريقيون على الدراسة . والامثلة لا حدود لها عن العنف والارهاب والتمييز العنصري والمهانة التي يعاني منها الاطفال في ظل الفصل العنصري والفاشية والديكتاتورية . ونحن على استعداد لأن نضع تحت تصرف كافة الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات العامة الدليل الذي نملكه عن انتهاكات حقوق الاطفال .

وسوف يسمح عام الاطفال الدول بجذب اهتمام الرأي العام لحالة الاطفال في البلدان التي يعاني فيها قسم كبير من السكان ، وبخاصة الجماهير العاملة وعائلاتهم من آثار الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن التضخم وارتفاع الاسعار والبطالة .

ومنذ ١٩٥٠ ، وبناء على مبادرة اتحاد النساء الديمقراطي العالمي ، احتفل بأول يونيو كيوم عالمي للدفاع عن الاطفال . وفي هذا اليوم نشند المطالبة بشكل خاص في جميع أنحاء العالم بأن يضمن للاطفال الحقوق الواردة في الاعلان الخاص بحقوق الطفل . وسيكون عام الطفل دافعا جديدا هاما لاتحاد النساء الديمقراطي العالمي وفروعه القومية للعمل من أجل هذه الغاية بطاقة اكبر .

وقد حدد المؤتمر السابع لاتحاد النساء الديمقراطي العالمي . الذي انعقد في برلين في أكتوبر ١٩٧٥ عديدا من الاجراءات الهامة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ لضمان حقوق كافة الاطفال في الحياة والصحة والتعليم . وهي تتضمن عقد

مؤتمرات دولية حول مشاكل الاطفال ، وندوات حول حماية الام والطفل ،
وتربية الطفل والشباب بروح الاممية والسلام والصدقة بين الشعوب .

وتساعد منظمة الامم المتحدة في الاعداد لعام الطفل الدولي . فقد دعت كافة
الحكومات الى تشكيل لجان قومية خاصة لعام الطفل الدولي . كما اقيمت مجموعة
تنسيق استشارية من ممثلي وكالات الامم المتحدة المتخصصة في اطار الامم
المتحدة . ونقود وكالة اليونيسيف عام الطفل الدولي . كما أنشئت لجنة لعام
الطفل الدولي من تنظيمات غير حكومية .

ان مصير الاطفال ومستقبلهم يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير العالم . ورغم
التقدم المثير للاعجاب الذي حققه الانفراج ، يزداد نشاط الدوائر العسكرية
الصناعية في العديد من البلدان الرأسمالية ، وتنتشر المشاعر العسكرية الموالية
للفاشية . ولم يعرف العالم طمعا للراحة من الحروب والنزاعات المحلية غير
العادلة بينما بلغ انتاج الاسلحة مستوى مرعبا لم يسبق له مثيل . ففي الولايات
المتحدة وحدها توجد اسلحة نووية تعادل قدرتها التدميرية ٦٠٠.٠٠٠ قنبلة
من النوع الذي القى على هيروشيما . ويكفي هذا التدمير كل سكان العالم ١٢
مرة . اليس ذلك كثيرا ؟

والنساء يعطين الحياة ، ولهذا السبب فانهن نصيرات متحمسات لكل مبادرات
السلام . ولهذا فاننا نعتقد بأن الاعدادات لعام الطفل الدولي والعام نفسه ينبغي
أن يصبحا محور النضال المشترك من أجل السلام ونزع السلاح ، وقد أصبح
نزع السلاح ضرورة ملحة ، ورغبة جامعة للملايين الناس في جميع القارات ،
الذين ينشطون في الكفاح ضد انتاج اسلحة الابداء بالجملة . وضد قنبلة
النيوترون ، ومن أجل خفض نفقات التسلح . ويدعو اتحاد النساء الديموقراطى
العالمى الى وضع حد لسباق التسلح ، الى استخدام الاموال التى تنفق على انتاج
السلاح ، من أجل محاربة الجوع والامية والبطالة ومن أجل حماية الامومة
والاطفال .

ان التركيب العريض للغاية لحركة النضال من أجل حماية حقوق الطفل
هو دليل على امكاناتها الكافية العظيمة ، والمهمة الآن هى تشجيع العمل الجماهيرى
على اساس الاستعدادات لعام الطفل الدولي على المستوى الدولى والقومى والمجلى .

أحداث الشهر

● في الفن والثقافة ●

- من الباليه الى الجمباز
- مسرح الشباب ● دار الموسيقى ● معرض لرسوم الاطفال .

● شريط الأنباء ●

- اجراءات عملية لتزعم السلاح
- محاولات لانقاذ الدولار
- حلف الاطلنطي ومساعي الانفراج
- السوق المشتركة ورفع أسعار الحاصلات الزراعية
- الوجود الامريكى فى آسيا



عن الباليه إلى الجمباز

الفريق القومي السوفييتي منذ أربع سنوات
٠٠ اعترف الجميع بمستقبلها الباهر .
فازت ٣ مرات ببطولة الاتحاد السوفييتي ،
وجاءت البطولة العالمية في سويسرا لتتوج
تلقوها .

في أكتوبر الماضي فازت بمقلة الجمباز
السوفييتية إيرينا ديروجينا بالميداليات
الذهبية الست في بطولة الجمباز العالمية
التي نظمت في بازل ، وأصبحت هي البطلة
الوحيدة لبطولة الجمباز .

ان سنواتها الست في ستوديو الباليه

ومنذ ان ظهرت ديروجينا لأول مرة في

اللباس انسى كل شيء • ولا اسمع سوى
الموسيقى • والشئ الرئيسى فى الجميـ
الابقاعى هو الا تكون مقطرًا ، وأن تكون
مخلصًا قدر المستطاع •

وحركات ايرينا رشيقة ورائعة وواثقة
• وتسمى احيانا « فتاة بلا اعصاب » •
بين أن الانفعال و « النار » تملأ جنباتها •
وتستطيع ايرينا أن تفرض انتصـ
بارادتها بقوة وليس بمهارتها فى المحل
الاول •

والسنوات الأربع فى مدرسة الرقص قد
ساهمت فى نجاح ايرينا • وهى الوحيدة
تقريبًا بين رياضيو الجميـ السوفييت التى
تتمتع بمثل هذا التكوين • فلقد ساعدها
البلابة على التحكم فى حركاتها الإيقاعية •
والجميـ يتطلب حركات متناغمة للغاية
تفرض تدريبًا طويلًا على الرياضى •
وتقول ايرينا « خلال المباراة يقع عبء
كبير على وأحس انه يملكنى الطموح •
اننى احب رياضتى • وعندما أكون فوق

● مسرح الشباب ●

انشىء مسرح الشباب فى موسكو بعد
انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى •
وكان الشباب من العمال أول ممثلين
وساعدهم على تادية أدوارهم اساقذة
محترفون من مسارح موسكو الشهيرة •
وليس من الامور السهلة أن تواكب كل
جيل من الشباب • ولذلك تدعم فرقة مسرح
الشباب على الدوام ممثلين شبيـ
موهوبين • ويعمل المسرح على تربية
رواده من الشباب بروح الحب لبلادهم ،
وحب العمل ، والفخر بالمشاركة فى بناء
وتطوير البلاد • وبرنامج المسرح متنوع
لغاية ويتضمن مسرحيات مثل « اغتوجراد
... ٢١ » وهى مسرحية عن اسلوب جديد فى
القيادة • ومسرحية « كان صامداً على
الدوام » عن ماثرة جندى سوفييتى خلال
الحرب الوطنية العظمى ، و « آمال »
مسرحية تعالج تطلعات عامل نسيج شباب •
وتدعو مسرحية « خوريا » للاندفاع عن
التراث الذى ورثته لنا الاجيال السابقة ،
كما تحكى مسرحية « المستعمرات » عن
مدرس سوفييتى وتلاميذه • وقد قدم
المسرح من جديد مسرحية « مواطن من
مدينتنا » لسيمونوف ، كما تحظى مسرحية
« أيفانوف » لتشيكوف ومسرحية « ثيل »
للمأخوذة عن رواية شارل ديكوسنترينسكية
واسعة لدى جمهور الشباب •

ان النجاح المتزايد للمسرح هو
اعتراف بالجهود المثيرة التى تبذلها
الفرقة على الدوام •



« ن • كازاستيف »

● دار الموسيقى ●

وفي آخر مايو من كل عام تزور مجموعة من المدرسين هذه الدور لانتقاء الأطفال الموهوبين ليأخذوهم إلى ليننجراد ليعيشوا ويدرسوا هناك . ويعقد ١١ عاماً من الدراسة يحصل الأطفال على وظيفة مدرس موسيقى في مدرسة بالإضافة إلى شهادة إتمام الدراسة الثانوية .

وكثير من الأطفال الذين تخرجوا في هذه الدار أصبحوا موسيقيين مشهورين ، ومن بينهم الكسندر ستيبانوف الحائز على جائزة المسابقة الدولية « مهرجان براغ » عام ١٩٧٣ ، وهو عازف سيمفوني في أوبرا ليننجراد الأكاديمي ، وديمتري بيجوزوف الحائز على دبلوم مسابقة أحسن قارئ طيلة لعموم الاتحاد ، والذي يعمل في الأوركسترا السيمفوني الأكاديمي في موسكو .

منذ الصباح الباكر حتى المساء تتردد الموسيقى بين جنبات الدار ، ويمكنك سماع أصوات البيانو والكمان والكلارينيت والوكورديون من كل غرفة في المبنى القديم في شارع ماستار سكاي في ليننجراد .
إنه الدار المتخصصة لموسيقى الأطفال المسمى باسم ريمسكي كورساكوف . ويحمل المعهد بحق اسم المؤلف الموسيقي الروسي العظيم : فمنذ مائة سنة مضت قام ريمسكي كورساكوف ، الذي ألف فيما بعد الأوبرات الشهيرة ، والذي كان ضابطاً في شابا في البحري حينذاك ، بتأسيس مدرسة للموسيقى . أصبحت الأساس لهذه الدار الموسيقية المتخصصة .

وفي الاتحاد السوفييتي يعيش الأطفال الذين فقدوا والديهم ويدرسون في دور خاصة تنفق عليها الدولة .



● العزف في دار الحضانة ●

● معرض لرسوم الأطفال ●



عموم روسيا للمحافظة على الآثار الثقافية والتاريخية لعرض ماضي العاصمة وحاضرها •

وكان زوار المعرض في الغالب من بين الأطفال ، ومن خلال التعليقات التي سجلت في دفتر الزيارات أعجب آلاف الأطفال بالرسوم المعروضة وأبدوا اهتماما كبيرا بما رسمه زملائهم في نفس العمر •

نظم في موسكو أخيرا معرض لرسوم الأطفال ضم أفضل مائة لوحة رسمها الأطفال الاعضاء في ستوديوهات الفن بدور الثقافة في العاصمة السوفيتية • • وقد نظم المعرض تحت اسم « مدينتي موسكو - معرض رسوم الأطفال » في إحدى قاعات العرض الضخمة في العاصمة • وأشرف على تنظيم المعرض جمعية

إجراءات عملية لنزع السلاح

النيوتروني ربما يغذى انعدام الثقة والتوتر بين البلدين . وإذا ما قررت واشنطن في النهاية أن تبدأ إنتاج القنبلة النيوترونية ، فإن مثل هذا القرار سيعني سباق تسلح جديد ، ويزيد من التنافس العسكري بين البلدين ، ويدفع بمزيد من المباحثات بين البلدين .

ويعتقد العالم السوفييتي الكبير أن ذلك سيكون نتيجة للجهود التي يبذلها دعاة اتباع سياسة أمريكية أكثر حزمًا حيال الاتحاد السوفييتي . هؤلاء يرون في تأجيل إنتاج السلاح النيوتروني فرصة للاتحاد السوفييتي لتقديم تنازلات في أي مجال من مجالات الحد من الأسلحة التي تدور حولها المفاوضات بين البلدين . ويعجز دعاة سياسة القوة عن ادراك أن حلاً أيجابياً لأي مشكلة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح سيعود بالفائدة على الولايات المتحدة والبلدان الأخرى .

وأشار نيقولاى سيميونوف أنه قد أصبح الآن من البديهي أنه كلما طال وقت عدم

» يعتبر اجراء الرئيس كارتر حول انتاج السلاح النيوتروني اجراء ناقصا . انه تجاوز لسياسة واشنطن وقد يكون له آثار استراتيجية غير مرغوب فيها « هذا ما قاله الاكاديمي نيقولاى سيميونوف الحائز على جائزة نوبل .

والعيب الرئيسى فى قرار الرئيس الأمريكى يكمن فى أنه لم يحظر هذا السلاح للابادة بالجملة . أن تحديث وسائل انتاج القنبلة النيوترونية يزيد من فرص انتاجها فى نهاية الامر . وهذه الحقيقة لا تظل لحسب عنصراً سلبياً يضئاف الى الاختلافات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بل ربما يكون لها آثار عسكرية كذلك على عملية الحد من الأسلحة النووية .

ويعتقد نيقولاى سيميونوف ، العضو المراسل فى إحدى عشر أكاديمية للعلوم ، من بينها أكاديمية العلوم القومية للولايات المتحدة وأكاديمية علوم نيويورك ، أن تأجيل البيت الأبيض لقرار إنتاج السلاح

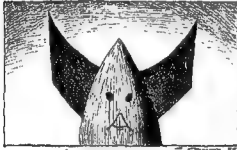
شريط الأنبياء .. شريط الأنبياء

المحافظة على استقرار استراتيجي في العالم • إذ لا يجب المساومة حول مشكلة لها مثل هذه الخطورة ، وقد أعلن الاتحاد السوفييتي أنه لن يقبل أى مناورة تهدف إلى إضافة سلاح نووي جديد إلى المخزون القائم لهذه الأسلحة •

لقد آن الاوان للحد من مخزون السلاح النووي الذى يهدد العالم بكارثة نووية • وسباق التسلح قد بلغت عقاله • وبذلك يجب بذل الجهود العملية ، بدلا من المناورة لتحريم أى أنواع جديدة من الأسلحة النووية •



أناست أنا



هذه القنبلة ليست لي • م. أبراموف

تحقيق أى تقدم فى حل مشاكل نزع السلاح كلما زاد عدد الدول الذرية • وسوف تزداد إمكانية هجوم نووى متعمد ليس بنسبة عدد مثل هذه البلدان وإنما بنسبة مريع هذا العدد •

ويرى العلماء الأمريكيون أنه إذا لم يوقف سباق التسلح ولم يوضع حد لسباق التسلح النووي فإن حوالي ٣٥ بلدا ستصبح دولا ذرية بحلول عام ٢٠٠٠ •

وليس هناك شك أن كافة الدول لها مصلحة فى التوصل إلى حل مبكر لمشاكل نزع السلاح • بيد أن القوى التى تحاول فى الغرب مواصلة الاستعدادات للحرب تحاول الاستفادة من تطلع العالم إلى السلم والانفراج لصالحها • وهى تبتذل قصارى جهدها لتأجيل حل المشاكل الرئيسية لنزع السلاح ، بما فى ذلك خطر القنبلة النووية ، وتضارب على الاندفاع العالمى من أجل السلام ، وتآكل فى الحصول على تنازلات من الجانب السوفييتى ، يمكن أن يضمن لهم مزية من جانب واحد •

ويقول الأكاديمي سيميرنوف أنه اقتنع أن هذا الموقف غير الأمين من مشكلة الحد من الأسلحة النووية يعرقل البحث عن حلول مقبولة من الطرفين ويزيد من خطر الحرب النووية • أن العلماء السوفييت عندما أرسلوا خطابا إلى الرئيس كارتر إنما كانوا يطالبونه بأن يتخذ موقفا مسؤولا من مشكلة إنتاج السلاح النووي ، الموقف الذى تفرضه مصالح



محاولات لإنقاذ الدولار

الرسامالية ، يسبب انزعاجا متزايدا ، أن لم تقل رعبا فى العالم القريب •

أن استمرار تدهور الدولار ، وما يؤدي إليه من أضرار مالية واقتصادية فى البلدان

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

فان الولايات المتحدة ، كما يقول دوبريه ، بدأت عن عمد لتلاعب بقيمته لكي تقم سدا ضد الواردات ولكي تسهل الصادرات .

غير ان مثل هذه السياسة المقامرة لم تكن لتتم دون عقاب . لأنها كانت تعنى أن الولايات المتحدة تسير في طريق « كفاة انواع التجارب » ، كما يقول رئيس وزراء فرنسا السابق متهمًا ، وبدأت تزيد من عجز الميزانية القدرالية وتقوم بانفاقات لا يقابلها دخل ، مما سمح بزيادة العجز في ميزان المدفوعات وفي نفس الوقت وأصلت إصدار الدولارات الورقية لمنع القروض .

وجعلت الولايات المتحدة من قرارات مؤقتة تقوم على استحداث عجز في الميزانية لدعم الاقتصاد ، جعلت منها سياسة دائمة ، كما يقول ميشيل دوبريه ، وكانت النتيجة زيادة الأمور سوءًا وتعقيدًا . وبعد أن أشار إلى أن ما تم بموافقة أصحاب البنوك ورجال الصناعة والسياسيين كان مجرد تماسك شكلي لبذرة تسوء لأنها ضعيفة في النهاية » وأصل كلامه يشير إلى أن الآثار الترتيبية على ذلك كانت خطيرة للغاية » فالواقع قاس بالنسبة للجميع صغارًا كانوا أم كبارًا ، وضعف النقد الأمريكي أمر لم يعد من الممكن أخفاؤه .

ومن ناحية أخرى ، كان هناك ، كما يقول دوبريه : « صمت مطبق من جانب أوساط الحكومة والخزينة » فلم يجرؤ أحد على القول بأن دولة عظمى تقدم مبالغًا مخيلا للامال بقود إلى عواقب وخيمة يرفضها قول الحقيقة عن مآلها القومية وأسعارها وتجارتها الخارجية . ولم يجرؤ رئيس حكومة (في البلدان الرأسمالية) منذ وفاة الجرال ديغول ، أن يثبكن (الفوضى الدائمة في النظام النقدي لا يمكن أن تساعد على إقامة نظام في المجال الاقتصادي وبالتالي في المجال السياسي والاجتماعي » .

ان ما يستاء منه رئيس وزراء فرنسا

ولقد عالج الموضوع أخيرا في صحيفة لوموند الماريسمية رئيس وزراء فرنسي سابق ، هو ميشيل دوبريه ، الذي يعتبر الآن عضوا بارزا في الجمعية الوطنية . وبدون الدخول في التعقيدات المالية والنقدية للمشكلة ، قدم تحليلا للجوهر السياسي لما حدث ويحدث للدولار .

كتب ميشيل دوبريه يقول : « أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من الدولار الجبار سلاحا للحرب . وأساءت استخدام هذا السلاح ، بعد ما جلبه من مشاكل خطيرة ، يهدد الآن بإزالة العقاب والولايات المتحدة نفسها » .

ويعبد ميشيل دوبريه إلى الذاكرة « التعطش الغربي إلى الدولارات » الذي أصاب العالم أجمع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . فأوروبا الغربية ، وأمريكا الجنوبية ، وآسيا ، وأفريقيا كانت تريد دولارات ، ودولارات أكثر وأكثر ، دونما نهاية ... وكان الدولار معادلا للذهب . بل وحتى أعلى سعرا منه . وشعرت الولايات المتحدة أن دولارها سلاح فريد .

وكان ذلك بداية لانفصاعها من أجل الاستيلاء على مواقع نفعية ومالية في العالم الغربي لم تكلفها كثيرا . وكل ما كان عليها أن تفعله هو أن تزيد من قدرة مطامعها لتغرق العالم بالدولارات . ويشير دوبريه إلى أن الدولار أصبح معيارا للحكم على قيمة كافة العملات الأخرى لأن « حكماء المال العظام » قرروا ذلك .

لكن شيئا فشيئا بدأت الآثار المحتمة لمثل هذه السياسة تتضح . وازداد ضعف الدولار ، وكان من الصعب أخفاء ذلك . وكان لابد من التخلي عن مبدأ التبادل الحر للعملة الورقية الأمريكية بالذهب . وبدأ تدهور قيمة الدولار . وبدأ ذلك ضربة شديدة لهيبة العملة الأمريكية ، ولكنه من المعروف أن هبوط الدولار لم يقق السادة الأمريكيين على الاطلاق . وعلى العكس ،

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

ويخلص ميشيل دوبريه الى ان « الفوضى الدائمة ، وبخاصة في المجال النقدي ، لا يمكنها ان تؤدي الى فائدة للرخاء والتقدم والسلام » . وهذه حقيقة واضحة - ومع ذلك فان الذين جلبوا هذه الفوضى وواصلون مقامتهم المالية الخطرة ، وفي تطور هام اخير في ألمانيا الاتحادية وصلت قيمة الدولار الى أقل من ٢ مارك في سوق الأوراق المالية .

ويبدو كما لو ان واشنطن بدأت تدرك ما يجمعه وضع الدولار من أخطار ومن ثم بدأت محاولات وقف تدهوره ، ولو دون حماس .

ويتضح ذلك حيث ان اول شيء يجب عمله لإصلاح وضع الدولار هو وقف سياق التسليح الذي يلتهم أكثر من ١٠٠.٠٠٠ مليون دولار في العام ويهدد بعجز مزمن في الميزانية . لكن هل تدرك واشنطن ان ذلك في مصلحة الأمريكيين ، قبل ان يفوت الاوان .

السابق هو محاولات الولايات المتحدة تولي هذه المهمة الصعبة للغاية « لاعادة الاوضاع الى طبيعتها » الى مشاكل حلقها الذين يملكون بأوضاع أفضل من غيرهم ممن يفرقون في التضخم والليون .

ويكتب قائلا : « ان النمل مدعو لانقاذ ذباب الفئتين » معلنا انه ضد مثل هذا المخطط . ولهذا السبب « فان حرب الدولار سوف تستمر ، وتجر نفس النتائج في أعقابها : البطالة ، والقوى في التجارة الدولية ، وسياسة الحماية وتقليبات الاستثمار . وهذه النتائج لا تؤثر فحسب على الولايات المتحدة » .

ويحث دوبريه الاوروبيين الغربيين على جمع شجعانهم لمقاومة محاولات الولايات المتحدة القاء عبء تدهور الدولار على كاهلهم ، الدولار الذي تحول من سلاح لكسب السيطرة العالمية وارث لينزل الضربات باقتصاده وماليته .



حلف الأطلسي ومساعي الانفراج

الذي هاجم الانفراج كان يستخدم الاصطلاح كثيرا . وقد استخدم حلف الاطلسي في وليقلته الأخيرة تعبير الانفراج تشبها مع روح العصر ، فالبيان المشترك للمجموعة الأوروبية للحلف قالت ان وزراء الدول المشتركة يؤكدون التزامهم بسياسة الانفراج .

والانفراج ، على طراز الاطلسي امر

في اواخر مايو اجتمع في واشنطن مجلس حلف الاطلسي واتخذ عددا من القرارات في اتجاه تصعيد سياق التسليح وتدعيم القوة العسكرية للحلف وتوسيع نفوذه . وانه لامر معتاد بالنسبة لزعماء حلف الاطلسي ان يشوشوا الامور ، ويتحدثون بلغتين . فنحن نعرف ان الانفراج فكرة سياسية يعتز بها ملايين الناس وحتى اناس مثل الرئيس الأمريكي السابق فورد

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

يقدم خطوطا مرشدة لتطور الحلف في اتجاه معاد للانفراج ، أى نحو سباق تسلح جديد .

وهذا البرنامج الطويل الاجل قد اعد في مقر قيادة الحلف واسهم فيه الأمريكيون . بالنصيب الاكبر . والولايات المتحدة تشكل ١٠٪ من القوات المشتركة للحلف ، بينما القيادة العامة للحلف يشغلها فى الأساس ضباط امريكيون . وقد اشارت الوكالة الفرنسية الى ان البرنامج الطويل الامد اعد بناء على تعليمات من الرئيس كارتر . اما هدف كل تلك البرامج فقد كشفها الجنرال دون شارى قائد الفيلق الخامس الامريكى فى ألمانيا الغربية حينما قال : « ان السلام وهم » . وانعدام السلام كان ومايزال وسيظل حقيقة أساسية فى الحياة . والنزاع فى أى شكل صفة كامنة فى الانسان » . وما يقوله الجنرال شارى انما يكشف عن موقف جنرالات الاطلنطى من الانفراج .

غريب . لقرارات وزراء دفاع الحلف لا تحوى شيئا له علاقة بالانفراج . ولا تقترح أى اجراء يوقف سباق التسلح أو يقوى الثقة بين الدول . وانما العكس تماما ، فالفكرة الرئيسية فى كافة الوثائق تدور حول ضرورة تدعيم قدرة الحلف الدفاعية عن طريق تحديث واعادة تنظيم الخدمات وزيادة الاعتمادات .

وقد اقر وزراء دفاع الحلف مجموعتين من الاصلاحات جرت مناقشتها فى دورة واشنطن ، مجموعة متوسطة الاجل (حتى ١٩٨٤) ومجموعة طويلة الاجل (حتى ١٩٩٥) . وكما يقول البيان الرسمى فان تلك الاصلاحات تهدف الى « دعم دفاع عالم الاطلنطى » . ومن اجل هذه الغاية ينبغي تنفيذ ١٣٠٠ اجراء كجزء من البرنامج المتوسط الاجل . اما البرنامج الطويل الاجل المكون من اقسام ثمانية يشمل ٣٠٠ توصية ، ١٨٦ منها تنطبق على ألمانيا الغربية وحدها . وهكذا فان البرنامج



د. أجاييف

الطريقة الإسرائيلية لعملية السلام

السوق المشتركة وأسعار الحاصلات الزراعية

استقراراً ، على استعداد للتوصل الى مساومة ، أو كانوا على الأقل يهتمون بوحدة التسعة ، فإن الوزراء اليوم يسامون بحدّة . وقد اشارت لوفيتا الإيطالية الى ان مصالح اعضاء السوق غالباً ما على طرفي نقيض . وينطبق ذلك بشكل خاص على سياسة السوق الزراعية .

ومهما بلغت نفقات السوق الزراعية ، فإن المنتجين المباشرين - وهم أكثر من ٨ مليون مزارع متوسطة وصغير - يحصلون على جزء منها فقط . أما نصيب الاسد فيذهب الى كبار المزارعين وإلى الشركات التي تنتج سلعاً للزراعة والتي احتكرت شراء وتخزين وتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية .

ويقول بعض الاقتصاديين الغربيين ان المعونة المالية المباشرة للمزارعين ستكون أكثر الاشكال فعالية لسياسة السوق الزراعية . ومع ذلك تفضل الدول التسع مواصلة الميكانيزم الذي تلعب فيه مستوى أسعار الفراء دوراً هاماً ، وهذا مفيد لاحتكارات البلدان الاعضاء الذي اقيم السوق خدمة لمصالحها .

لحوالي ستة شهور ووزراء الزراعة في السوق المشتركة يناقشون أسعار الفراء لعامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . وقد وافقوا أخيراً في بروكسل على رفع الأسعار ٢٥٪ . ومع ذلك فالاتفاق ليس نهائياً لأن إيطاليا احتفظت ببرايتها حول هذا القرار .

فلماذا يثير مستوى أسعار الفراء مثل هذه المناقشات الحادة ؟ ذلك لأن اعتمادات دعم الزراعة تصل الى آلاف الملايين وتصل الى أكثر من نصف نفقات السوق المشتركة . وهذه الوجبة الشهية تنقسم بين اعضاء السوق المشتركة نتيجة عملية معقدة للغاية ، ويلعب مستوى أسعار الفراء دور المنظم الرئيسي لها . فإذا ما تغير هذا المستوى جزء من عشرة سيفقد بلد ما مبلغاً ليذهب لبلد آخر والعكس بالعكس . ويحدث ذلك أيضاً عندما يتغير سعر شراء أي من المنتجات الزراعية .

ان المحادثات الطويلة حول أسعار الفراء كانت نتيجة لاضطرابات اقتصادية وتقنية ومالية طويلة في غرب أوروبا ، ومؤشر لنمو التناقضات بين بلدان السوق . وإذا كان اعضاء السوق فيما مضى ، عندما كان الوضع الاقتصادي أكثر



شريط الأنباء .. شريط الأنباء

الوجود الأمريكي في آسيا

بشكل دائم في قواعدها العديدة في آسيا
بـ ١٤٠٠٠ ر. جندى على الأقل وقدر كبير
من المعدات .

وتلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما
كذلك ، فالأسواق الآسيوية مثلاً تستهلك
٢٥٪ من صادرات الولايات المتحدة . وفي
الفترة ما بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ زادت
الاستثمارات الأمريكية الخاصة في المنطقة
من ١٠٠٠ مليون إلى ٥٠٠٠ مليون دولار .
والمضاريات حول « عودة » الولايات
المتحدة إلى آسيا ، مصحوبة بكافة أنواع
الاستعدادات العسكرية ، تخلق بالطبع
البلدان الآسيوية ، وقد كشفت رحلة
مونديل أن هذه السياسة لا تتفق مع المصالح
الحقيقية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ ومع
سعيها للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ،
وتدعيم الاستقلال الفرعي ، وتأمين الانفتاح
الدولي والسلام والأمن الوطيد .

قام نائب رئيس الولايات المتحدة مونديل
بجولة بين عواصم القلبيين وتايلاند
واندونيسيا وأستراليا ونيوزيلند استغرقت
١٢ يوما . واشارت الصحافة الأمريكية
إلى أن غرض الزيارة هو اظهار اهتمام
واشنطن الخاص بالموضع في الهند والمحيط
الهادئ .

أما نوع هذا الاهتمام فيمكن الحكم
عليه من الجولة نفسها ، التي كانت زيارة
استعراضية : ففي كل محطة توقف فيها
تركزت المحادثات حول المشاكل العسكرية،
التي تعتبرها واشنطن على ما يبدو عنصرا
جوهريا للسياسة الأمريكية في آسيا والمناطق
المجاورة . وفي القلبيين ، مثلاً ، ناقش
الطرفان شروط اليفتاجون ومواصلة تاجير
أكبر قاعدتين له في آسيا ، كلارك وسويك
باي . وفي تايلاند واندونيسيا ناقش نائب
الرئيس تزويدتهما بالطائرات الأمريكية
المقاتلة وغيرها من التجهيزات .



القيادة الجماعية في روسيا في. خروف

وأحد السمات المميزة لسياسة « العودة
إلى آسيا » المشهورة ، كما وصفها نائب
الرئيس ، هي رغبة الولايات المتحدة في أن
تتحول منظمة بلدان جنوب شرقى آسيا
إلى حلف عسكري يتعاون مع الأنزوس .
ويضم الأخير إلى جانب الولايات المتحدة
أستراليا ونيوزيلند . وخلال زيارة مونديل
لكامبيرا أعلن أن نشاط الأنزوس وسعت
للتشمل المحيط الهندي بالإضافة إلى
الهادئ .

وعند التعليق على زيارة مونديل
أشارت نيوزويك إلى أن قادة اليفتاجون
يشيرون بارتياح إلى أن حكومة كارتونتنر
إلى منطقة آسيا من وجهة النظر
الاستراتيجية . وتحفظ الولايات المتحدة

دائرة المعارف

• مشروع كولومبو :

انضمت هذه المنظمة الاقليمية بناء على اقتراح بريطانيا عام ١٩٥٠ بهدف تقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية الى بلدان آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية ، و أعلن عن تأسيسها في كولومبو عاصمة سرى لانكا ، في مؤتمر عقده وزراء خارجية دول الكومنولث البريطانى .

وتضم هذه المنظمة ٢٧ بلدا عضوا من بينها ٦ أعضاء يمثلون الدول المقرضة وهى : الولايات المتحدة وانجلترا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلند . وتلقى تقديم المساعدة الى الدول النامية الاخرى مثل أفغانستان وبورما والهند والندونيسيا وباكستان وسنغافورة وتايلاند والفلبين وسرى لانكا .

ومن الناحية الواقعية ، تمثل الولايات المتحدة والهيئات المالية الدولية الخاضعة لسيطرتها « الجهات المقرضة » الاساسية ، واهم الجهات التى تقوم بتمويل مشروع كولومبو هى الوكالة الامريكية للمتنمية الدولية والبنك الامريكى للاستيراد والتصدير .

وتتخصص برامج التنمية والمساعدة فى ظل « مشروع كولومبو » أساسا فى مواجهة احتياجات الحاصلات الزراعية ، ويرجى أقل تنمية المرافق العامة للبلدان

وقد دعت البلدان النامية على الدوام الى إلغاء الحواجز التجارية التي تضعها الدول الغربية ، والموجهة ضد « شركائها الضعفاء » . كما تطالب هذه البلدان بإعادة النظر في نظام سداد الديون التي تراكت في ظل مشروع كولومبو .

وقد أقرت اللجنة الاستشارية في اجتماعها السادس والعشرين ميذاقجديا للهيئة أصبح اسمها بمقتضاء « مشروع كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة في آسيا والباسيفيكي » . ورفضت كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا الاشتراك في هذا الاجتماع .

● البرلمان الأوربي :

انئى البرلمان الأوربي ، الذى يعتبر رسميا الهيئة العليا للسوق الأوروبية المشتركة ، وفقا لما نصت عليه معاهدة روما عام ١٩٥٧ . وكان دعاة السوق الأوروبية يعتبرونه عنصرا هاما من عناصر « التكامل بين بلدان أوروبا الغربية » .

غير أن « آباء الحقيقين » ، الاحتكارات والشركات الكبرى ، كانت تتوقع أن يكون أداة طيعة للضغط على البلدان المنتجة الى السوق . وحاولت الاحتكارات أن تستخدم الديمقراطية الظاهرية لهذه الهيئة ستارا لغرض السياسة التي تحقق أهدافها . ولم ترض تلك الاحتكارات عن أن القرارات التي يتخذها البرلمان الأوربي غير ملزمة لجميع الدول الاعضاء . ومن ثم أصبح « البرلمان الأوربي » بمثابة هيئة استشارية لحسب .

ومازالت النواثر الاحتكارية التي تطمح في مضاعفة ادواتها السياسية والاقتصادية ، والتي تمارس عن طريقها

الاعضاء مثل انشاء الطرق والكبارى والطارات الصغيرة ، ثم يتنى لتريب الاخصائيين على نطاق ضيق . وقصد وجهت البلدان النامية انتقادات شديدة الى هذه السمة الخاصة من سمات مشروع كولومبو ، والتي جعلته قليل الفائدة في إقامة اقتصاد مستقل في الدول المستفيدة من المشروع .

وقد اثبتت تجربة أكثر من خمسة وعشرين عاما أن المشروع لم يحقق سوى نتائج متواضعة ، وذلك رغم المبالغ الطائلة التي أنفقتها الدول المخرضة والتي بلغت ٥٠ ألف مليون دولار ، إذ لم يكن للمشروع أى اثر ملموس على تنمية الاقتصاد القومى في أى بلد من البلدان النامية المشتركة فيه .

وبنى نفس الوقت فإن البلدان الرأسمالية - وهى أول من دعما الى المشروع - تستخدمه من أجل التفلل الاستعماري الجديد في بلدان جنوب آسيا وجنوبها الشرقى وكانت هذه البلدان حريصة على الدوام على أن تربط المساعدة التي تقدمها في إطار هذا المشروع بشروط سياسية . فوجد مثلا أنها قدمت مساعدات جملة الى الحكومات المعيلة في سايجون ، وانتهى ما زالت تقدم مساعدات كبيرة للنظام غير الشعبي القائم في سيول .

ومن الامور ذات الدلالة أن اللجنة الاستشارية - وهى الهيئة العليا في مشروع كولومبو - كانت تناقض دائما في اجتماعاتها في السنوات الاخيرة المسائل المتصلة باندحور الوضع الاقتصادي في معظم البلدان النامية المنتجة . وكان من المسائل التي ناقشتها مسألة العجز الشديد في الموارد الغذائية ، والعجز الظاهر في الميزان التجارى بين البلدان المستفيدة والبلدان التي تقدم المساعدات .

الماضى - الاغلبية الساحقة فى الاصوات
وبالتالى القدرة على اصدار ما تشاء من
قرارات .

وقد استمر الخلاف طويلا بين دول
السوق حول عدد من السمات الجديدة
« للبرلمان الاوربي » . ففرنسا تعارض
بشدة الاتجاه الى توسيع سلطات البرلمان
اذ يمكن ان يؤدي ذلك الى ان يصبح
البرلمان هيئة فوق الدول تحد من سيادتها .
كما ان الرأى العام فى انجلترا والدانمرك
وغيرهما يعارض بشدة تركيز السلطات فى
المجالات الاقتصادية والمالية فى يد
« البرلمان الاوربي » .

وليس هناك اتفاق بين دول السوق حول
مسألة اجراء انتخابات عامة لعضوية
« البرلمان الاوربي » ، وهى الانتخابات
المقرر اجراؤها فى خلال هذا العام .
وتواجه الحكومة البريطانية معارضة قوية
داخل بلادها لاقرار القانون اللازم لاجراء
تلك الانتخابات بحيث اضطرت الى اعلان
انها ليست واثقة من ان الانتخابات ستجرى
فى الموعد المحدد لها .

التاثير على حكومات بلدان السوق
المشتركة - تدعى الى فكرة تجديد البرلمان
الاوربي .

وظهر هذا الاتجاه الذى تتبناه بعض
الجماعات السياسية الراحبة فى زيادة
اهمية « البرلمان الاوربي » فى القرارات
التي اتخذها مجلس وزراء السوق فى ٢٠
سبتمبر عام ١٩٧٦ ، اذ اقترح فى ذلك
الاجتماع ان يزيد عدد اعضاء البرلمان من
١٩٨ عضو الى ٤١٠ اعضاء . كما اقترح
تغيير نسب تمثيل البلدان المختلفة :
فرنسا وانجلترا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا
يكون لكل منها ٨١ عضوا « ويمثل كل
منها حاليا ٣٦ عضوا » ويكون لهولندا ٢٥
عضوا « فى مقابل ١٤ حاليا » ويلجيكا
٢٤ عضوا « فى مقابل ١٤ حاليا »
والدانمرك ١٦ عضوا « فى مقابل ٩ حاليا »
وايرلندا ١٥ عضوا « فى مقابل ١٠ حاليا »
ويبقى للكسمبورج ٦ نواب كما هو الحال
الآن .

واذا كان عدد نواب كل بلد سيزيد فان
ذلك لا يغير من مبدأ عدم التكافؤ داخل
« البرلمان الاوربي » اذ ستبقى للدول
الصناعية الكبيرة - كما كان الحال فى

● اشترك في هذا العدد



SOCIALIST STUDIES

JULY 1978

MAIN SUBJECTS

- Over coming under develop-
ment
- Leninism and the struggle to
democratise Society in Cyprus.
- Trilateralis — US imperialism's
new Scenario.
- FRG Monopoly Capital : ex-
pansionist trends.
- US Finance capital.
- Our duty to children.
- World changes and developing
countries.

● العام الدولي للطفولة :

فريدا براون ، رئيسة اتحاد النساء
الديمقراطي العالمي .

● فيكتور بيرلو :

اقتصادي أمريكي .

● لودفيج مولر :

عضو هيئة الرئاسة وسكرتير الحزب
الشيوعي الألماني .

● كيجوما مالميدا :

استاذ مساعد في الاقتصاد ، جامعة
دار السلام .

● جون بيتمان :

عضو المكتب السياسي للجنة المركزية
للحزب الشيوعي الأمريكي .

● فريتمن ريتش :

رئيس قسم السياسة الاقتصادية
والاجتماعية في الحزب الشيوعي
الألماني .

● جورج سافيدس :

رئيس لجنة الرقابة المركزية لحزب
أكيل القبرصي .

دراسات اشتراكية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السام والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة :

أمينة السعيد

نائب رئيس مجلس الإدارة :

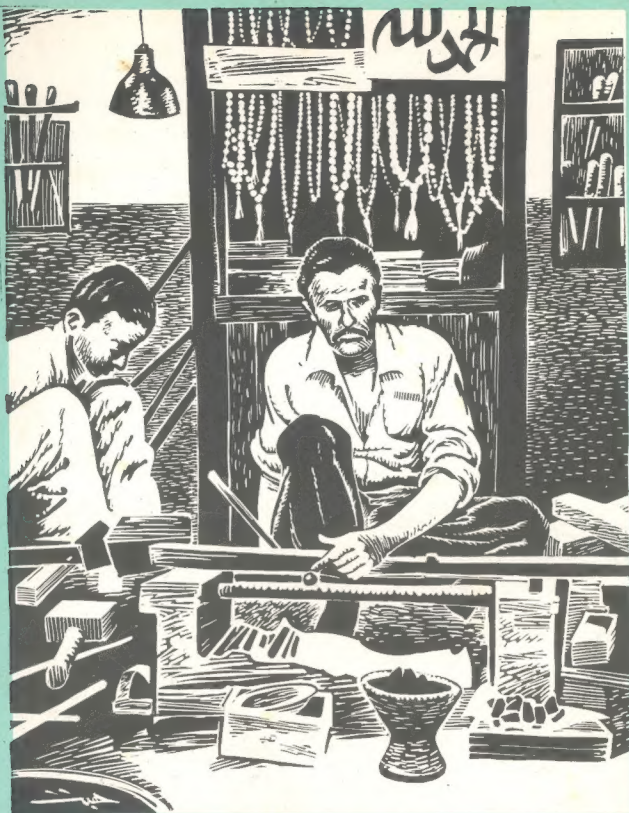
صبري أبوالمجد

رئيس التحرير :

إبراهيم عبد الحليم

ثمن المعدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ مليم - عن الكميات المرسلة
بالبطائرة في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا .
في الأردن والعراق ١٢٠ فلسا .
قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٠ عددا
في جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد
البريد العربي والافريقي ١٠٠ قرش صاغ
في سائر أنحاء العالم ، ٥ ونصف دولار
أو ٢ ج ك و القيمة تسدد مقدما لقسم
الاشتراكات بدار الهلال . في جمهورية
مصر العربية والسنودان بحواله بريدي .
في الخارج بتحويل أو شيك مصرفي
قابل للصرف في جمهورية مصر العربية
والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد
العادي - وتضاف رسوم البريد الجوي
والمسجل على الأسعار المحددة عند
الطلب .

الإدارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد
عن العرب : القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ و عشرة خطوط ،



الفنان: هبة عنايت

● خراط المسابح ●